دائرة الدراسات و التخطيط

البرنامج الانتخابي للجبهة الشعبية

(التقرير العام)

مع الجبهة الشعبة: تونس العمل...تونس الامل

أكتوبر 2014

دائرة الدراسات و التخطيط

تم اعداد البرنامج الانتخابي للجبهة الشعبية 2014 في اطار اعمال دائرة الدراسات و التخطيط. و قد ساهم في العمل عدد كبير من مناضلي الجبهة ذوي الاختصاصات العلمية المتعددة و ذلك تحت اشراف عضوي دائرة الدراسات و التخطيط:

حسين الرحيلي

المهندس الاول المتخصص في التنمية المستدامة

و المدرس بالجامعة التونسية

الاستاذ محمود مطير

المحامي لدى التعقيب و المستشار الجبائئ

المدير بوزارة المالية (سابقا)

و المدرس بالجامعة التونسية (سابقا)

و اذ تتقدم دائرة الدراسات و التخطيط بالشكر و الامتنان لكافة مناضلي الجبهة الشعبية الذين ساهموا بفعالية في انجاز هذا العمل و تعبر عن اعتزازها بوجود مثل هؤلاء المناضلين صلبها فإنها تتقدم بشكر

خاص لعضوي دائرة الدراسات (اللذين منعتهما مشاركتهما في الانتخابات من مواصلة العمل ضمن دائرة الدراسات) لمساهمتهما النوعية:

مصطفى الجويلي

استاذ الاقتصاد بالجامعة التونسية

و رئيس قائمة الجبهة الشعبية

بدائرة مدنين

لطفي بن عيسى

المدير بوزارة المالية (سابقا) و المدرس بالجامعة التونسية

و رئيس قائمة الجبهة الشعبية

بدائرة تونس 2

كما تتقدم دائرة الدراسات بتحية تقدير خاصة للمناضل الجبهاوي لمشاركته الفعالة في انجاز و نشر برنامج الجبهة :

طارق قرباية

المدير بالبنك الوطني الفلاحي

الفهرس

تقديم..... 05

الاهداف العامة.....08

1- البرنامج السياسي.....10

2- البرنامج الاقتصادي..... 13

3- البرنامج الاجتماعي (الديمقراطية الاجتماعية).....102

4- البرنامج الثقافي 160

5- التمويل.....164

الخاتمة.....211

البرنامج بالارقام.....212

ملاحق.....218

تقديم

1- عبّر الشّعب التّونسي من خلال ثورته في 2010 /2011 عن رفضه التامّ لمنظومة الحكم القائمة آنذاك و التي أضرّت بمصالحه الحيويّة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

و عبر الشعب كذلك عن رغبته في بناء نظام جديد يضمنُ لهُ الحُريّة ويُحقّق من خلاله الكرامة و السيادة الوطنية.

و يتطلب بناء نظام جديد وطني و ديمقراطي وشعبي، اضافة الى القطع مع نظام الهيمنة والاستغلال القائم، إرساء منوال تنمية جديد يقوم على دعم التنمية بالجهات عبر:

- تطوير القطاعات الإنتاجية الأساسية من صناعة و فلاحة و تحسين أداء قطاع الخدمات، وتوجيه الانتاج نحو تحقيق الحاجيات الأساسيّة للشّعب التونسي
- تقليص البطالة و الرفع من القدرة الشرائية و مقاومة التضخم وتحقّيق مُقوّمات العيش الكريم لكافة أفراد الشعب،

و يهدف منوال التنمية الجديد الى تنمية قُدرات كل المواطنين وضمان حُرّياتهم وتعزيز سيادتهُم الوطنية ، والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة في تنمية عادلة و بيئة سليمة،

وحتى يتسنى تحقيق هذا المشروع الوطني الجامع الذي يمثل العمق الحقيقي لأهداف الثورة، فإنّ الجبهة الشّعبيّة تقدم الى أبناء الشعب التونسي هذا البرنامج الانتخابي في توجهاته العامة، و الذي سعت من خلاله الى مراعاة :

- الأوضاع الرّاهنة محليّا وإقليميّا وعالميّا،
- إمكانيّات البلاد المُتاحة
- المطالب الشّعبيّة المُستعجلة
- جملة المعوقات و الصعوبات التي تعيشها البلاد و خاصة:

- تدخل القُوى الأجنبيّة ووكلائها المحلّيين في القرار السّياسي والاقتصادي في جُلّ المسائل التي تُحدّد مصير الشّعب التّونسي
- هيمنة الشّركات الرّأسمالية الكُبرى والمؤسسات الماليّة العالميّة، على الاقتصاد التُونسي،
- ارتهان الاقتصاد المحلّي بالتّمويل الخارجي و المديونية المجحفة، واحتلال الرّأس مال العالمي موقعا مُهيمنا داخله،
- و بالتالي تبعيّة الاقتصاد التونسي للسّوق العالميّة، مع محدودية السّوق المحليّة وهشاشة الاقتصاد المُرتبط بها.

و قد ساهمت هذه العناصر مجتمعة في تعميق الطّابع اللّاوطني و اللاديمقراطي واللاشعبي للنّظام المحلي. لذلك ستتمحور اهداف البرنامج الانتخابي للجبهة الشعبية حول:

- تحقيق السّيادة الوطنيّة و استقلالية القرار الوطني
- بناء نظام جمهوري مدني و ديمقراطي
- تعبئة موارد البلاد وطاقاتها البشريّة لتحقيق تنمية اقتصاديّة وطنيّة

- تحقيق العدالة الاجتماعية

2- و يمثل البرنامج الانتخابي للجبهة الشعبية 2014 رؤية الجبهة على المستويات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لتحقيق اهداف ثورة 2011/2010 من جهة اولى و لتجاوز الانحرافات التي وقعت في تونس في الفترة 2011-2014 خاصة فترة حكم الترويكا بقيادة حركة النهضة من جهة ثانية.

و قد انطلق البرنامج من اهداف عامة انبنت على ما تراكم من مواقف ورؤى جبهوية بداية من الارضية السياسية التاسيسية (2012) الى الندوتين الوطنيتين بسوسة (2013) و الحمامات (2014) انتهاء بالمساهمة في دستور تونس الجديد 2014 و الوثيقة "مشروع بديل لميزانية سنة 2014 "(مارس 2014)

و ينقسم برنامج الجبهة الشعبية الى خمسة ابواب متتالية تطرح كل قضايا الاقتصاد و المجتمع كما يلي:

- يبرز برنامج الجبهة الشعبية على المستوى السياسي تعلق مكونات الجبهة باهمية المسالة الوطنية في المرحلة التاريخية الحالية من خلال التاكيد على الاستقلال السياسي و الاستقلال الاقتصادي.و خاصة الاستقلال المالي كما يبرز تعلق الجبهة بالنظام الديمقراطي الجمهوري المدني.
- و تكمن خصوصية برنامج الجبهة الاقتصادي في التاكيد على دور الدولة الريادي في الاستثمار و في لعب دور محوري اقتصاديا في مرحلة تتميز بعزوف الراسمال الخاص (الوطني و الاجنبي)عن المغامرة و الاستثمار غير الامن و غير المؤكد الربح خاصة في المناطق الداخلية .

و يطرح البرنامج منوال تنمية جديد يهدف الى بعث قطاعات اقتصادية ذات قيمة مضافة عالية و ذات قدرة تشغيلية و اضافة فنية او تقنية مهمة.

- اما على المستوى الاجتماعي فان برنامج الجبهة يزخر بالاضافات ذات الاهمية القصوى شعاره الاساسي "العدالة الاجتماعية"

و يهدف البرنامج الاجتماعي خاصة الى التقليص من الفوارق الاجتماعية و الجهوية و ذلك باتخاذ اجراءات قصد توفير الشغل (مثل التقليص من ساعات العمل الاسبوعية و توزيع الشغل على اكبر عدد ممكن من طالبيه) او قصد توفير الحماية الاجتماعية مثل رصد منحة بحث عن شغل يتمتع بها العاطلون عن العمل من ذوي الشهادات العلمية (بشروط محددة) و دعم التكوين المهني للشباب المنقطع عن التعليم...

و قد تعرض البرنامج لاشكاليات الطفولة و الشباب و التونسيين بالخارج طارحا حلولا واقعية لحماية الطفولة و الشباب و ادماج التونسيين بالخارج بالوطن الام.

- و اهتم برنامج الجبهة بالجانب الثقافي و قدم مقترحات مهمة لتشجيع الانتاج الثقافي بمختلف اشكاله(مسرح-سينما-موسيقى...)
- و اخيرا تعرض البرنامج لكيفية تمويل البرامج الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و خاصة من خلال تطوير المنظومة الجبائية.

و سنتعرض ضمن هذا التقرير العام اضافة الى الاهداف العامة لبرنامج الجبهة الى الابواب الخمسة المذكورة انفا بالتحليل ضمن تقارير خاصة مدعمة بالأرقام.

الأهداف العامة

تتمثل الاهداف العامة للبرنامج الانتخابي 2014 للجبهة الشعبية في اهداف ستة تكرس رؤية مكونات الجبهة الشعبية:

1- تحقيق السيادة الوطنية عبر:

- تكريس الاستقلال السياسي و الاقتصادي

- ضمان الكرامة الوطنية من خلال استقلال القرار الوطني

- اقامة علاقات دولية جديدة قوامها كتلة دولية قوية تتصدى للعولمة و مشاريع الهيمنة و تدعم خيار المقاومة المشروعة ضد الكيان الصهيوني و كل حركات التحرر في العالم

2- بناء نظام جمهوري ديمقراطي في اطار دولة مدنية و ذلك عبر:

- تكريس المبادئ الدستورية المتعلقة بسيادة الشعب و صون الحريات العامة و الفردية و الفصل بين السلطات، و المساواة التامة بين المواطنات و المواطنين في الحقوق و الواجبات .

- إرساء استقلال القضاء و حرية الإعلام و الإبداع بإحداث الهيئات الدستورية و المؤسسات و الهياكل ذات الصلة و التنظيم الاداري الجديد للبلاد التونسية

- ترجمة المبادئ الدستورية المتعلقة بالهيئات و المؤسسات الدستورية و التنظيم الاداري

3- تحقيق تنمية اقتصاديّة وطنيّة عبر:

- تعبئة موارد البلاد و الاستغلال الأمثل لطاقاتها البشريّة

- ارساء منوال تنموي جديد:

.. يضمن تكافئ الفرص و كفاية الانتاج

.. و يحفظ الثروة الوطنية من التبديد و النهب و الاستعمال غير المجدي في اطار تصور متكامل لتنمية مستدامة تضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لكافة التونسيين في الشغل والغذاء و المسكن اللائق و الرعاية الصحية و التغطية الاجتماعية و التعليم الجيد واطار العيش النظيف

4- تحقيق العدالة الاجتماعية عبر:

- التوزيع العادل للثروة بين الافراد و الجهات
- ارساء نظام جبائي عادل

5- ارساء منظومة تعليمية ديمقراطية و حديثة ذات جودة عالية

6- ارساء و نشر ثقافة وطنية وتقدمية تكون منفتحة على العالم

البرنامج السياسي

يتضمن البرنامج السياسي للجبهة مستويين : يتعلق المستوى الاول بالسياسة الداخلية و يتعلق المستوى الثاني بالسياسة الخارجية.

اولا- على المستوى الداخلي

يهدف برنامج الجبهة الشعبية على مستوى السياسة الداخلية خلال الخمس سنوات القادمة الى سن جملة من القوانين و اتخاذ جملة من الاجراءات تتمثل في:

1- تكريس المبادئ الدستورية ذات البعد الديمقراطي و التقدمي و ترجمتها الى منظومة قوانين تضمن:

- حرية المعتقد
- الحريات الفردية و الجماعية
- حرية الفكر و التعبير
- حرية الاعلام
- تحييد المساجد
- تجريم التكفير
- نبذ العنف
- حقوق المرأة والمساواة التامة بين الجنسين
- الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية

2- ضبط استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب بشتى اشكاله (امنيا و فكريا اقتصاديا/اجتماعيا)

3- إصلاح المنظومة الأمنيّة وإعادة هيكلتها بما يكرس مفهوم الأمن الجمهوري حتى يتحول الجهاز الأمني من جهاز للسلطة الى جهاز في خدمة عامة للشعب

4- اعادة هيكلة القوات المسلحة و تحديثها

5- تكريس العدالة الانتقالية و ذلك بمُحاسبة كلّ من أجرم في حقّ الشّعب التّونسي و كل من تورط في الفساد

6- اصلاح المنظومة القضائية بهدف:

- تحقيق استقلالية القضاء

- ضمان قضاء عادل و ناجز

- ضبط سياسة جزائية مواكبة للعصر تحمي المجتمع و تأخذ بعين الاعتبار حقوق الانسان بمفهومها الكوني

7- اصلاح المنظومة السجنية و ذلك بتحديثها على المستوى التشريعي و الاداري و المادي

8- تحديث الادارة العمومية في ضوء الخيارات الدستورية و ما يتطلبه من اعادة التنظيم الاداري للدولة مركزيا و جهويا و محليا بما يكرس اللامركزية و اللامحورية في اطار الحوكمة و قيم النجاعة و الشفافية و المشروعية بما في ذلك:

- -اصلاح منظومة الوظيفة العمومية من حيث المسار المهني للموظف و نظام التأجير
- اعادة هيكلة اجهزة الرقابة الادارية و المالية بما يضمن حسن التصرف و مقاومة الفساد و سوء التصرف في الاموال العمومية

9- دعم حرية الاعلام و الدفع نحو استقلاليته عن السلطة السياسية و المال الفاسد

10- - تعزيز الديمقراطية المحلية (المشاركة الشعبية)

<u>ثانيا- على المستوى الخارجي</u>:

يهدف برنامج الجبهة الشعبية على مستوى السياسة الخارجية خلال الخمس سنوات القادمة الى تفعيل المبادئ و الاهداف التالية :

1- تحقيق السّيادة الوطنيّة عبر:

-الحرص على استقلال القرار السياسي الوطني (من خلال تفعيل مراقبة مجلس نواب الشعب خاصة)

-إلغاء الدّيون الكريهة وغير الشرعيّة

-العمل على منع تطوّر جديد لمثل هذه الديون

-مراجعة الاتّفاقيّات الدولية والثّنائيّة ومتعدّدة الأطراف غير المتكافئة، وفق ما تقتضيه المصالح الوطنية

2- العمل من أجل مغرب عربي بلا حدود بما يضمن حرية تنقل الافراد و تدفق السلع و الخدمات، كخطوة في اتّجاه تحقيق الوحدة العربيّة

3- دعم الشّعب العربي في فلسطين في مقاومته الباسلة و كفاحه من اجل التحرر الوطني

4- بناء علاقات إقليمية ودوليّة جديدة تؤسس لنظام دولي جديد

5- دعم حركات التحرّر الوطني والانعتاق الاجتماعي في العالم

البرنامج الاقتصادي

- **الخطوط التوجيهية**

ا- اعادة هيكلة الاقتصاد وفق اولويات جديدة و اعادة الاعتبار للقطاعات المنتجة

ب- تعزيز الدور الحيوي و المباشر للدولة

ج- الدعم و الاحاطة بالرأسمال الوطني

د- الانخراط في الاقتصاد العالمي وفق المصالح الوطنية و احترام السيادة الوطنية

ه- المحافظة على المحيط و الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية

- **تقارير**

منوال تنموي بديل

ا- أولوية القطاعات المنتجة

1- قطاع الصناعة

2- منظومة الطاقة والمحروقات

3- قطاع الفلاحة

4- منظومة دعم المواد الاساسية الاستهلاكية

ب-الخدمات

1- القطــاع المصرفي

2- قطاع السياحة

ت-الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

ث-البيئة و اطار العيش

الخطوط التوجيهية

أ- **اعادة الهيكلة:**

1- أولوية القطاعات المنتجة في خلق الثروة و مواطن الشغل

1-1 تنويع النسيج الصناعي و القطع مع الأنشطة ذات القيمة المضافة الضعيفة

· هيكلة النسيج الصناعي والارتقاء بالأنشطة الصناعية و توسيعها لتشمل كل حلقات العملية الإنتاجية

· العمل على الرفع من نسبة الاندماج التقني و من تأطير اليد العاملة .

· تنويع النسيج الصناعي من خلال توجيهه نحو الأنشطة التي تتميز بكثافة مبادلاتها الصناعية البينية

· إرساء سياسة حوافز موجهة تهدف أساسا إلى دفع الاستثمار و المراكمة في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية و القادرة على تلبية الحاجيات الداخلية اولا

· توجيه المؤسسات الصناعية الصغرى والمتوسطة إلى القطاعات المنتجة والخالقة للثروة والداعمة للاقتصاد والمساهمة في توفير التشغيل.

· إعداد استراتيجية تستهدف وضع الآليات الضرورية لتحسين قدرات التصرف المالي و الاداري في المؤسسات الصغرى والمتوسطة من خلال استعمالها للتقنيات الحديثة في التنظيم والتسويق.

· توفير حد أدنى من الحماية للصناعة الوطنية ضد كل اشكال المنافسة الخارجية غير المتكافئة

· القطع مع الارتهان الكلي للأسواق الأوروبية والتوجه إلى السوق العربية عموما و المغاربية خصوصا و فتح افاق للنفاذ الى الاسواق الافريقية و الآسيوية و دول امريكا اللاتينية .

2-1 –النهوض الفعلي بالقطاع الفلاحي

- **الاراضي الفلاحية**

✓ اعادة هيكلة الاراضي الدولية الفلاحية في اطار برنامج متكامل لإدماجها من جديد في الدورة الاقتصادية

- ✓ مراجعة الاطار القانوني لشركات الاحياء بهدف تكوين شركات وطنية للإنتاج الفلاحي بالأراضي الفلاحية الدولية
- ✓ معالجة الاوضاع العقارية للأراضي الاشتراكية و الاحباس و الاراضي الدولية غير المسجلة و ادراجها في المنظومة الانتاجية
- ✓ الحد من تشتت الملكية الفلاحية من اجل الرفع من مردودية الانتاج الفلاحي
- ✓ التشجيع على بعث تعاونيات بين الفلاحين الصغار و المتوسطين .

- **التمويل و سياسة الاسعار**

- ✓ الغاء ديون صغار الفلاحين و البحارة
- ✓ توفير الدعم المالي و الفني للنهوض بالإنتاج الفلاحي و الصيد البحري
- ✓ إرساء سياسة أسعار تضمن حدا أدنى من المردودية للنشاط ألفلاحي و تؤمن دخلا قارا و محترما لصغار و متوسطي الفلاحين

- **المياه**

- ✓ اعادة النظر في منظومة المياه المخصصة للفلاحة عبر رسم خارطة مائية فلاحية جديدة تقوم على الاقتصاد في الماء و المردودية ببعديها الكمي و النوعي
- ✓ الترفيع في المساحات السقوية المخصّصة لإنتاج الأعلاف مع تمكين الفلاحين الصغار والمتوسطين من قروض ميسّرة ومنح لتشجيعهم على الانتاج.

- **الاختيارات و الدعم العلمي**

- ✓ توجيه الانتاج الفلاحي نحو المواد الاساسية لضمان الاكتفاء الغذائي و دعم الزراعة البيولوجية
- ✓ العمل على استعادة فعلية للبذور الوطنية و خاصة في مجال الخضر و بعض الغلال، و تطوير الطاقة الانتاجية للبذور الوطنية في مجال الحبوب
- ✓ تثمين المخزون المعرفي للمزارعين و دعم التعليم والبحث العلمي الفلاحي وربطه بالخصوصيات الاجتماعية و الطبيعية للفلاحة التونسية.

- **الضمان الاجتماعي**

- ✓ ادراج العاملين بقطاع الفلاحة و الصيد البحري في نظام خصوصي للتغطية الاجتماعية .

2- تفعيل دور القطاعات غير المنتجة (الخدمات)

2-1 القطاع المالي:

- ✓ إصلاح المنظومة المالية (بنوك و شركات الإيجار المالي والسوق المالية و شركات التامين) بما يضمن تمويلا فعالا للنشاط الاقتصادي و خاصة:

- تفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي

- تفعيل دور البنك المركزي (باستقلالية عن السلطة التنفيذية) في رسم سياسات مالية تهدف إلى التصدي لمظاهر التضخم أو الركود و الانكماش الاقتصادي.

- إعادة هيكلة البنوك الوطنية ودفع دورها نحو المزيد من المساهمة في دفع الاستثمار والتمويل في القطاعات الاستراتيجية وخاصة في المناطق الداخلية

- دفع الجهاز البنكي للمساهمة أكثر في إنعاش قطاع القروض الصغرى وتطويرها.

2-2 القطاع التجاري :

- **التجارة الداخلية :**

-اعادة هيكلة مسالك التوزيع و التجارة

-ضرب كل اشكال الاحتكار و المضاربة و التهريب

-ادماج القطاع غير المنظم في الدورة الاقتصادية

- **التجارة الخارجية :**

- تمكين الدولة من لعب دور محوري في قطاع التجارة الخارجية

- العمل على التخفيض من عجز الميزان التجاري خلال المرحلة القادمة باتخاذ اجراءات للحد من توريد المواد الكمالية

- الرفع من مردودية الموانئ التجارية عبر تطوير وسائل عملها اللوجستية و التقنية

- العمل على تقليص آجال اجراءات التوريد و التصدير

2-3 القطاع السياحي:

- اعادة هيكلة القطاع السياحي و جدولة ديونه

- تنويع المنتوج السياحي بشكل يسمح بتجاوز سياحة الشمس و البحر نحو منتوج سياحي قائم على الجودة و المردودية العالية من خلال السياحة الايكولوجية و الثقافية و سياحة المهرجانات و المؤتمرات ، مع ضمان ديمومة النشاط على امتداد العام

- ربط الاستثمار السياحي بالمردودية

2-4 النقل

- تطوير البنى التحتية عبر:

· ربط الجهات الداخلية بشبكة الطرقات السيارة

· ربط الجهات الداخلية بشبكة السكك الحديدية و تطوير الشبكة القائمة و تحديثها

· توسيع شبكة المترو الخفيف بتونس الكبرى و المدن الكبرى بالبلاد

· تطوير شبكة الطرقات المرقمة بين الجهات و داخل الجهة نفسها

- المراهنة على النقل العمومي كخيار استراتيجي على المستوى الاقتصادي و البيئي و الاجتماعي

- تطوير خدمات النقل بما يضمن سهولة نقل البضائع و الاشخاص و فك عزلة الجهات الداخلية.

2-5 الاتصال :

- تطوير وسائل الاتصال و تنمية القدرات التكنولوجيا الرقمية

- التشجيع على الاستثمار و التكوين و البحث في هذا المجال

2-6 خدمات اخرى:

تطوير ودعم باقي الخدمات (الخدمات الطبية- المحاماة- المحاسبة- الهندسة...) بما يسمح لها بان تكون دعما لوجستيا للقطاعات المنتجة، و بما يجعلها قادرة على المنافسة الدولية و تصدير انتاجها الخدماتي خاصة على المستوى المغاربي و العربي و الافريقي

3- دعم الاقتصاد الاجتماعي و التضامني

ترسيخ مبادئ الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر:

- ✓ ارساء الاطار التشريعي للاقتصاد الاجتماعي و التضامني، و ضبط قواعد التسيير الديمقراطي لهياكله و تحديد آليات تمويله العمومي و الخاص، و ذلك بهدف ترسيخ مبادئ هذا الاقتصاد (اولوية الانسان على راس المال -الانخراط الارادي- تساوي الحقوق وفق قاعدة صوت واحد للشخص الواحد – اعادة الاستثمار للأرباح)
- ✓ التشجيع و الدعم المادي و اللوجستى لمشاريع الاقتصاد الاجتماعي و التضامني بالمناطق الداخلية خاصة التي تتوفر على الامكانات البشرية و الطبيعية لهذا النشاط

ب- تعزيز الدور الحيوي و المباشر للدولة

1- تعزيز دور الدولة المباشر في الاستثمار و انتاج الثروة خاصة في الجهات الداخلية

2- التدخل المباشر للدولة كمنتج عبر إشرافها المباشر على القطاعات الاستراتيجية خاصة النشاطات المرتبطة بالموارد و الثروات الطبيعية.

- ✓ القطع الكلي مع سياسة الخوصصة و إخضاع المؤسسات ذات الطابع الاقتصادي إلى طرق تصرف حديثة من شانها أن تجعل منها مؤسسات ذات جدوى اقتصادية عالية و قدرة تنافسية
- ✓ التّدقيق في كافة عمليّات الخوصصة التي تمّت منذ سنة 1987
- ✓ منع خوصصة المؤسّسات العُموميّة في القطاعات الاستراتيجيّة خاصّة القطاع البنكي، وقطاعات الطاقة والاتّصالات والماء والنّقل والمناجم

3- التدقيق في كافة رخص وعقود لزمات قطاع استغلال النّفط والغاز الطبيعي المُسندة للشّركات الأجنبية، ومُراجعتها

4- تدخل الدولة في مراقبة الأسواق و الأسعار و تنظيم مسالك نقل و جمع و توزيع المواد الاساسية و الفلاحية خاصة

5- التدخل الفعلي في مجال الاجور و حماية سوق الشغل من السمسرة باليد العاملة و تطوير قوانين العمل و الشغل اللائق بما يضمن حقوق العمال

6- حماية القطاعات الاقتصادية الناشئة ضد كل أشكال الاقتصاد الموازي و المنافسة الأجنبية .

ج - الدعم و الاحاطة بالراسمال الوطني

ان الرأس مال الوطني المستقل عن الدوائر المالية الاستعمارية و الشركات المتعددة الجنسيات، دعامة للاقتصاد الوطني من خلال دعمه و انخراطه في التوجهات العامة للدولة في مقاومة الفقر و البطالة و التهميش لذا تعمل الدولة على:

- ✓ تمكينه من تشجيعات و حوافز مالية للاستثمار في القطاعات المنتجة و ذات القيمة المضافة العالية و في المناطق ذات الاولوية في التنمية، بالتنسيق مع التدخلات المباشرة للدولة في هذا المجال و على اساس النتائج و التشغيل و خلق الثروة لا على اساس النية في الانجاز مثلما هو معمول به الآن
- ✓ اعطائه الاولوية في الاستثمار و الامتيازات المالية و العينية وفق مساهمته في الحد من البطالة و تطوير النسيج الصناعي الوطني و تنمية الانتاج الفلاحي و مساهمته في المالية العمومية من خلال دفعه للضرائب
- ✓ حمايته من كل منافسة غير متكافئة من طرف الاستثمار الاجنبي خاصة في مجال التصدير و كلفة الانتاج

د- الانخراط في الاقتصاد العالمي وفق المصالح الوطنية

1- مراجعة الاتفاقيات الاقتصادية الخارجية في ضوء مصلحة و أولويات الاقتصاد الوطني.
2- إرساء آليات و قوانين تمكن من مراقبة حركة الاموال على المستوى الوطني و التحكم فيها لتفادي أثارها السلبية و إتباع سياسة مالية و مصرفية منسجمة مع هذه الآليات و الاهداف
3- إخضاع الاستثمار الأجنبي المباشر لشروط و آليات تضمن احترام حقوق العمال و توجيهه نحو القطاعات ذات التشغيلية العالية و التي تساهم فعليا في خلق الثروة و التراكم الداخلي.
4- اخضاع التداين الخارجي الضروري و الموجه للتنمية الى الرقابة البرلمانية وفقا لحجم و مصادر و شروط و برامج صرف الدين و إيجاد آليات تمكن من مراقبة تنفيذ هذه البرامج .

ه - المحافظة على المحيط و الموارد الطبيعية لضمان استدامة التنمية

- **الاطار العام**

·سن قوانين تؤمن سلامة البيئة و ضبط الآليات الناجعة لتفعيل هذه القوانين .

· المحافظة على التنوع البيولوجي للأصناف المحلية المتأقلمة مع المناخ الطبيعي لبلادنا و إحكام التصرف في المحميات الطبيعية و تشريك المواطنين في ذلك عبر خلق مشاريع تنموية مرتبطة بهذه المحميات.

· حماية الملك العمومي الغابي و البحري و حماية الشواطئ

· تشجيع البحث العلمي و التكنولوجي في المجال البيئي.

· دعم جمعيات المجتمع المدني التي تعنى بقضايا البيئة و تعزيز انخراط المواطن في العمل البيئي .

- **المياه**

· اعادة النظر في منظومة المراقبة البيئية على المستوى القانوني و المؤسساتي ضمانا لديمومة الموارد المائية المتاحة كميا و نوعيا

· مقاومة تلوث المياه و التصدي للاستغلال المفرط للمياه الباطنية السطحية والعميقة

· تعميم إعادة استعمال المياه المستعملة و المعالجة في مجالات لا تضر بالصحة العامة كزراعة الاعلاف و ري المساحات الخضراء و ملاعب الصولجان...

- **الطاقة**

· وضع خطط و برامج لاستغلال الطاقات البديلة و الطاقات المتجددة

· العمل على التأهيل البيئي للمنشآت و المؤسسات العمومية و الخاصة و الجماعية

· تشجيع النقل الجماعي،(في اطار برنامج وطني لترشيد استهلاك الطاقة)

- **النفايات**

· اعادة النظر في منظومة النفايات بشكل يمكن من التصرف الرشيد في كل انواع النفايات المفرزة في البلاد من الرسكلة الى التثمين

· توحيد الاطار القانوني و المؤسساتي للنفايات بكل انواعها

· دعم الامكانات البلدية لجعلها قادرة على القيام بدورها في مجال جمع و نقل و معالجة النفايات

تقارير

منوال تنموي بديل

توطئة

شكل تفاقم البطالة و تفشي اشكال العمل الهش و تعميق الفوارق الطبقية (تزايد الفقر، تدهور القدرة الشرائية) و التفاوت الجهوي الأسباب الاقتصادية والاجتماعية المباشرة للمسار الثوري الذي يشهده القطر التونسي.

و ليست هذه التناقضات مجرد نتيجة لسياسات جزئية أو قطاعية يمكن تجاوزها بتصحيح هذه السياسات و تلافي نقائصها. بل إن تجاوزها، أو مرحليا ، الحد منها يتطلب إعادة هيكلة للاقتصاد حسب أولويات جديدة في إطار منوال تنموي مغاير و سياسات اقتصادية و اجتماعية تكون ركائز و دعامة لهذا المنوال.

و يرتكز هذا المنوال الذي تتقدم به الجبهة الشعبية على الاسس التالية:

*أولوية القطاعات المنتجة في مراكمة الثروة و خلق مواطن الشغل

*الانخراط المشروط في الاقتصاد العالمي

*التدخل المباشر و الحيوي للدولة

*الديمقراطية الاجتماعية

*المحافظة على المحيط والتوازنات البيئية

ا- أولوية القطاعات المنتجة

يهدف منوال التنمية الى بناء اقتصاد وطني قادر على خلق ومراكمة ثروة حقيقية وخلق مواطن شغل جديّة ودائمة و بالتالي فإن القطاعات المنتجة هي التي يجب أن تكون أساسا للعملية التنموية و قاعدة لها أيّ ان منوال التنمية يجب ان يرتكز على القطاعات المنتجة وهي تحديدا الفلاحة و الصناعة. وذلك في إطار توازن بين القطاعين حيث يكون كلّ قطاع رافعة ودعامة للمراكمة في القطاع الآخر.

إن اولوية القطاعات المنتجة لا تعني تهميش باقي القطاعات غير المنتجة (التجارة، السياحة، الخدمات...) و التي لا تساهم مباشرة في خلق الثروة، ولكن تساهم في تحقيقها. كما يمكن لهذه القطاعات أن تكون قاعدة وأداة لتمويل التراكم في القطاعات المنتجة.

لذلك فإن منوال التنمية الجديد الذي ستسعى الجبهة الشعبية لإنجازه و تحقيقه، يفترض:

ا- تنويع النسيج الصناعي و القطع مع الأنشطة الطفيلية،

ب- النهوض الفعلي بالقطاع الفلاحي وتطوير القوى المنتجة في الريف

ت- تفعيل دور القطاعات غير المنتجة.

قطاع الصناعة

تشكلت الصناعة في تونس حول قطاع تصديري يعتمد على إنتاج و تصدير المواد الأولية و قد تطورت هذه الصناعة نسبيا في حدود ما يسمح به التقسيم الدولي للعمل لتشمل بعض المواد الاستهلاكية إلا إنها بقيت أقرب إلى الطابع الحرفي منه إلى الصناعة الكبيرة .

وتظهر هشاشة الصناعة التونسية في مكانتها المتدنية في النسيج الاقتصادي و بشكل أدق بالنظر إلى هيكلة الصناعة و طابعها في ظل الارتهان التام لمقتضيات التقسيم الدولي للعمل.

فقد بقيت الانشطة الصناعية في جزء هام منها استخراجية (المناجم, النفط...) أو تحويلية (الصناعات الغذائية و الصناعات الكيميائية) في حين تتموقع باقي النشاطات في أدنى حلقات العملية الإنتاجية (النسيج, الصناعات الميكانيكية و الكهربائية) التي تقتصر على التركيب و التجميع في إطار المناولة لحساب الاحتكارات الرأسمالية العالمية.

و هذا يجعل الطاقة التشغيلية لهذه الصناعات ضعيفة، حيث تمثل المؤسسات الصناعية التي تشغل اقل من 20 عاملا حوالي 60 بالمائة من العدد الجملي للمؤسسات الصناعية، و تمثل المؤسسات التي تشغل اقل من 250 عاملا حوالي 94 بالمائة من العدد الجملي للمؤسسات الصناعية على المستوى الوطني مما يجعلنا نفهم ضعف القدرة التشغيلية للقطاع الصناعي، و طابعه العائلي.

فالنسيج الصناعي بالبلاد يحتوي على حوالي 10 آلاف مؤسسة توفر 550 الف موطن شغل، منها 60 بالمائة مؤسسات ناشطة في مجال الصناعة التحويلية و بطاقة تشغيلية بحوالي 450 الف اي 81 بالمائة من الطاقة التشغيلية للقطاع الصناعي على المستوى الوطني.

و يساهم القطاع الصناعي بحوالي 30 بالمائة في الناتج المحلي الخام ويشغل حوالي 31 بالمائة من اليد العاملة النشطة.

و لقد غلب على النسيج الصناعي الوطني طيلة الستين سنة الماضية، الطابع التحويلي للمنتجات الفلاحية و المواد الاولية، حيث تمثل المؤسسات الناشطة في الصناعات التحويلية حوالي 6000 مؤسسة، و يمثل النسيج و الملابس الجاهزة و الصناعات الغذائية 60 بالمائة

من جملة المؤسسات التحويلية، منها 2300 مؤسسة في قطاع النسيج و الملابس و حوالي 1200 مؤسسة في مجال الصناعات الغذائية.

و تشغل هذه المؤسسات حوالي 450 الف عامل اي ان معدل تشغيل المؤسسة الواحدة في هذا القطاع التحويلي يتراوح بين 10 و 100 عامل.

ان النسيج الصناعي التونسي بهذه المواصفات يؤكد طابعه الهش و قيمته المضافة الضعيفة و ضعف قدرته التنافسية، و جعله يرزح تحت اطار المؤسسات الصغرى و المتوسطة التي تمثل حوالي 77 بالمائة من جملة المؤسسات الصناعية الوطنية، التي يغلب عليها الطابع العائلي و ما يعنيه من امكانيات التفتت و القسمة و الاندثار بفعل الارث و التنازع على المنافع.

كما ان هذا النسيج الهش و بعد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي سنة 1995، سيطرت عليه النزعة التصديرية المستفيدة من القوانين المشجعة على التصدير و من الحوافز الجبائية و المالية التي اغدقتها مجلة الاستثمارات منذ سنة 1993، و هو ما جعل المؤسسات المصدرة تمثل 45 بالمائة من النسيج الصناعي الوطني،

كما مثل الاستثمار الاجنبي في هذه المؤسسات المصدرة الجانب الاكبر حيث استحوذ على 2000 مؤسسة من هذه المؤسسات المصدرة كليا و هو ما يمثل 73 بالمائة منها، و تركزت استثماراته في قطاعي النسيج و الملابس الجاهزة بنسبة 60 بالمائة و هي قطاعات ذات قيمة مضافة ضعيفة و ذات استعمال تكنلوجي محدود، مما يعكس العقلية و التوجه الاستغلالي و الانتهازي لهذا الاستثمار الخارجي .

و حتى نبين المساهمة الضعيفة للقطاع الصناعي التحويلي في مجالي القيمة المضافة و خلق الثروة، فانه وجب التذكير ان الصناعات التحويلية تساهم بحوالي 19 بالمائة في الناتج المحلي الخام و باستثمارات مباشرة جملية طيلة العشرين سنة الاخيرة بحوالي 7,8 مليار دينار، في حين يساهم قطاع الصناعات غير التحويلية كالمناجم و الطاقة و الكهرباء و الماء بحوالي 14 بالمائة في الناتج المحلي الخام و بقيمة استثمارات مباشرة طيلة نفس الفترة بحوالي 3,5 مليار دينار، و هو ما يؤكد القيمة المضافة الضعيفة لقطاع الصناعات التحويلية و مراكمة الثروة خارج البلاد.

كما اتسم القطاع الصناعي التونسي بضعف المحتوى التكنولوجي للمنتوجات و اعتماده على الاستعمال المكثف ليد عاملة غير مؤهلة و رخيصة، مما يجعل من الضغط على الأجور الآلية الوحيدة للتحكم في كلفة الإنتاج و المحافظة على القدرة التنافسية في ظل الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية لتوريد وسائل الإنتاج و جل المواد الأولية.

هذا إلى جانب الارتباط بالسوق الرأسمالية العالمية لتصدير المنتوج مع تمكين الشركات الأجنبية من توطين الارباح لمراكمتها في الخارج. وهو ما يعطي لهذه النشاطات طابعا طفيليا بمعنى أنها لا تساهم في تلبية حاجيات السوق المحلية و في التراكم الداخلي.

لكل هذه الاسباب، يمكن القول ان القطاع الصناعي المحلي يعاني من اشكالات هيكلية و من سياسات استثمار مرتبطة بتوجهات رأسمالية تبحث عن تلبية حاجياتها الربحية و متطلبات سوق المركز، من خلال استغلال الموارد الوطنية و اليد العاملة الرخيصة لمراكمة الارباح دون المساهمة في الرفع من المستوى التكنولوجي و تطوير اليد العاملة الوطنية في اتجاه التخصص.

إن تطوير الصناعة في اتجاه أن تلعب دورا رئيسيا في خلق الثروة ومواطن الشغل يتطلب تنويع النسيج الصناعي و القطع مع الأنشطة الطفيلية وفق برنامج متكامل متوسط المدي يأخذ بعين الاعتبار الحاجات الملحة للشعب و ضرورات الاصلاح الهيكلي للقطاع برمته و ذلك عبر:

- اعادة النظر في مجلة الاستثمارات في القطاع الصناعي بشكل يعطي القيمة الحقيقية للاستثمار في القطاعات الاستراتيجية و ذات القيمة المضافة الكبيرة و ذات البعد التكنولوجي الكبير و المواكب للتحولات التكنولوجية العالمية،

- تغيير مبدا الحوافز القائم على النوايا و تأسيس مبدا جديد قائم على النتائج و المساهمة الفعلية في خلق مواطن الشغل القار و القيمة المضافة العالية

- اعادة النظر في الاطار المؤسساتي المكلف بالقطاع الصناعي مع التقليص من المتدخلين و اعطاء الجهات و المحليات صلاحيات اوسع في مجال الانتصاب الصناعي، لدعم التنمية بالجهات و تقليص آجال انجاز المشاريع و ضرب منطق البيروقراطية و مركزة القرارات التنموية

- الشروع الفعلي من الدولة في انجاز جملة من المشاريع التنموية الكبرى و في قطاعات استراتيجية باستثمارات من الدولة او في اطار شراكة مع الرأسمال الوطني في اطار هيكلة النسيج الاقتصادي و اعطائه قيمة مضافة اكبر

- تركيز النشاط الصناعي و التطور فيه عمقا و توسعا عبر الارتقاء بالأنشطة الصناعية (النسيج, الصناعات الميكانيكية و الكهربائية) و توسيعها لتشمل كل حلقات العملية الإنتاجية مع الرفع في نسبة تأطير اليد العاملة. وهو ما يمكن من بناء قدرة تنافسية على

أساس الجودة و المحتوى التكنولوجي للمنتوجات و ليس على قاعدة الاستعمال المكثف لليد العاملة غير المؤهلة والأجور المتدنية.

· تنويع النسيج الصناعي بتوسيعه نحو الأنشطة الحيوية التي تتميز بكثافة مبادلاتها الصناعية البينية و تكمن أهمية هذه الصناعات (الصناعات الالكترونية والبيولوجية) في خاصيتها .....

. توجيه الإنتاج الصناعي أساسا لتلبية الحاجيات الداخلية. و يشكل الترفيع في الأجور و بصورة عامة تحسين القدرة الشرائية للجماهير الشعبية شرطا أساسيا لتوسيع السوق الداخلية و ضمان حركية و ديمومة النشاط الصناعي.

· إرساء سياسة حوافز انتقائية تهدف أساسا إلى دفع الاستثمار و المراكمة في الصناعات الحيوية والموجهة لتلبية الطلب الداخلي و دفع صغار المنتجين (حرفيين, تجار...) إلى التنظم في هياكل مستقلة تراعي خصوصياتهم كشريحة اجتماعية و تشجيعهم على تطوير و توسيع إنتاجهم و المراكمة في النشاطات الصناعية الحيوية.

· توفير حد أدنى من الحماية للصناعة الوطنية ضد كل اشكال المنافسة الخارجية غير المتكافئة و القطع مع الارتهان الكلي للأسواق الأوروبية والتوجه أساسا إلى السوق المغاربية و العربية عموما.

· ربط التعليم و المعرفة و البحث العلمي بدورة الإنتاج و يقتضي ذلك تطوير مناهج و مجالات و مؤسسات التعليم و البحث العلمي لترتقي من مجرد تطبيق النتائج العلمية إلى إنتاج المعرفة العلمية والتكنولوجيا كتطبيق لها.

في اطار تركيز منوال تنموي بديل منتج للثروة، و لتجسيم الاجراءات و التوجهات السالفة الذكر ، تقدم الجبهة الشعبية في اطار برنامجها الانتخابي جملة من المشاريع الاستراتيجية التي من شانها ان تساهم في تطوير النسيج الصناعي و اعادة هيكلته و الرفع من قدرته التنافسية و التشغيلية، و من اهمها:

- ✓ تركيز مصفاة لتكرير النفط بالصخيرة من ولاية صفاقس

نظرا لاهمية المحروقات و امام النزيف المتواصل لنفقات الدعم المخصصة للمحروقات فان الشروع الفعلي في انجاز مصفاة لتكرير النفط الخام بالصخيرة تمكن من تغطية الحاجيات الوطنية من المحروقات و بكلفة اقل.

و نظرا لان كل الدراسات المتعلقة بالمشروع قد انجزت منذ سنوات، فان تدعيم شركة ستير برأسمال عمومي هام من طرف الدولة، مع فتحه لبعض المؤسسات و البنوك الوطنية يجعل من اعلان طلب العروض لإنجاز المصفاة أمرا ممكنا بداية من سنة 2015 و يمكن ان تكون المصفاة جاهزة للتشغيل اواخر 2017.

وتقدر طاقة تكرير هذه المصفاة بحوالي 8 مليون طن من النفط الخام في السنة و بكلفة جملية تقدر بحوالي 2200 م.د، و سيوفر هذا المشروع حوالي 1500موطن شغل مباشر و حوالي 2500 غير مباشر

- ✓ تأهيل مصنع الفولاذ بمنزل بورقيبة و الرفع من طاقة انتاجه

تعتبر صناعة الحديد و الصلب من الصناعات الثقيلة و ذات الطاقة التشغيلية الهامة و القيمة المضافة الكبيرة، و لقد مثل مصنع الفولاذ منذ تأسيسه في بداية الستينات دعامة هامة في البعد التنموي، خاصة و انه مرتبط بنشاط منجمي نشط في منطقتي تمرة و الجريصة المتخصصتين في استخراج الحديد الخام.

و لكن و امام دخول الدولة في سياسة الخصخصة للقطاع العام المنتج تم تهميش مصنع الفولاذ و الامعان في اهماله الى درجة حولته في الفترة الاخيرة الى مرسكل للخردة و تاجر للحديد المورد بالعملة الصعبة وهو ما انعش سوق تهريب حديد البناء خاصة من الجزائر، و ادخل المصنع في ازمة هيكلية جعلته عاجزا عن انتاج طاقته الحالية و المقدرة بحوالي 275 الف طن سنويا.

لذلك و في إطار استعادة الدولة لدورها المحوري في التنمية، فانه يقترح اعادة تأهيل كل مراحل الانتاج عبر العودة الى تصنيع المواد الحديدية الطبيعية المستخرجة من الجريصة و تمرة وتطوير انتاج منجم الجريصة و اعادة فتح منجم تمرة.

و بذلك يمكن الرفع من طاقة انتاج المصنع الى حدود 400 الف طن بتركيز فرن ثان و بتقنيات مقتصدة للطاقة مما يخفض كلفة الانتاج و يمكن من بيع الحديد بأثمان تنافسية تقضي على التهريب.

كلفة المشروع 100 م.د (65 م.د للمصنع و 35 م.د لفتح منجم تمرة من معتمدية سجنان بولاية بنزرت و الرفع من طاقة انتاج منجم الجريصة من ولاية الكاف).

و يمكن هذا المشروع من خلق حوالي 1000 موطن شغل بالمصنع و المنجمين. اضافة الى اكثر من 1500 موطن عمل غير مباشر

مدة انجاز المشروع سنتان بدون اعتبار الدراسات و طلب العروض.

- ✓ انجاز وحدة لرسكلة النفايات الحديدية بالقيروان

تم حصر نشاط مصنع الفولاذ في تصنيع المواد المنجمية الحديدية و التخلي عن رسكلة الخردة رغم توفرها بكثرة في بلادنا ولغاية تطوير صناعة الحديد و الصلب، في اطار هيكلة النسيج الصناعي بالبلاد يتعين على الدولة إنجاز وحدة لرسكلة الخردة على المستوى الوطني بالقيروان.

هذه الوحدة ستمكن من انتاج حوالي 150 الف طن من الخردة المفرزة سنويا على المستوى الوطني. كلفة هذه الوحدة تقدر بحوالي 100 مليون دينار. و ستمكن هذه الوحدة من خلق 350 موطن شغل مباشر و اكثر من 500 موطن شغل غير مباشر

مدة الانجاز حوالي سنتين و نصف باحتساب الدراسات

- ✓ تطوير و تأهيل مصنع الحلفاء بالقصرين

تمثل الحلفاء ثروة طبيعية بولاية القصرين، حيث تمتد على مساحات شاسعة، و قد انجز مصنع الحلفاء منذ سنة 1962 لتثمين هذه الثروة الطبيعية و انتاج العجين الطبيعي للورق، هذه المادة النادرة على المستوى الدولي و عليها طلب عالمي كبير في اطار الرجوع الى الورق الطبيعي كتعويض لمصادر الورق الاصطناعية الاخرى .

و اليوم أصبحت الدولة في حاجة الى تطوير هذا المصنع وتأهيله بإدخال تقنيات حديثة في الانتاج ومضاعفة طاقة الانتاج و تحسين الوضع البيئي للمصنع و التشجيع على انجاز وحدات لإنتاج الورق الرفيع محليا انطلاقا من عجين الحلفاء، و بالتالي تدعيم القيمة المضافة لهذه الثروة وطنيا.

تقدر كلفة المشروع المتعلقة بعمليات التأهيل و الرفع من الطاقة الانتاجية بحوالي 100 مليون دينار ، مع العلم ان هذا المشروع سيرفع من الطاقة التشغيلية للمصنع من 1200 حاليا الى 1800 ، و سيرفع من عدد العائلات التي تشتغل في تجميع الحلفاء من 6000 حاليا الى اكثر من 10000 عائلة مع مساعدتها على تطوير وسائل قلع و تجميع هذه المادة و الترفيع في ثمن الجمع لتحسين اوضاع العائلات.

الدراسات جاهزة و تتطلب التحيين، و مدة الانجاز لا تتجاوز 18 شهرا

- ✓ انجاز مصنع للبلور ببوعرادة من ولاية سليانة

تحتوي بوعرادة من ولاية سليانة على كميات كبيرة من الرمال السيليسية ذات النوعية الجيدة و التي تمثل المادة الاساسية لصناعة البلور في حين تستورد بلادنا البلور المسطح. و يندرج هذا المشروع في اطار تنمية الصناعات الثقيلة ذات القيمة المضافة.

وسيمكن انجاز هذا المصنع من توفير حوالي 400 موطن شغل مباشر و 600 موطن شغل بشكل غير مباشر، و بتكلفة بحوالي 200 مليون دينار.

- ✓ انجاز مغسلة للفسفاط بمنطقة ام الخشب بالمتلوي

انجاز هذه المغسلة و بطاقة تقدر بحوالي مليون و نصف طن سنويا ستساهم في غلق مغسلتين بالمتلوي لأسباب بيئية لقربهما من السكان.

كلفة المشروع حوالي 450 مليون دينار، الدراسات جاهزة بشركة فسفاط قفصة و الموقع تم تحديده.

مدة انجاز المشروع لا تقل عن السنتين، و سيساهم في توفير 500 موطن شغل اضافي و تقليص كلفة نقل الفسفاط التجاري الى مواقع التحويل.

- ✓ انجاز مصانع للاسمنت بالقطار من ولاية قفصة و سليانة و الزواوين بالكاف

تم تحرير أسعار الإسمنت فيما تزايد الطلب الداخلي والخارجي لهذه المادة وهو ما يرشح أسعارها للإرتفاع و لغاية تعزيز مناب الدولة في قطاع الإسمنت الذي لا يتجاوز25 ./. يصبح من المجدي انجاز مصانع اسمنت بالقطار و سليانة و الزواوين باستثمار عمومي،

و يرصد لإنجازها حوالي1000مليون دينار بطاقة انتاج تقدر بحوالي مليون طن سنويا لكل مصنع للاسمنت البني و 200 الف طن للاسمنت الابيض وبطاقة تشغيلية في حدود 2800 موطن شغل بشكل مباشر و غير مباشر .

- ✓ الشروع في فتح و استغلال مقاطع الفسفاط توزر – نفطة و انجاز مغسلة للفسفاط المستخرج من هذه المقاطع بمنطقة الثالجة بالمتلوي،

تتكفل شركة فسفاط قفصة بهذا المشروع تمويلا و استغلالا. كلفة المشروع حوالي 300 مليون دينار كمرحلة اولى و بطاقة انتاج بحوالي300 الف طن في السنة.

- ✓ تهيئة 10 مناطق صناعية مستدامة

رغم ان نسبة الانتصاب بالمناطق الصناعية لا تتجاوز35 بالمائة على المستوى الوطني، عدى بعض المناطق مثل الشرقية و الزريبة و بعض المناطق الصناعية بصفاقس، فان تهيئة مناطق صناعية جديدة، تتميز بكونها مستدامة يصبح امرا ضروريا في اطار منوال تنموي جديد يقوم على الاستدامة،

و تتميز هذه المناطق الصناعية بكونها موجهة للمشاريع النظيفة المستعملة للتقنيات النظيفة و غير المستهلكة للموارد الطبيعية و الطاقة، و ستكون في شكل مناطق مندمجة مع محيطها السكاني و الطبيعي، و على مساحات لا تقل عن 20 هك .

و ستكون هذه المناطق العشرة بكل من الكاف و توزر و سليانة و المهدية و قابس قفصة و جندوبة و قبلي و سيدي بوزيد و القصرين.

كلفة التهيئة تساوي حوالي 60 مليون دينار على خمس سنوات

- ✓ انجاز مشروع مصب للفوسفوجيبس بقابس

نظرا لما يمثله التلوث بخليج قابس من خطر على الانسان و مكونات البيئة بقابس، و امام ما عانته المنطقة و لازالت و لأكثر من 40 عاما من هذه الآفة، فانه من الضروري انجاز مصب لمادة الفوسفوجيبس وفق الدراسات التنفيذية التي انجزت منذ مدة، و بتكلفة تساوي 450 مليون د، و سيوفر هذا المشروع حوالي 180 موطن شغل مباشر و حوالي 300 بشكل غير مباشر.

- ✓ ازالة التلوث بالمنجم القديم بالزريبة و انجاز مركز للسياحة الاستشفائية بالمنطقة

تتميز منطقة الزريبة من ولاية زغوان بثرائها بالمياه الاستشفائية السخنة، و لكن قرب هذه الثروة الطبيعية الهامة ، توجد بقايا المنجم و المغسلة القديمة التي تمثل مصدر تلوث دائم تمنع تطوير هذه المنطقة و حرمانها من تحويلها الى قطب استشفائي و سياحي .

لذلك و نظرا لوجود و اكتمال كل الدراسات حول ازالة التلوث و انجاز مشروع سياحي استشفائي بهذه المنطقة، ، فانه يمكن تخصيص 10 مليون دينار لإزالة التلوث و انجاز المشروع الذي سيغير وجه المنطقة كليا و يوفر ما لا يقل عن 300 موطن شغل مباشر دون اعتبار مواطن الشغل غير المباشرة.

- ✓ انجاز وحدة لاستخراج الملح ببن قردان

نظرا لما يمثله الملح من ثروة وطنية تستباح منذ اكثر من قرن بواسطة قوانين استعمارية، وجب على الدولة ان تعيد النظر في هذه القوانين، و ان تنجز وحدة لاستخراج الملح بسبخة العذيبات بكلفة تقدر بحوالي 15 مليون دينار.

ولمزيد تدعيم ثروة الملح بمنطقة بن قردان و للرفع من القيمة المضافة للملح المستخرج، فانه يمكن تخصيص 10 مليون دينار لإنجاز وحدة متطور لمعالجة و تثمين الملح المستخرج من سبخة العذيبات ببن قردان، في اطار سياسة تصنيع المواد الاولية بمناطق استخراجها .

و سيمكن هذان المشروعان من خلق 250 موطن شغل مباشر و حوالي 400 غير مباشر.

تقييم كلفة الاستثمارات المباشرة للدولة في المشاريع الصناعية خلال الخمس سنوات القادمة

المشروع	كلفة الاستثمار السنوي	الكلفة خلال خمس سنوات
الاستثمار المباشر	**467 م د**	**2335 م د**
تأهيل مصنع الفولاذ بمنزل بورقيبة و الرفع من طاقة انتاجه	**13 مليون د**	**65 مليون د**
انجاز وحدة لرسكلة النفايات الحديدية بالقيروان	**20 مليون د**	**100 مليون د**
انجاز مصانع للاسمنت بالقطار من ولاية قفصة و بحمام بياضة بسليانة و الزواوين بالكاف	**200 مليون د**	**1000 مليون دينار**
تطوير و تأهيل مصنع الحلفاء بالقصرين	**20 مليون د**	**100 مليون د**
انجاز مصنع للبلور ببوعرادة من ولاية سليانة	**40 مليون د**	**200 مليون د**
انجاز مغسلة للفسفاط بمنطقة ام الخشب بالمتلوي	**90 مليون د**	**450 مليون د**
فتح و استغلال مقاطع الفسفاط توزر – نفطة و انجاز مغسلة	**60 مليون د**	**300 مليون د**
تهيئة 10 مناطق صناعية مستدامة	**12 مليون د**	**60 مليون د**
انجاز مشروع مصب للفوسفوجيبس بقابس	**90 مليون د**	**450 مليون د**
ازالة التلوث بالمنجم القديم بالزريبة و انجاز مركز للسياحة الاستشفائية بالمنطقة	**8 مليون د**	**40 مليون د**
انجاز وحدة لاستخراج الملح ببن قردان	**4 مليون د**	**20 مليون د**
الاستثمار الغير مباشر	**1150**	**5750 م د**
الحوافز المالية لتطوير النسيج الصناعي الوطني و دفع الاستثمار	**750 مليون د**	**3750 م د**
تاطير اليد العاملة و توسيع حلقات و مراحل الانتاج	**200 م د**	**1000 م د**
حماية المنتوج الوطني و دفع الطلب الداخلي	**200 م د**	**1000 م د**
المجموع	**1617 م د**	**8085 م د**

منظومة الطاقة والمحروقات

توطئة

تمثل الطاقة بكل أنواعها أحد أهم العناصر المحددة للتنمية بشكل عام، باعتبارها المحرك الاساسي للصناعة و النقل و الاستهلاك المنزلي و الخدمات و غيرها من الأنشطة البشرية. و لقد تأكدت هذه المحورية لقطاع الطاقة في منظومة الاقتصاد العالمي من خلال الصراعات و الحروب و الانقلابات التي تخوضها الإمبريالية في كل أصقاع العالم من أجل السيطرة على مصادر الطاقة.

و يفسر ما سبق ذكره محورية منطقة الشرق الأوسط في هذا الصراع الدولي المحموم باعتبارها تحتوي على 54 بالمائة من احتياطات النفط العالمي و 43 بالمائة من احتياطات الغاز في العالم.

فما هو وضع الطاقة في تونس؟ و ما هي حقيقة ما يروج من كون دعم الطاقة اصبح عبئا على ميزانية الدولة؟ و هل هنالك برنامج وطني لتحقيق الاستقلال الطاقي، الذي سيمكن الشعب من التمتع بثرواته الطاقية لا أن يتقاسمها مع الرأسمال الأجنبي كما هو الحال الآن؟

وفق المصادر الرسمية لحكومة الترويكا و حكومة جمعة ، تمثل الطاقة عبئا كبيرا على ميزانية الدولة من خلال وصول الدعم الطاقي لحوالي 3750 مليون دينار بعدما كان 550 مليون دينار سنة 2010، و هو ما يعادل 70 بالمائة من ميزانية الدعم ككل.

ووفق نفس هذه الأرقام الرسمية، نرى أن ميزانية الدعم الطاقي تضاعفت خلال أقل من 3 سنوات بحوالي 6 مرات، و هو ما يجعل من هذه الأرقام و المعطيات الرسمية فاقدة للموضوعية و للجدية العلمية .

كما أن ما تسوق له حكومة الترويكا من أرقام و مخاوف حول الطاقة في تونس، يندرج ضمن سنفونية شروط صندوق النقد الدولي المتعلقة بإلغاء الدعم الطاقي بحلول سنة 2015، و تطبيق التسعيرة الآلية للمحروقات وفق اسعار النفط الخام في البورصات العالمية .

و وعيا منها بأهمية الاستقلال الطاقي للبلاد و ما يمثله من اهمية في بناء اقتصاد مستقل و ذي قدرة تنافسية هامة، ونظرا لارتباط استحقاقات المواطنين بالطاقة سواء كانت اولية او ثانوية، و خاصة فيما يتعلق بالنقل و النشاط الصناعي و الفلاحي، و حتى لا تتأثر المقدرة الشرائية للشعب من جراء الطاقة، تقدم الجبهة الشعبية دراسة مستفيضة حول الدعم بشكل عام و خاصة حول الدعم الموجه للطاقة، و تقترح الحلول العاجلة و الآجلة لحل هذه الاشكاليات التي اصبحت ذريعة للحكومات المتعاقبة بعد 14 جانفي لإلغاء الدعم.

1- طلب الطاقة على المستوى الدولي

مازال الاقتصاد العالمي يعتمد بشكل اساسي على الطاقة التقليدية الاحفورية من غاز و نفط و فحم، و هذه الانواع لازالت تمثل 81 بالمائة من الطلب الطاقي العالمي .

و هو ما يجعل النفط و الغاز و لسنوات قادمة محور الصراع الدولي المحموم و سبب من اسباب التوترات الاقليمية و خاصة بالمناطق التي تحتوي على احتياطيات ضخمة من النفط و الغاز كمنطقة الشرق الاوسط و مناطق البلقان و البحر الاسود و افريقيا. حيث تحتكر منطقة الشرق الاوسط لوحدها 54 بالمائة من احتياطي النفط العالمي و 43 بالمائة من احتياطي الغاز الطبيعي

كما حافظ الطلب العالمي للنفط على نسقه حيث بلغ سنة 2012 حوالي 89.7 مليون برميل يوميا، مقابل طاقة انتاجية تبلغ حوالي 90.8 مليون برميل يوميا و هو ما يعطي فائضا على المستوى الدولي بحوالي 1.1 مليون برميل يوميا .

اما بالنسبة للغاز الطبيعي، فان الانتاج العالمي سنة 2012 قد بلغ حوالي 3364 مليار م3 اي ما يعادل 3033 مليون طن مكافئ نفط، و بلغ الطلب العالمي من هذه المادة حوالي 3314 مليار م3،

كما يلاحظ في هذا الصدد ان سعر الغاز الطبيعي مازال متدنيا في الاسواق العالمية حيث يبلغ سعر المليون BTUالثلاث دولارات فقط، متأثرا بارتفاع انتاج غاز الشيست بالولايات المتحدة الامريكية.

و وفق الدراسات الاستشرافية حول الطاقة على المستوى العالمي في الاربعين سنة القادمة، فإنها تؤكد على ان النفط و الغاز و الفحم ستبقى الطاقة الاساسية المحركة للاقتصاد العالمي الى حدود 2040وبنسبة لا تقل عن 75 بالمائة،

كما سيصل سعر برميل النفط آنذاك و وفق السيناريوهات المتفائلة الى 163 دولار، و هو ما يحتم على تونس العمل على تحقيق الاستقلال الطاقي للتخلص من دائرة التبعية للدول المنتجة او الدول المكررة للمواد النفطية على حد السواء، و ذلك بإعادة النظر بشكل جذري في مجلة المحروقات ليسترجع الشعب ثروته النفطية و الغازية، و تطوير البحث و الاستكشاف في مجال المحروقات و دعم البحث في مجالات الطاقات البديلة و المتجددة على المدى المتوسط و البعيد .

2- انتاج الطاقة في تونس

مثل قطاع الطاقة في تونس منذ اكثر من 25 سنة لغزا كبيرا، و يتمظهر هذا اللغز في تعدد المتدخلين و تضارب الارقام الى حد التناقض، و غياب الطرف المسؤول المباشر الذي يمكن من خلاله معرفة حقيقة الموضوع بدقة. كما ان شعبنا مغيب تماما عن حقيقة ثرواته الطاقية، بل انه لا يعرف حتى ما له وما عليه في المجال.

لذلك تعتبر الجبهة الشعبية ان موضوع الطاقة و ما يروج حوله من ارقام و خاصة حول الدعم الطاقي و حقيقة انتاجنا الوطني يعتبر صندوقا اسودا وجب فتحه و انارة الشعب بحقيقة الارقام و المعطيات لنتبين جميعا ما صحة ما يروج حول تضخم تكاليف دعم المحروقات التي سوقت له حكومة الترويكا و تواصل حكومة جمعة في نفس المسار.

وتعتبر المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية ETAP الطرف المسؤول عن الطاقة بكل مراحلها بحثا و استكشافا و تنقيبا و استخراجا و تصديرا و توريدا كما انها المسؤولة عن تطبيق مقتضيات مجلة المحروقات.

وفق المعطيات الصادرة عن هذه المؤسسة الوطنية، يمكن تلخيص احتياطي النفط و الغاز على المستوى الوطني و تطور الانتاج منهما منذ سنة 2010 كما يلي :

الانتاج	2010	2011	2012	2013	2014 متوقع
الاحتياطي الوطني الباقي للإنتاج(مليون طن مكافئ نفط)					
نفط	59	58	57	56	
غاز	108	106	104	102	
الانتاج الوطني (مليون طن مكافئ نفط)					
نفط	3.7	3.3	3.3	3.1	2.7
غاز	2.7	3.1	3.0	2.8	2.8
انتاج لزم(Concessions) المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية ETAP					
نفط	2.8	2.5	2.6	2.4	2.1
غاز	1.6	1.6	1.8	1.8	1.7
عدد لزم (Concessions) المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية	23	23	24	25	25

و بناء على المعطيات السالفة الذكر، يمكن القول ان معدل الانتاج السنوي من النفط خلال الثلاث سنوات الاخيرة يقدر بحوالي 3 مليون طن من النفط اي ما يعادل 19 مليون برميل ، و حوالي 3.5 مليون طن مكافئ نفط من الغاز الطبيعي بما فيها اتاوة الغاز الجزائري، اي ما يعادل 3600 مليار م3. و هو ما يعطي انتاجا سنويا من الطاقة الاولية على المستوى الوطني بحوالي 6.5 مليون طن مكافئ نفط

3- طلب الطاقة في تونس

يرتبط الطلب الطاقي على المستوى الوطني بتطور الطلب بالقطاعات المستهلكة لهذه المادة، و بالتالي بالحركية الاقتصادية المرتبطة اساسا بالقطاع الصناعي و النقل. حيث نجد القطاع الصناعي يستحوذ على 36 بالمائة من الاستهلاك الجملي للطاقة على المستوى الوطني و قطاع النقل 31 بالمائة، و السكن 16 بالمائة فقط. كما ان نسبة 73 بالمائة من الطاقة المستعملة بالقطاع الصناعي تستهلك في انتاج الكهرباء.

و لقد تطور استهلاك الطاقة في تونس من 7.8 مليون طن مكافئ نفط سنة 2011 الى 8 مليون طن مكافئ نفط سنة 2012 ليصل هذا الرقم الى 8.5 مليون طن سنة 2013، منها 5 مليون طن مكافئ نفط من الغاز و 3.5 مليون طن من المواد النفطية.

و بشكل عام، يتمحور موضوع الطاقة في تونس حول ثلاث مكونات اساسية:

- المواد النفطية (المحروقات بكل انواعها)
- الغاز الطبيعي
- الكهرباء
- **المواد النفطية**

بالنسبة لاستهلاك المواد النفطية، وجب التأكيد على ان البلاد لا توفر الا 35 بالمائة من استهلاكها الوطني، حيث بلغ الانتاج بمصنع التكرير بشركة " ستير " سنة 2013 حوالي 1.5 مليون طن من المواد النفطية و خاصة من مادة القازوال مقابل احتياجات استهلاكية بحوالي 3.876 مليون طن.

كما تؤكد كل الارقام الرسمية تراجع بيع المواد النفطية منذ سنة 2010 الى سنة 2013 و ذلك وفق الجدول التالي :

(الوحدة بالطن)

السنة	بنزين	بترول الاضاءة	قازوال	جات أ 1	فيول ثقيل	غاز البترول المسال	المجموع
2010	478786	62959	1854244	246822	396617	476728	***3516055***
2011	**535672**	50672	1675933	237412	284951	472143	***3256783***
2012	**515362**	43001	1683359	286138	271714	482057	***3281658***
2013	**493000**	43980	1680000	305000	302000	480000	***3303980***

يتبين من خلال هذا الجدول ان بيع المواد النفطية شهد تراجعا منذ سنة 2010 بحوالي 250 الف طنا و خاصة بالنسبة للبنزين و القازوال، و هو ما يفسر انتشار ظاهرة بيع البنزين المهرب،

كما ان الكمية المباعة لا تتطابق و الكميات المستهلكة من المواد النفطية حيث تؤكد المصادر الرسمية ان الاستهلاك الوطني من هذه المواد لسنة 2013 يساوي 3.8 مليون طن، في حين ان المواد النفطية المباعة لم تتجاوز 3.3 مليون طن، اي ان هنالك حوالي 500 الف طن من المواد النفطية خارج مسالك التوزيع الرسمية و هو ما يعد خسارة لميزانية الدولة لكونها غير خاضعة للضريبة الداخلية لاستهلاك المواد النفطية droit) de consommation) و التي تساوي حوالي 24 بالمائة من تسعيرة هذه المواد، اي ما يعادل 200 مليون دينار دون الاخذ بعين الاعتبار للاداء على القيمة المضافة (18.(./.)

ان المعطيات المضمنة بالجدول السابق تبين ان استهلاك المواد النفطية متعدد و متنوع و منتشر في كل القطاعات، غير ان قطاع النقل يحتكر 70 بالمائة من مجمل المواد النفطية المباعة، اي ان اسطول النقل بالبلاد يستهلك لوحده هذه النسبة، فما هو عدد و نوعية مكونات اسطول البلاد من العربات؟

يشتمل الاسطول العام للبلاد على حوالي 1575000 عربة موزعة كما يلي:

نوعية العربة	**العدد**
جرارات فلاحية	81603
سيارات خاصة	1025767
آلات الاشغال العامة	7000
حافلات TCP	16000
شاحنات	31000
شاحنات صغيرة	371785
سيارات مختلطة	51000
المجموع	**1575000**

و تمثل السيارات الخاصة 65 بالمائة من جملة الاسطول، و تتوزع حسب عدد الخيول كما يلي:

قوة السيارة	العدد
3CV	12973
4CV	***245945***
5CV	***325209***
6CV	***164368***
7CV	***118134***
8CV	57494
9CV	43399
من 10CV الى17CV	53745
من 18CV فما فوق	4500
المجموع	**1025767**

و بالتالي يتضح ان السيارات الخاصة ذات القوة من 4 الى 7 خيول، تمثل 853656 سيارة اي 83 بالمائة من مجموع السيارات الخاصة.

- ✓ **الغاز الطبيعي**

يعتبر الغاز الطبيعي من المحروقات ذات القيمة المضافة الكبيرة و الاكثر نظافة على المستوى البيئي، و تنتج تونس سنويا حوالي 3 مليون طن مكافئ نفط من الغاز الطبيعي من العديد من الحقول منها عشتارت و صدربعل بخليج قابس ومن حقول الجنوب و من خليج الحمامات .

كما تستفيد تونس من مرور الغاز الجزائري العابر الى ايطاليا من خلال اتاوة تقدر سنويا بحوالي مليون طن مكافئ نفط، مما يجعل الموارد الغازية الوطنية سنويا حوالي 4 مليون طن مكافئ نفط و هو ما يمثل حوالي 73 بالمائة من احتياجاتنا من الغاز سنويا .

و يقع توريد حوالي 1.1 مليون طن مكافئ نفط من الغاز الجزائري.

و رغم توفر كميات كبيرة من الغاز بالبلاد، الا ان الاستهلاك المنزلي لهذه المادة لازال ضعيفا حيث لا تمثل البلديات المربوطة بشبكة الغاز الطبيعي الا 35 بالمائة من العدد الجملي للبلديات على المستوى الوطني .

كما ان الجزء الكبير من الغاز الطبيعي اي ما يعادل 73 بالمائة يستعمل في انتاج الكهرباء من طرف الشركة التونسية للكهرباء و الغاز.

✓ **الكهرباء**

يعتبر الكهرباء في تونس الطاقة الاكثر استعمالا خاصة بالنسبة للسكن و الخدمات و الصناعة. و وصل الانتاج الوطني من الكهرباء سنة 2013 الى حدود 17056 جيقاوات س مقابل 16844 جيقاوات س سنة 2012.

و مثل انتاج الشركة التونسية للكهرباء و الغاز من الكهرباء 13947 جيقاوات س، اي ما يعادل 82 بالمائة من الانتاج الوطني و باقي الانتاج تؤمنه شركة خاصة IPP برادس .

و صل استهلاك الطاقة الاولية لانتاج الكهرباء سنة 2013 الى حدود 3.8 مليون طن مكافئ نفط، 96 بالمائة منها غاز طبيعي .

كما باعت الشركة التونسية للكهرباء و الغاز سنة 2013 حوالي 1,4 مليون طن مكافئ نفط من الغاز للاستهلاك الصناعي و السكني، و هو ما يعني ان الشركة التونسية للكهرباء و الغاز تستهلك كمية من الانتاج الوطني من الغاز و تشتري كمية من الغاز الجزائري اضافة الى الاتاوة التي تصل الى حدود 797 الف طن مكافئ نفط سنويا.

و تنتج الشركة التونسية للكهرباء و الغاز الكهرباء (الاستهلاك الخصوصي Consommation spécifiqueيساوي 234.8 طن مكافئ نفط لإنتاج واحد جيقاوات س،

كما بلغ ضياع الكهرباء في شبكة النقل و التوزيع حوالي 2683 جيقاوات س منها 2 بالمائة بشبكة النقل و 13.7 بالمائة بشبكة التوزيع و هي نسبة ضياع كبيرة بالمقارنة مع ما هو معروف على المستوى الدولي حيث تقدر هذه النسبة في المغرب بحوالي 4.7 بالمائة ، وهو ما يجعلها خسارة تقدر بحوالي 630 الف طن مكافي نفط اي ما يعني ضياع 630 مليون دينار سنويا.

4- الميزان الطاقي

بعد هذا العرض المدقق و المفصل لمجمل مصادر الطاقة في تونس و توزيع استهلاكها و تطور الطلب الطاقي خلال الاربع سنوات الاخيرة، وجب تلخيص كل المعطيات السابقة في جدول يبين الميزان الطاقي للبلاد، و الذي من خلاله سنعرف الاشكالات الحقيقية المطروحة حول الدعم الطاقي و تقديم المقترحات المناسبة لمعالجة هذا الوضع على المدي القريب و المتوسط و البعيد.

و بالتالي يمكن تقييم الميزان الطاقي للبلاد لسنة 2013 وفق الجدول التالي:

المادة	الكمية	النسبة المائوية
❖ **النفط الخام (طن مكافئ نفط)**		
الانتاج	3.1 مليون اي 24.18 مليون برميل	100
التصدير	1,3 مليون اي10.14 مليون برميل	41
التوريد	1.2 مليون اي 9.36 مليون برميل	38
قيمة التصدير (108 دولار للبرميل)	1095 م.د	
❖ **الغاز الطبيعي (طن مكافئ نفط)**		
الانتاج	2.8 مليون	**49**
التصدير	---	
التوريد	2 مليون	**35**
الاتاوة	0.95 مليون	**16**
البيع	1.4 مليون	**24.5**
❖ **المواد النفطية (طن)**		
الاستهلاك	3.8 مليون	**100**
الانتاج	1.5 مليون	**35**
التوريد	2.3 مليون	**65**
❖ **الكهرباء (جيقاوات س)**		
الانتاج	17056	**100**
التوزيع	14380	**84.3**
الضياع	2684	**15.7**

ان تقييم الميزان الطاقي السنوي على المستوى الوطني يبين انه بامكاننا التحكم الفعلي في مواردنا الطاقية و ترشيدها و وقف الارتفاع المهول لفاتورة دعم المحروقات الذي يظهر انه غير مبرر، و ذلك من خلال اتخاذ جملة من الاجراءات و القرارات السياسية و السيادية في مجال الطاقة و المراجعة المدروسة لمجلة المحروقات و الاستثمار المستقبلي في مجال الطاقات البديلة و الطاقات المتجددة.

5- الحلول و الاجراءات

نظرا لاهمية قطاع الطاقة و المحروقات بصفة خاصة في التنمية و الانتاج و النقل و غيرها من المجالات الحيوية بالبلاد، و انطلاقا من المعطيات السالفة الذكر و التي تم

تقديمها و تحليلها بشكل معمق، فانه بات من الضروري اتخاذ الاجراءات و القرارات التي تمكن عاجلا من الحد من كلفة الدعم الطاقي و على المدى المتوسط من احداث تحولات عميقة في مجال انتاج و تكرير و توزيع المحروقات مما سيمكن من استعادة الشعب لثروته النفطية.

1-5 الحلول و الاجراءات العاجلة:

تتمثل الاجراءات و القرارات العاجلة في ميدان الطاقة في:

- وضع خطة محكمة و صارمة لمقاومة تهريب المحروقات عبر الحدود و خاصة بالولايات الحدودية، و دلك من خلال منع بيع المحروقات على حافة الطرقات و ادماج المشتغلين بهذه المواد في مجالات تشغيل اخرى كالأشغال العامة و الانتصاب للحساب الخاص في تجارة المواد المنتجة محليا مع اعطائهم تسهيلات و حوافز .

و سيمكن هذا الاجراء ان طبق بحزم و ان تمت مواكبته بإجراءات تحفيزية و مدروسة فعليا من ضمان عودة حوالي 500 الف طن من المحروقات للمسالك القانونية للبيع و بالتالي تدعيم موارد الدولة بحوالي 200 مليون دينار و يقلص بالتالي من عجز صندوق دعم المحروقات.

- منع السيارات الخاصة ذات قوة 8 خيول فاكثر من استعمال المحروقات المدعومة، و ذلك بفرض معلوم مصاحب لمعلوم الجولان يغطي قيمة الدعم لمثل هذه السيارات التي تستهلك من مرة و نصف الى مرتين و نصف السيارات الخاصة السياحية الاقل من 7 خيول،

و وفق الاحصائيات الرسمية، فان عدد هذه السيارات الخاصة و المعنية بهذا الاجراء يساوي حوالي 150 الف سيارة، اي انها لا تمثل سوى 17 بالمائة من العدد الجملي للسيارات الخاصة. و من المتوقع ان يمكن هذا الاجراء من دعم ميزانية الدولة سنويا بحوالي 120 مليون دينار

- اعادة النظر في منظومة توزيع الغاز المعد للاستهلاك المنزلي (قوارير 13 كغ) و ذلك لكون المنظومة الحالية تسمح باستعمال هذه المادة المدعومة كليا بنسبة 100 بالمائة في مجالات فلاحية و تجارية و خدماتية،

و وفق الدراسة المعمقة لهذه المنظومة فقد تبين ان قطاع المداجن يستعمل لوحده سنويا و بشكل غير قانوني حوالي 3,5 مليون قارورة، اضافة لكمية تقدر بحوالي 500 الف

قارورة تستعمل في مجالي التجارة و الخدمات (النزل و المطاعم). لذلك فانه من الضروري وضع منظومة جديدة تعتمد التمشي التالي:

- توحيد لون القارورة الحالية بوزن 13 كغ وتوجيهها للاستعمال المنزلي و المحافظة على دعمها

- احداث قارورة جديدة ذات لون جديد و بسعة اكبر تخصص للاستعمال التجاري و الخدماتي و الفلاحي و لكن غير مدعومة

- وضع منظومة رقابية صارمة من وزارة التجارة و الجماعات المحلية و الجهوية لضمان الاستعمال الامثل للغاز المدعم

- منع التجار و العطارة في الاحياء من بيع و توزيع قوارير الغاز المعدة للاستعمال المنزلي و احداث مواقع خاصة للتوزيع تسند للمعطلين عن العمل و تحت رقابة مباشرة من وزارة التجارة

و بذلك فان هذه المنظومة الجديدة تمكن من اقتصاد 70 مليون دينار من دعم المحروقات و تحدث حوالي 15000 نقطة بيع اي 15000 موطن شغل قار

- تجهيز حافلات النقل العمومي الجماعي بالغاز الطبيعي ، و ذلك بالشروع في التغيير لحوالي 8000 حافلة اي 50 بالمائة من العدد الجملي للحافلات، وفق برنامج على خمس سنوات اي 1600 حافلة في السنة، اضافة الى دعم استعمال الغاز بسيارات التاكسي و هو ما سيمثل ثورة في مجال استعمال الطاقة النظيفة و غير المكلفة.

و سيساهم هذا الاجراء من التخفيض في كمية الفيول و القزوال المستعمل بحوالي 20 بالمائة أي حوالي 340 الف طنا بقيمة جملية بحوالي 420 مليون دينار.

و بالتالي يتبين ان هذه الاجراءات العاجلة في مجال الطاقة تمكن الدولة من عائدات مالية مباشرة خلال السنتين القادمتين تقدر بحوالي 810 مليون دينار اي اكثر من نصف المبلغ المخصص لدعم المواد الاساسية دون نسيان مواطن الشغل القارة سواء بنقاط بيع قوارير الغاز او بيع البنزين بالمحطات و وحدات تعبئة الغاز المخصص للحافلات و سيارات التاكسي و المقدر بحوالي 20 الف دون اعتبار مواطن الشغل غير المباشر

2-5 الاجراءات و القرارات الآجلة:

تتمثل هذه الاجراءات في اجراءات و قرارات سياسية و سيادية في نفس الوقت لأنها تلامس عمق المشكل، و تتجه بشكل مباشر لاستعادة الدولة لدورها الحقيقي المالك باسم الشعب للثروة النفطية و الغازية.

و يمكن تلخيص هذه الاجراءات و القرارات فيما يلي:

- ✓ اعادة النظر في منظومة الطاقة برمتها على المستوى الوطني بدءا من مجلة المحروقات مرورا بالتكرير و التوزيع و البيع الى المؤسسات المشرفة على هذه المنظومة
- ✓ مراجعة كاملة لكل العقود و الاتفاقات المبرمة في مجال النفط و الغاز منذ بداية الستينات الى اليوم و الغاء اي اتفاقية لا تتطابق مع الحق الدستوري في ملكية الشعب لثروته النفطية
- ✓ تكوين مؤسسة وطنية متخصصة في مجال الاستكشاف و التنقيب و استغلال النفط ، تكون لها الاولوية في الرخص على المستوى الوطني و تكون قادرة على المنافسة خارجيا لتعبئة موارد اضافية للدولة
- ✓ اعادة هيكلة المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية ETAP بشكل يجعلها مشرفة على البحث و المتابعة و المراقبة للشركات العاملة في مجال الطاقة
- ✓ الغاء احتكار المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية ETAP لعمليات الاستغلال و البيع و التوريد للطاقة و فتح المجال للشركات الوطنية الاخرى (STEG, STIR) لتتحمل مسؤولية احتياجاتها من الطاقة و لضمان اكثر جدوى و شفافية.
- ✓ وضع خطة للتقليص من كمية الكهرباء المبدد و الضائع و المقدر حاليا بحوالي 15,7 بالمائة و الذي يعتبر من ارفع معدلات الضياع في العالم، و ذلك بالوصول الى نسبة الضياع الى 7 بالمائة فقط على خمس سنوات ، و هو ما سيمكن من ربح حوالي 400 مليون دينار بشكل مباشر كلفة المحروقات و حوالي 185 مليون دينار مداخيل بيع هذه الطاقة التي كانت ضائعة.
- ✓ وضع خطة واقعية للاستثمار المجدي و ذات المردودية العالية في مجال الطاقات المتجددة و خاصة الطاقة الشمسية و طاقات الرياح في مناطق الوسط و الجنوب و يكون باستثمارات عمومية من الشركة التونسية للكهرباء و الغاز فقط في المرحلة القادمة
- ✓ التشجيع على استعمال الطاقات البديلة خاصة في الصناعات المستهلكة للطاقة (الاسمنت و مواد البناء و الحديد و الصلب و الصناعات التحويلية للفسفاط ...) مع الصرامة و المراقبة اللصيقة للانبعاثات

- ✓ وضع خطة وطنية متكاملة لتطوير النقل العمومي و الرفع من جدواه و مردوديته خاصة في المدن الكبرى، مما سيمكن المواطن من التخلي تدريجيا عن سيارته الخاصة، و بالتالي التقليص تدريجيا من استعمال المحروقات على المستوى الوطني.

كما تطرح الجبهة الشعبية انجاز جملة من المشاريع في مجال الطاقة لتعديل الميزان الطاقي و التقليص من كلفة الدعم، و الشروع الفعلي في وضع نسيج متكامل للطاقات البديلة و المتجددة و من اهمها:

- ✓ انجاز مصفاة الصخيرة بطاقة تكرير تغطي الاحتياجات الوطنية و تمكن من تصدير الفائض الى الدول المجاورة، و هذا المشروع سيمكن من استغلال كل انتاجنا الوطني و يعفينا من التوريد الذي يكلف الميزانية العامة للدولة 32 مليون دينار كلما ارتفع سعر برميل النفط بدولار (السعر المرجعي 86 دولار)، و تكلفة هذا المشروع تساوي 2200 مليون د
- ✓ انجاز مشروع للطاقة الشمسية بمنطقة تطاوين بطاقة انتاج لا تتجاوز 50جيقاوات /س كمشروع نموذجي سيمكن الشركة التونسية للكهرباء و الغاز من مراكمة التجربة للدخول خلال السنوات القادمة في الانتاج الكبير لهذه الطاقة الهامة و المتجددة في البلاد، و يخصص لهذا المشروع حوالي 100 مليون دينار لتغطية الكلفة و تحلية مياه التبريد و غيرها من مكونات هذه المشاريع الطاقية
- ✓ رصد 100 مليون دينار لإنجاز برنامج متكامل للبحث والاستكشاف و التنقيب و تطوير الحقول النفطية الموجودة بهدف الرفع من طاقة الانتاج من المحروقات الى الضعف في الخمس سنوات القادمة. مع تركيز عمليات البحث و الاستكشاف على مناطق الشمال الغربي مثل الكاف و سليانة (جبل السرج) و منطقة الوسط (القيروان) و المناطق الجنوبية الغربية مثل الرديف و ام العرائس و الدوارة و بلخير و ماجل بلعباس
- ✓ انجاز ثلاث وحدات لرسكلة المطاط بكل من قفصة و القيروان و بن عروس، بهدف استعماله في صناعة الا سمنت كطاقة بديلة . كلفة هذه الوحدات لا تتجاوز 60 مليون دينار و بطاقة رسكلة لا تتجاوز 20 الف طن سنويا لكل وحدة.

كما ستساهم هذه الوحدات في فتح العديد من الشركات الصغرى المتخصصة في جمع نفايات المطاط و العجلات المطاطية و نقلها و التي يمكن للدولة مساعدة اصحاب الشهائد في الاستثمار فيها.

- ✓ تطوير مصبات النفايات الحالية بكل من برج شاكير و عين الرحمة بنابل و قلالة بجربة و سوسة و المنستير و القيروان و قابس بهدف فرز و استغلال النفايات كمصدر للطاقة في صناعة الفولاذ و الاسمنت، كمرحلة اولى قبل غلقها.

و قيمة الاستثمار بهذه المصبات تساوي حوالي 120 مليون دينار، و لكنها ستمكن من تقليص استعمال الطاقة التقليدية بحوالي 10 بالمائة مما يساوي ربحا سنويا بحوالي 45 مليون دينار

- ✓ الزام مصانع اسمنت جبل الجلود و جبل رصاص باستعمال الحما الناجمة عن محطات التطهير الموجودة بتونس الكبرى و نابل و بنزرت و زغوان، مما سيمكن من حرق اكثر من 40 الف طن سنويا من هذه النفايات، و سيمكن من ربح 10 مليون دينار سنويا

تقييم كلفة المشاريع الطاقية

المشروع	كلفة السنوية	كلفة خمس سنوات
انجاز مصفاة الصخيرة بطاقة تكرير تغطي الاحتياجات الوطنية	440 مليون د	2200 مليون د
انجاز مشروع للطاقة الشمسية بمنطقة تطاوين بطاقة انتاج لا تتجاوز 50جيقاوات	20 مليون د	100 مليون د
انجاز برنامج متكامل للبحث والاستكشاف و التنقيب و تطوير الحقول النفطية	20 مليون د	100 مليون د
انجاز ثلاث وحدات لرسكلة المطاط بكل من قفصة و القيروان و بن عروس	12 مليون د	60 مليون د
تطوير مصبات النفايات الحالية بكل من برج شاكير و عين الرحمة بنابل و قلالة بجربة و سوسة و المنستير و القيروان و قابس بهدف فرز و استغلال النفايات كمصدر للطاقة في صناعة الفولاذ و الاسمنت	24 مليون د	120 مليون د
استعمال الحما الناجمة عن محطات التطهير بمصانع الاسمنت	12 مليون د	60 مليون د
المجموع	528 مليون د	2640 مليون د

تقييم مردود الاجراءات في مجال الطاقة

الاجراء	المردودية السنوية	المردودية على خمس سنوات
وضع خطة محكمة و صارمة لمقاومة تهريب المحروقات عبر الحدود	40 مليون د	200 مليون د
اعفاء السيارات الخاصة ذات قوة 8 خيول فاكثر من استعمال المحروقات المدعومة	120 مليون د	600 مليون د
اعادة النظر في منظومة توزيع الغاز المعد للاستهلاك المنزلي (قوارير 13 كغ)	14 مليون د	70 مليون د
تجهيز حافلات النقل العمومي الجماعي بالغاز	84 مليون د	420 مليون د
المجموع	**258 مليون د**	**1290 مليون د**

قطاع الفلاحة

توطئة

كانت تونس مطمور روما، نعم كانت هذه الارض قادرة على اطعام شعبها و شعوب امبراطورية بكاملها، و هو ما جعل الفلاحة في تونس وطوال اكثر من 4500 عام من الحضارة القبصية الى اواخر الستينات، لا تمثل مجرد قطاع لإنتاج للغذاء فحسب، بل كانت منظومة مجتمعية متكاملة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.

لذلك كانت الفلاحة في تونس محركا اساسيا من محركات الحراك الاجتماعي فهي:

- قطاع التشغيل بامتياز حيث كانت توفر اكثر من 36 بالمائة من مواطن الشغل المباشرة
- توفر كل المواد الاساسية من الغذاء و الخضروات و الغلال مما جعلها تمثل محركا اساسيا للتصدير و بالتالي مصدرا للعملة الصعبة
- الضامن الاساسي للاكتفاء الغذائي و ما يمثله من اهمية على مستوى استقلال القرار الوطني و تحقيق الكرامة الوطنية، **حيث لا كرامة لوطن يقتات من وراء البحار**

الخصائص الطبيعية للفلاحة التونسية

تمثل الاراضي القابلة للاستغلال الفلاحي بالبلاد التونسية حوالي 32 بالمائة من المساحة الجملية للبلاد، مع العلم ن مساحة الصحراء تمثل حوالي 52 بالمائة من مساحة البلاد، و هو ما يعني ان نسبة الاراضي القابلة للاستغلال الفلاحي تمثل حوالي68 بالمائة من المساحة الجملية للبلاد دون احتساب الصحراء، كما تمثل الغابات حوالي 12 بالمائة من المساحة الجملية للبلاد، **مما يؤكد انه وعندما كانت الفلاحة مركزية في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، و كانت الغابات محمية بما فيه الكفاية كانت تونس فعلا خضراء.**

و تتوزع حاليا الاراضي القابلة للاستغلال الفلاحي و المقدرة بحوالي 5.3 مليون هكتار كما يلي:

- 2 مليون هك مخصصة للأشجار المثمرة منها حوالي 1.6 مليون هك للزياتين فقط اي نسبة 80 بالمائة مما يعطي الاهمية البالغة لأشجار الزيتون بتونس منذ عهد الرومان

- 2 مليون هك مخصصة للزراعات الكبرى
- **1 مليون هك اراضي بور مهملة و هو ما يمثل خمس الاراضي الفلاحية**
- 300 الف هك مخصصة للزراعات المختلفة

كما تمثل المساحات السقوية حوالي 8 بالمائة من المساحة الجملية للأراضي الفلاحية اي بمساحة تقدر بحوالي 420 الف هك.

اما بالنسبة للماء، باعتباره المحدد الرئيسي في القطاع الفلاحي، فان الموارد المائية السطحية و الجوفية للبلاد تقدر سنويا بحوالي 4.5 مليار م3 منها:

- ✓ حوالي 2.4 مليار م3 موارد سطحية معبئة من خلال 29 سد كبير و حوالي 222 سد تلي و حوالي 800 بحيرة جبلية
- ✓ 2.1 مليار م3 موارد مائية جوفية متوفرة من خلال 4700 بئر عميقة و حوالي 138 الف بئر سطحية موزعة على كامل البلاد.

من هذه الموارد المائية السطحية و الجوفية للبلاد، يستغل القطاع الفلاحي حوالي 3 مليار م3 اي ما يعادل 75 بالمائة من الكمية الجملية للموارد المائية على المستوى الوطني.

مساهمة الفلاحة في الاقتصاد

يساهم القطاع الفلاحي بحوالي 12 بالمائة فقط من الناتج المحلي الخام، و يوفر 16 بالمائة فقط من مواطن الشغل القارة على المستوى الوطني، و هو مردود ضعيف و هامشي لقطاع يتوفر على اراضي شاسعة و خصبة و يستغل ثروة مائية هامة.

و يمكن القول ان مردود القطاع الفلاحي خلال سنتي 2012 و2013 يعتبران الأسوأ منذ اكثر من 70 عاما حيث لم تشهد صابة الحبوب تراجعا بنسب كبيرة كالتراجع الذي عشناه خلال سنة 2013، كما ان محاصيل الزيتون لم تشهد تراجعا بنسبة تجاوزت 70 بالمائة كالتي شهدها النشاط خلال السنتين الماضيتين.

الاسباب الكامنة وراء تدهور القطاع الفلاحي

ان القراءة المعمقة لواقع الفلاحة ببلادنا، و خاصة خلال الستين سنة الاخيرة، تجعلنا نقسم الاسباب الكامنة وراء تدهور القطاع و تراجعه على مستوى الانتاج و الانتاجية و القيمة المضافة الفعلية، الى نوعين من الاسباب:

- اسباب هيكلية مرتبطة بالقطاع بحد ذاته،

- و اسباب سياسية مرتبطة بمنوال التنمية اللاوطني واللاشعبي وهو منوال تم تطبيقه من قبل سلسلة الحكومات التي تعاقبت على حكم البلاد طيلة الفترة الماضية،

ولازالت الخيارات اللاوطنية تطبق الى الان بدقة و كأن شيئا لم يحدث منذ 14 جانفي 2011.

1- الاسباب الهيكلية

يمكن تلخيص الاسباب الهيكلية فيما يلي:

✓ الوضعية العقارية للأراضي الفلاحية

تتميز هذه الوضعية بالغموض و تداخل الملكية اضافة لوضعية الاف الهكتارات بمناطق الوسط و الجنوب الغربي و الجنوب الشرقي، متمثلة فيما يعرف بأراضي العروشية و اراضي الشياع، التي تملكها المجتمعات القبلية او التي كانت حبسا على بعض القبائل و العروش، و حتى الغاء الاحباس او ما بات يعرف بالأوقاف منذ سنة 1957 ، فان الاوضاع العقارية لهذه الارضي بقيت الى اليوم على حالها مما جعلها خارج دائرة الانتاج الفعلي للقطاع الفلاحي،

كما ان الاراضي المستغلة بقيت جد بدائية و بعلية و ذلك بسبب عدم قدرة من يستغلونها على التمتع بالقروض و المنح لتطوير استغلالها نظرا لوضعيتها العقارية التي لا تجعلها قابلة للرهن او البيع او المشاركة.

و امام تقادم الزمن، و كثرة الاهمال، تحولت آلاف من الهكتارات الى اراض بور و هامشية و بالتالي خسرت الفلاحة ثروة و اداة انتاج مهمة.

و قدرت مساحة هذه الاراضي بحوالي مليون هكتار وهو ما يمثل خمس الاراضي القابلة للاستغلال الفلاحي و هي نسبة كبيرة و خطيرة في نفس الوقت.

✓ انخرام في توزيع الملكية العقارية للأراضي الفلاحي،

ان حوالي 80 بالمائة من الفلاحين لا يملكون سوى 20 بالمائة من الاراضي كما ان حوالي 400 الف فلاح لا يملكون سوى 960 الف هكتار اي بمساحة متوسطة لا تتجاوز 2.4 هكتار و هي مساحات ضعيفة جدا لا تمكن اي فلاح من تطوير عمله و طرق انتاجه، بل يمكن القول ان تدني هذه المساحات هي التي عمقت وضعية الديون للفلاحين الصغار،

و في المقابل يملك حوالي 20 بالمائة من الفلاحين حوالي 80 بالمائة من الاراضي الفلاحية، اي ان حوالي 100 الف فلاح يملكون حوالي 4.34 مليون هكتار، اي بمعدل ملكية يتجاوز 45 هكتار.

كما ان التعمق في دراسة هذه الفئة من المالكين، قد اثبتت ان 20 بالمائة من هذه الفئة تملك اكثر من 75 بالمائة من مجموع الاراضي التابعة لهذا الصنف، مما يعني ان حوالي 20 الف فلاح يملكون حوالي 3.25 مليون هكتار اي بمعدل ملكية تقدر بحوالي 170 هكتار.

ان هذا الانخرام في توزيع الاراضي الفلاحية و في ملكيتها، جعل الواقع الفلاحي التونسي اعرج غير متوازن، حيث ان غالبية الفلاحين لا يملكون اراض كافية لتطوير انتاجهم و توفير الغذاء لهذا الشعب، اما من يملكون الارض او المالكين الكبار فهم ممن حصروا النشاط الفلاحي في الزراعات الكبرى والتعويل على الظروف المناخية، فارتبطت بذلك الصابة في البلاد بالمطر.

- ✓ ارتفاع معدل اعمار الفلاحين في تونس

يتراوح معدل عمر الفلاح في تونس بين 48 و 55 عاما، و هو من اكثر المعدلات ارتفاعا في العالم حيث ان معدل عمر الفلاح في فرنسا 38 عاما و امريكا 35 عاما و المغرب 41 عاما و الهند 37 عاما،

و هذا المعطى جعل النشاط الفلاحي على المستوى الوطني نشاطا تقليديا غير ممكنن و غير مستعمل للتقنيات الحديثة في الزراعة و الري و الانتاج و الانتاجية ، اضافة الى طابعه العائلي و العشائري خاصة في مناطق الوسط و الجنوب الغربي و الشرقي.

2- الأسباب السياسية

يمكن حصر هذه الاسباب السياسية المرتبطة بالخيارات اللاوطنية و اللاشعبية فيما يلي:

- ✓ ضرب استقلالية النشاط الفلاحي، خاصة بالنسبة للبذور،

قام النظام الحاكم في تونس اواخر الستينات و بداية السبعينات بضرب منظومة البذور الاصلية الوطنية و ادخال البذور الموردة و خاصة في مجال الحبوب، فاصبح الفلاح يستعمل البذور مرة واحدة كل عام بعدما كان يخزن بذوره من محاصيله،

و بمرور الزمن فقدنا بذورنا الوطنية و اصبحت البذور الموردة من الخارج ذات الاستعمال الاوحد هي التي تحدد انتاجنا و فقد الفلاح استقلاله الذاتي في البذور و اصبحت البلاد

بكاملها تحت رحمة المنتجين الحقيقيين لهذه البذور و هي الشركات الاحتكارية المرتبطة بالنظام الرأسمالي .

و وفق هذا الخيار، تراجع انتاج الحبوب في البلاد و تدنت انتاجية الفلاح نظرا لارتفاع كلفة الانتاج، و بمرور الزمن اصبحنا لا نوفر سوى خمس احتياجاتنا من القمح اللين المستعمل في انتاج الفرينة اللازمة للخبز، اي اننا شعب يورد 4 خبزات على خمسة يستهلكها

- ✓ اهمال الاراضي الدولية التي كانت تساهم مساهمة فعالة في الانتاج الفلاحي الوطني و مثلت مرحلة مهمة في تطوير العديد من المجالات و الانشطة و الزراعات، و لازلت هذه الاراضي او ما تبقى منها مهملا الى الآن
- ✓ التفويت في جل الاراضي الدولية الخصبة للرأسمال الاجنبي الذي حول الاراضي الى شركات متخصصة في انتاج حاجيات الاسواق الخارجية، و بالتالي فقدنا اجود الاراضي و اخصبها و سخرنا موارد مائية هامة لإنتاج الغذاء للأجنبي
- ✓ تراجع دعم الدولة للفلاحين الصغار، فتراكمت مشاكلهم و خاصة المديونية التي تقدر حاليا بحوالي 400 مليون دينار، حيث تجاوزت الفوائد اصول القروض، و كل ذلك مرتبط بارتفاع الكلفة و تراجع الانتاج
- ✓ تراجع الاهتمام بالفلاحة، و تخلي الدولة عن القطاع لفائدة الشركات الاجنبية و شركات التوريد للمواد الغذائية و البذور و كل ما نحتاجه من انتاج فلاحي، و هو ما دفع عددا هاما من الفلاحين الصغار التخلي عن اراضيهم و النزوح الى المدن الكبرى لينظموا الى جيش المعطلين عن العمل و ليكونوا رقما جديدا في سوق التشغيل الهش.
- ✓ تدني البنى التحتية للنشاط الفلاحي من مسالك و تجهيزات و قنوات ري و كهربة الآبار، مما ادخل ما تبقى من القطاع في مشاكل لوجستية و فنية تضاف الى المشاكل الهيكلية، و افقده بالتالي مميزاته، فاصبح بذلك لقمة سائغة في يد المتطفلين على القطاع و مبيضي الاموال الذين اشتروا آلاف الهكتارات واغرقوا الفضاء الفلاحي بأنواع من المنتوجات التي لا تساهم في تحقيق الاكتفاء الغذائي، بل تشجع على اهدار الموارد المائية و التربة بدون مردود حقيقي للاقتصاد الوطني
- ✓ تخلي الدولة عن الدور التعديلي والحمائي للقطاع الفلاحي مثلما تفعل جل الدول التي تحترم شعوبها و تحافظ على مقدراته ، فكان ان اصبحت حدودنا مصدرا لتوريد الغلال و المنتوجات الفلاحية العديدة التي لا يمكن للفلاحين المحليين منافستها نظرا لما يعيشونه من اوضاع مالية صعبة و لطرق انتاجهم البدائية المكلفة.

ان كل هذه الاسباب، جعلت من القطاع الفلاحي في تونس من قطاع محوري و محرك اساسي للاقتصاد، الى قطاع هامشي ، ضعيف المساهمة في الناتج المحلي الخام و ذي قدرة تشغيلية متدنية رغم ما يستنزف فيه من موارد مائية و تربة خصبة.

الحلول و الاجراءات

ان فلاحة بهذه الاشكاليات و المعوقات الهيكلية و السياسية لا يمكن لها ان تساهم في بناء وطن مستقل عن الدوائر الامبريالية و لا يمكن لها ان تحقق من خلالها الاكتفاء الغذائي، لذلك و حتى نستطيع تحقيق اهداف الثورة من شغل و حرية و كرامة وطنية ، فان الجبهة الشعبية ومن خلال برنامجها الانتخابي، تقدم تصورها المتكامل لإعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي و جعله ركيزة اساسية من ركائز الاقتصاد الوطني و قاطرته التي تؤمن له الاكتفاء الغذائي و بأسعار متطابقة مع مقدرته الشرائية.

ان اصلاح القطاع الفلاحي و اعادة ادماجه كمحرك من محركات الاقتصاد الوطني يتطلب حلولا للإشكالات التي يعاني منها، منها الحلول العاجلة و منها الحلول الآجلة و الاستراتيجية.

1- الاجراءات العاجلة

بالنسبة للحلول المستعجلة والضرورية للنهوض بالقطاع الفلاحي، فانه يمكن تلخيص الاجراءات فيما يلي:

- اسقاط ديون الفلاحين الصغار المقدرة بحوالي 317 مليون دينار و تشمل 88 الف فلاح صغير لا يتجاوز الدين الفردي.10 آلاف دينار
- دعم البذور و الاسمدة
- اعادة النظر في اسعار الماء المخصص للري، مع دعم الفلاحين بتقنيات حديثة في الري للاقتصاد في الماء و الرفع من مردودية المستغلات الفلاحية و ذلك برصد قيمة مالية بحوالي 1000 مليون دينار خلال الخمس سنوات القادمة
- السيطرة على مسالك نقل الانتاج الفلاحي و توزيعه لضمان تزويد السوق و مقاومة التهريب و التقليص من دور الوسطاء
- تحديد اسعار البيع بالجملة بهدف حماية الفلاحين من المضاربين و الوسطاء الذين يساهمون في لهيب اسعار المواد الفلاحية
- التشجيع على ضم المستغلات الفلاحية الصغيرة و مساعدة الفلاحين الراغبين في ذلك بقروض و بامتيازات و ذلك لتطوير عملهم و الترفيع في انتاجهم و التقليص من الكلفة
- الشروع الفوري في خطة وطنية محكمة للاقتصاد في مياه الري، حيث ان كمية المياه الضائعة في مجال الفلاحة و وفق النسب الرسمية تتراوح بين 12 و 18

بالمائة اي ان حوالي 300 مليون م3 من المياه المخصصة للري تضيع بالتبخر او من عدم صيانة قنوات الري و من مصادر اخرى متعددة،

لذلك فان استرجاع 10 بالمائة فقط من هذه الكمية الضائعة كل سنة يمكن من ربح حوالي 30 مليون م3 من الماء، هذه الكمية قادرة على احياء حوالي 8000 (آلاف) هك من الاراضي الدولية المهملة، و بالتالي خلق قرابة 24 الف موطن شغل فلاحي و المساهمة في تطوير الانتاج الفلاحي الذي يجب ان يخصص للزراعات الكبرى في اطار سياسة فلاحية تهدف لضمان الاكتفاء الغذائي من الحبوب في 5 سنوات

- اعادة النظر في منظومة تجميع الحبوب و مقاومة ظاهرة تمنع الفلاحين عن تسليم محاصيلهم لديوان الحبوب مما يتسبب في ارتفاع كميات الحبوب الموردة، مع العلم ان كمية الحبوب و خاصة من القمح اللين التي لا تسلم لديوان الحبوب تصل الى حدود 42 بالمائة.

2- الاجراءات و الحلول الاستراتيجية

بالنسبة للإجراءات الاستراتيجية، فإنها توضع في اطار برنامج متكامل و متناغم مع المنوال التنموي الجديد الذي تطرحه الجبهة الشعبية في برنامجها الانتخابي، و تتمحور حول استعادة الدولة لدورها المحوري في العملية التنموية من خلال مساهمتها المباشرة في الاستثمار و خلق الثروة في القطاعات الاساسية الفلاحة و الصناعة.

و يمكن تلخيص الاجراءات الاستراتيجية اللازمة للقطاع الفلاحي فيما يلي:

❖ هيكلة الوضع العقاري للأراضي الفلاحية

و خاصة اراضي الشياع و الاراضي الاشتراكية و الاراضي الموضوعة على ذمة القبائل و العروش بمناطق الوسط و الجنوب الغربي و الجنوب الشرقي، كل ذلك من خلال اعادة رسمها عقاريا و ادخالها في المنظومة الانتاجية الفلاحية وفق ما تقترحه الاطراف المستفيدة من الوضع العقاري في اطار حوار وطني و ديمقراطية تشاركية محلية، تمكن من تحرير هذه الثروة التي ستمكن من احداث تحولات عميقة بالجهات المعنية

❖ رسم خارطة فلاحية انتاجية جديدة

تأخذ الخارطة بعين الاعتبار خصوصيات الجهات على مستوى نوعية التربة و المناخ و المخزون المائي المتوفر، بارتباط بأهداف اساسية تتمحور حول:

- تحقيق الاكتفاء الغذائي،
- و توفير مواد فلاحية بأسعار في متناول غالبية ابناء الشعب

- ❖ اعداد برنامج لتطوير ادوات الانتاج و الزراعة و تقنيات الري، بهدف الرفع من الانتاج و الانتاجية
- ❖ رسم سياسة انتاجية تقوم على دعم الصناعات التحويلية بمناطق الانتاج للرفع من القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي
- ❖ رسم سياسة جريئة و خطة محكمة على المدى المتوسط لإعادة انتاج البذور الوطنية بهدف تحقيق الاستقلال الكامل في هذا المجال الذي سيمثل خطوة هامة و اساسية في استقلال قرارنا الوطني، و احداث بنوك متخصصة في كل الجهات للقيام بهذه المهمة الوطنية بامتياز
- ❖ اعادة النظر في سياسة انتاج و تجميع الحبوب، و ذلك برسم خارطة جديدة للإنتاج و خاصة القمح اللين و الشعير و توزيع الانتاج على كامل التراب الوطني مع الاخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجهات و مردودية اراضيها من انواع الحبوب
- ❖ اعادة النظر في كمية الماء المستعمل في النشاط الفلاحي، و ذلك بالعمل على ترشيد الاستهلاك و استغلال الماء الناجم عن عمليات الترشيد في توسيع المساحات السقوية لتصل الى مليون هكتار في فترة لا تتجاوز 10 سنوات، ذلك ان هذه المساحات السقوية هي التي ستكون المصدر الاساسي للإنتاج الفلاحي و خاصة في مجال الخضروات و الاشجار المثمرة
- ❖ رسم خطة وطنية لتهيئة المجال الريفي من خلال دعم البنى التحتية و تحسين الخدمات العامة بمناطق الريف من ماء و كهرباء و نقل و تطهير و غيرها من المرافق التي ستشجع الشباب و مجمل سكان الريف على الاستقرار والعمل بالقطاع الفلاحي

اننا لا نؤمن فقط بأهمية القطاع الفلاحي، بل نعتبر ان معركة الاستقلال الحقيقي عن الدوائر الامبريالية، و الافلات من سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات التي تمارس الارهاب الغذائي، و تحقيق الاكتفاء الغذائي و من خلاله الشعور بكرامة الوطن الذي يوفر الغذاء لشعبه، لا يمكن ان يتحقق الا بقطاع فلاحي متطور و بإنتاج وفير و بإنتاجية عالية.

كما نقترح انجاز جملة من المشاريع و البرامج الانتاجية في المجال الفلاحي في اطار التنمية الجهوية كما يلي:

- ✓ انجاز 4 سدود كبرى بطاقة استيعاب جملية تقدر بحوالي 300 مليون م 3 لتحسين الامكانات المائية المخصصة للفلاحة و خاصة في اطار اعادة هيكلة الاراضي الفلاحية الدولية و ادماجها في دورة الانتاج

- ✓ انجاز 50 سد تلي بالمناطق لمواصلة تعبئة الموارد المائية المتاحة و خاصة بالقيروان و القصرين و سيدي بوزيد و زغوان و نابل و بنزرت
- ✓ **هيكلة و استغلال الاراضي الدولية**

ان استغلال الاراضي الدولية يمثل اكثر التحديات في القطاع لذلك وجب وضع برنامج استغلال اكثر ما يمكن من المساحات

كما يجب اعادة هيكلة الاراضي الدولية و ادراجها في منظومة الانتاج الفلاحي، و نتوقع هيكلة و استغلال حوالي 30 الف هك سنويا لنصل الى حوالي 150 الف هك خلال الخمس سنوات القادمة، و بكلفة استثمار بحوالي 300 مليون دينار سنويا

- ✓ **كهربة الابار السطحية بجهات سيدي بوزيد و القصرين و القيروان و نابل و صفاقس قابس و قبلي التي تصنف منطقة حمراء**

نظرا للطابع الفلاحي لهذه الجهات و لعدم وجود سدود قادرة على توفير مياه الري، ولمزيد تدعيم الفلاحين الصغار و مساعدتهم على تطوير وسائل انتاجهم و التحكم في كلفة الماء، نقترح كهربة 5000 بئر سطحي و حولي 300 بئر عميقة ، ليستفيد من هذه الاجراءات حوالي8000 فلاح، مما سيمكن من استغلال افضل لحوالي 30 الف هك . ويوفر اكثر من 15000 موطن جديد في القطاع الفلاحي السقوي

- ✓ **انجاز مركب صناعي متطور لتحويل المنتوجات الفلاحية بسيدي بوزيد**
- ✓ **تأهيل و صيانة واحات توزر و نفطة تمغزة و الشبيكة من ولاية توزر وقابس قبلي و دوز**

يمكن لهذا المشروع تطوير النشاط الفلاحي المركزي بمنطقة الجنوب، (**50 م.د**)،

و سينقذ هذا المشروع الواحات من الاتلاف و الحرق الذي تعرضت له خلال الثلاث سنوات الاخيرة،

و سيمكن هذا المشروع من تحسين مردودية الواحات و الرفع من انتاجها و انتاجيتها اضافة الى خلقه لأكثر من **4000 موطن شغل مباشر**.

- ✓ احداث معهد للبحث العلمي في مجال الواحات و انتاج التمور بقبلي بكلفة 20مليون د
- ✓ **احداث ديوان للواحات يعنى بالواحة كمنظومة انتاج و يحمي منتجي التمور من الاحتكارات و السمسرة بنتاجهم**
- ✓ احداث منطقة فلاحية سقوية بمنطقة العلبة و الظافرية بتوزر على مساحة 6000 هك و تخصص لإنتاج الخضروات و الاعلاف بكلفة جملة سنوية بحوالي 700 مليون دينار و توفر حوالي 18 الف موطن شغل
- ✓ استغلال المياه النجعية بالواحات في مجال زراعة الفصة و السرقوم لمساعدة الفلاحة و المربين على التخفيض من كلفة الاعلاف و يمكن استغلال اكثر من 1000 هك بكل واحة باستثمارات تقدر بحوالي 250 مليون دينار
- ✓ **انجاز مطاحن بكل من جندوبة و سليانة و الكاف و باجة و الفحص**
- ✓ **توسيع مساحة زراعة اللفت السكري ببن بشير من ولاية جندوبة و الترفيع من طاقة انتاج المصنع من السكر**

نظرا لما يمثله السكر من اهمية و لمزيد تطوير انتاج اللفت السكري بالمنطقة فانه تم تخصيص **10 مليون دينار** لتوسيع المساحات المخصصة لزارعة اللفت السكري بحوالي **500 هك لفائدة حوالي 100 فلاح صغير**، اضافة الى تخصيص **5 مليون دينار** للرفع من طاقة انتاج مصنع السكر ، و هو ما سيمكن من خلق حوالي **50 موطن شغل جديد** .

- ✓ **دعم و توسيع المنطقة الفلاحية سقدود 1 و سقدود 2 بالرديف و اعادة هيكلة المنطقة الفلاحية تبديت** خاصة في مجال فلاحة الخضروات و الغلال بقيمة مالية تقدر بحوالي 50 مليون د، و ذلك في اطار تصور جديد للتنمية بدون الفسفاط بالجهة
- ✓ **تأهيل موانى الصيد البحري و دعم البحارة**

يمثل الصيد البحري 8% من الانتاج الفلاحي و 15 % من صادرات القطاع الفلاحي، إضافة الى توفيره حوالي 53 الف موطن شغل مباشر و 40 الف بشكل غير مباشر.

و كان تراجع أداء هذا القطاع الحيوي، مرتبطا اساسا بضعف البنى التحتية و تدهور الخدمات المينائية، اضافة الى قلة الدعم الموجه للبحارة، و شبه غياب للتغطية الاجتماعية و الصحية لاغلبهم، و هو ما جعل الانتاج الوطني من الاسماك لا يتجاوز 65 الف طنا في السنة من مخزون سمكي سنوي يتجاوز 110 آلاف طنا.

لذلك وجب:

- تخصيص **50: م.د** لتأهيل العشرة موانئ للصيد البحري الموجودة على المستوى الوطني بكل من طبرقة و بنزرت و حلق الوادي و قليبية و سوسة و طبلبة و المهدية و صفاقس و قابس و جرجيس،

و ذلك لتوفير خزانات المحروقات و وحدات لإنتاج الثلج الغذائي و تركيز وحدات تبريد لحفظ المنتوج البحري في ظروف صحية، و ورشات صيانة مراكب الصيد البحري، و توفير كل مستلزمات النظافة و تحسين الوضع البيئي بهذه الموانئ، و خاصة في مجالي النفايات و الزيوت المستعملة.

- تخصيص 25 م د لتجهيز 5000 مركب صيد صغير بمحركات، بكل من طبرقة و بنزرت و قليبية و جربة و جرجيس و صفاقس و قابس و الزارات و طبلبة و كاب سرات و قلعة الاندلس و غار الملح
- تخصيص 15 م د لدعم البحارة الصغار بالمحروقات و خاصة بالنسبة لبحارة قابس و الزارات الذين يضطرهم التلوث الذي اصاب خليج قابس من جراء مادة الفوسفوجيبس للسير مسافات بحرية كبيرة للصيد، مما رفع لهم من كلفة المحروقات .
- تخصيص 10م.د لتأسيس منظومة ضمان اجتماعي و تامين صحي خاص بالبحارة الصغار في اطار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، لتعوض المنظومة الحالية التي لم تستطع ان تساهم في جمع غالبية

البحارة و خاصة الصغار منهم الذين يمثلون 65 بالمائة من جملة الناشطين المباشرين بالقطاع.

و من المتوقع ان تساهم هذه الاجراءات في تحسين مردودية قطاع الصيد البحري من حيث الانتاج الذي يمكن ان يصل الى **110 الف طنا،** أي بزيادة **25 ألف طن** بقيمة مالية تقدر بحوالي **45 مليون دينار سنويا،** كما ان تجهيز 5000 مركب بمحركات سيمكن من خلق حوالي **2000 موطن شغل اضافي و مباشر** بالقطاع خلال الخمس سنوا

تقييم كلفة الاستثمارات المباشرة و غير المباشرة في القطاع الفلاحي

المشروع	الكلفة السنوية	كلفة خمس سنوات
الاستثمارات المباشرة	**705 مليون د**	**3300 مليون د**
انجاز 4 سدود كبرى بطاقة استيعاب جملية تقدر بحوالي 300 مليون م 3	70 مليون د	350 مليون د
انجاز 50 سد تلي بالمناطق	100 مليون د	500 مليون د
هيكلة و استغلال الاراضي الدولية	60 مليون د	300 مليون د
اسقاط ديون الفلاحين	80 مليون د	400 مليون د
دعم البذور و الاسمدة و اعادة النظر في اسعار الماء المخصص للري	200 مليون د	1000 مليون د
كهربة الابار السطحية بجهات سيدي بوزيد و القصرين و القيروان و نابل و صفاقس قابس و قبلي التي تصنف منطقة حمراء	5 مليون د	25 مليون د
انجاز مركب صناعي متطور لتحويل المنتوجات الفلاحية بسيدي بوزيد	10 مليون د	30 مليون د
تأهيل و صيانة واحات توزر و نفطة تمغزة و الشبيكة من ولاية توزر وقابس قبلي و دوز	10 مليون د	50 مليون د
احداث معهد للبحث العلمي في مجال الواحات و انتاج التمور بقبلي و ديوان وطني للواحات	4 مليون د	20 مليون د
احداث منطقة فلاحية سقوية بمنطقة العلبة و الظافرية بتوزر على مساحة 6000 هك	60 م	300 م د
استغلال المياه النجعية بالواحات في مجال زراعة الفصة و السرقوم لمساعدة الفلاحة و المربين على التخفيض من كلفة الاعلاف و يمكن استغلال اكثر من 1000 هك بكل واحة باستثمارات	50 مليون د	250 مليون د
انجاز مطاحن للحبوب بكل من جندوبة و سليانة و الكاف و باجة و الفحص	5 مليون د	25 مليون د
توسيع مساحة زراعة اللفت السكري ببن بشير من ولاية جندوبة و الترفيع من طاقة انتاج المصنع من السكر	5 مليون د	15 مليون د
دعم و توسيع المنطقة الفلاحية سقدود 1 و سقدود 2 بالرديف و اعادة هيكلة المنطقة الفلاحية تبديت	10 مليون د	50 مليون د

تأهيل العشرة موانئ للصيد البحري	10 مليون د	50 مليون د
لتجهيز 5000 مركب صيد صغير بمحركات	5 مليون د	25 مليون د
دعم البحارة الصغار بالمحروقات	3 مليون د	15 مليون
تأسيس منظومة ضمان اجتماعي و تامين صحي خاص بالبحارة الصغار	2 مليون د	10 مليون د
الاستثمارات الغير مباشرة	**1300 م د**	**6500 م د**
برنامج لترشيد استهلاك مياه الري	200 م د	1000 م د
رسم حارطة انتاج جديدة	100 م د	500 م د
الحوافز المالية لدعم النتاج الفلاحي	500م د	2500 م د
رسم خارطة مائية وطنية	500 م د	2500 م د
المجموع	**1905 م د**	**9800 م د**

منظومة دعم المواد الاساسية الاستهلاكية:

من اجل رؤية اكثر جدوى

توطئة:

مثل صندوق دعم المواد الاساسية و منذ اكثر من 30 عاما، الشماعة التي حاولت كل الحكومات المتتابعة على هذه البلاد تحميله مسؤولية عجز الميزانية، محاولة في نفس السياق ايهام المواطنين ان الدعم منة من الدولة.

و واصلت حكومات ما بعد 14 جانفي 2011 في نفس المنوال و بنفس الاسلوب، ذلك أنها ليست الا امتدادا طبيعيا لمنظومة بن علي و ما قبلها و بالتالي حاولت اعادة انتاج نفس السياسات و نفس الثقافة الاقتصادية و التنموية مما جعل كل ابناء الشعب يعتبرون ان لا شيء تغير.

فما هي حقيقة منظومة الدعم في تونس و خاصة المتعلقة بالمواد الاساسية، و اين تكمن مواطن الخلل في هذه المنظومة و كيف يمكن المحافظة عليها و لكن بطرق اكثر حوكمة و اكثر تصرف رشيد؟

لماذا صندوق الدعم للمواد الاساسية؟

ان ما يجب التأكيد عليه في هذا الباب، هو ان دعم المواد الاساسية موجود في تونس منذ الاربعينات و خاصة بالنسبة للقمح و الشعير، كما ان كل دول العالم لها منظومات خصوصية لتدعيم المواد الاساسية الاستهلاكية.

فهناك دول تدعم المواد عند الانتاج مثل فرنسا وفق منظومة PAC، و امريكا تدعم المواد الاستهلاكية وفق منظومة البطاقات الخضراء و الدعم وفق بطاقات التموين ببعض دول الشرق الاوسط مثل مصر و سوريا و الاردن و العراق.

فالدعم بهذا المعنى ليس بدعة تونسية و لا هي منة من هذه الحكومات التي تتعامل مع مسالة الدعم من زاوية التجريم و الشيطنة لتغطية عجزها المالي في الميزانيات. بل هو مرتبط بسياسات الاجور و منوال التنمية و طريقة توزيع الثروة.

لقد تم التأسيس القانوني لصندوق الدعم بتونس منذ 26 ماي 1970 ، و لقد كان تعبيرة واضحة لدخول تونس مرحلة الانفتاح الاقتصادي و فتح البلاد للاستثمار الاجنبي بالقطاعات الهشة ذات القيمة المضافة الضعيفة و المستهلكة للموارد الطبيعية كصناعات النسيج و الملابس الجاهزة و الصناعات التحويلية، و لقد كانت اليد العاملة الحلقة الاضعف

في هذه المرحلة حيث تميزت الاجور بالتدني و انعدام التغطية الاجتماعية، كحوافز قدمت لجلب المستثمرين في ذلك الوقت.

و امام سياسة اجور ضعيفة، فان الدولة و حتى تمكن المواطنين من الحصول على الحد الادنى من الغذاء ليكونوا قادرين على العمل و الانتاج، تم اقرار دعم المواد الاستهلاكية الاساسية و هي بالتالي اجر تكميلي توفره المجموعة الوطنية في مكان صاحب العمل، فالدعم بهذا المعنى هو دعم لراس المال و للموزع، مما خلق مجالا واسعا للتلاعب بهذه المنظومة و تخريبها و الاستفادة غير المشروعة.

تطور منظومة الدعم و كلفتها المالية

منذ احداثه رسميا سنة 1970، مر صندوق التعويض بالعديد من المراحل و التقلبات وفق الاسعار العالمية للحبوب و الزيوت النباتية و السكر و غيرها من المواد المدعمة، كما ان عدم لاهتمام بالزراعات الكبرى و خاصة الحبوب و عدم وجود منظومة تحفيزية لتجميع الحبوب مما جعل البلاد غير قادرة على توفير احتياجاتها الكاملة من الحبوب رغم الامكانات الطبيعية و القدرة الزراعية التي نملكها.

و لكن عدم توفر المعلومات حول كلفة دعم المواد الاساسية منذ احداث الصندوق، سيجعلنا نهتم بالعشرة سنوات الاخيرة و نسعى لإبراز مواطن الخلل و اقتراح الحلول الكفيلة بالمحافظة على منظومة الدعم و جعلها اكثر توازنا و اقدر على المحافظة على المقدرة الشرائية للطبقات الفقيرة و الوسطى في انتظار فتح حوار جدي حول المنظومة برمتها و خاصة فيما يتعلق بسياسات الاجور بالبلاد.

تطور كلفة دعم المواد الاساسي الاستهلاكية خلال العشرة سنوات الاخيرة:

السنة	قيمة الدعم	النسبة من الميزانية
2005	243 م د	2,4
2006	321,4 م د	3,2
2007	598 م د	5,6
2008	**1047 م د**	**7,3**
2009	800 م د	4,8
2010	730 م د	4,2
2011	1150 م د	5,75
2012	1250 م د	5,3
2013	1350 م د	6
2014	1500 م د	5,5

و بناء على المعطيات المعروضة بالجدول يتبين ان القيمة المالية المخصصة لدعم المواد الاساسية منذ 2005 الى سنة 2010 لم تتجاوز نسبتها 4 بالمائة من الميزانية، ما عدى سنة 2008 التي شهدت ارتفاعا كبيرا للمواد الغذائية و خاصة الحبوب ارتباطا بالأزمة الاقتصادية التي دخل فيها النظام الرأسمالي و لازال يتخبط فيها الى الآن.

كما يتبين ان تجاوز القيمة المالية لدعم المواد الاساسية 5 بالمائة من الميزانية و وصوله الى 6 بالمائة سنة 2013 يرجع بالأساس الى التهريب وعدم الاستقرار الامني و السياسي بالبلاد و الى ظروف اقليمية غير مستقرة خاصة بليبيا

و لكن ما هي المواد المعنية بالدعم و ما هي القيمة المالية المخصصة لكل مادة منها.

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الحبوب	170 م د	239 م د	447 م د	873 م د	687 م د	566 م د	887 م د	950 م د	1050 م د
الزيت	57 م د	69 م د	111,5 م د	167,5 م د	108 م د	125 م د	214 م د	280 م د	279 م د
الحليب	6,7 م د	7,3 م د	7,3 م د	2,6 م د	2,5 م د	15 م د	23 م د	5 م د	5 م د
السكر	1 م د	0	17 م د	0	0,5 م د	7,5 م د	10,8 م د	10 م د	11 م د
الورق المدرسي	7,7 م د	5,6	4,3 م د	4,3	2	7 م د		4 م د	5 م د
معجون الطماطم	0,6 م د	0	8 م د	0	0	10 م د	9,6 م د	1 م د	0
الجملة	243 م د	321 م د	598 م د	1047 م د	800 م د	730 م د	1150 م د	1250 م د	1350 م د

بناء على هذا الجدول التفصيلي للمواد الاساسية المدعومة، يتبين ان الحبوب تمثل حوالي 75 بالمائة من جملة قيمة الدعم، و قيمة دعمها لا يقع التحكم فيها داخليا لأنها تخضع لتقلبات الاسعار العالمية لهذه المواد مثلما وقع سنة 2008،

كما تمثل الزيوت النباتية قسما هاما من الدعم حيث تمثل حوالي 20 بالمائة من القيمة الجملية للدعم،

و هذا يعني ان الحبوب و الزيوت تمثل حوالي 95 بالمائة من الكلفة الجملية للدعم، و هو ما يحتم العمل على ايجاد حلول تتعلق بهذه المواد للتحكم الفعلي في كلفة الدعم و ارساء منظومة متوازنة و تؤدي دورها الاجتماعي

لذلك وجب البحث عن القيمة الحقيقية للدعم لكل من المواد الاستهلاكية حتى نتمكن من تحديد الاصلاحات اللازمة للحد من التخريب الممنهج الذي ترزح تحته هذه المنظومة.

اسعر المواد الاساسية و قيمة الدعم

	سعر البيع للمواطن	السعر الحقيقي	نسبة الدعم
الخبز الكبير	240	430	44 بالمائة
الباقات	190	272	30 بالمائة
السميد	**460**	**1030**	**56 بالمائة**
الفرينة	640	1190	46 بالمائة
العجين الغذائي	820	1425	43 بالمائة
الزيت	1000	1800	47 بالمائة
السكر	970	1420	30 بالمائة
الكسكسي	795	1415	43 بالمائة

يبين الجدول ان نسبة دعم المواد الاستهلاكية الاساسية تحوم اغلبها حول الاربعين بالمائة، عدى السميد الذي يمثل الدعم الحقيقي له حوالي 56 بالمائة و هي المادة الاكثر استهلاكا بالنسبة للطبقات الشعبية و الوسطى و خاصة بالجهات الداخلية.

كما نلاحظ ان بعض المواد التي لا تمثل قيمة استهلاكية كبرى لدى العائلة التونسية و تدعم بنسب مرتفعة كالسكر مثلا.

كما يتبين ان بعض المواد الاستهلاكية الاساسية و الهامة في الغذاء كالحليب لم يعد يندرج ضمن المواد المدعمة بعد الزيادات الكبيرة التي شهدتها اسعاره في الفترة الاخيرة، اضافة الى معجون الطماطم الذي لم يعد مدعوما بعدما ارتفعت اسعاره بعد 14 جانفي 2011 بحوالي 700 مليم اي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 43 بالمائة، مع العلم ان هذه المادة تندرج ضمن المواد الغذائية الاكثر استهلاكا من طرف العائلات التونسية.

ان هذا العرض التحليلي لمنظومة الدعم و ما بينته الارقام، يؤكد ان العمل يجب ان يتركز على اعادة النظر في المنظومة و طرق التصرف فيها، و عدم السقوط في السهولة و الدعوة للتخلص من الدعم لان ذلك يصب في خانة توصيات صندوق النقد الدولي اللاشعبية.

فهل تستفيد من منظومة الدعم الشرائح و الفئات التي وجد من اجلها صندوق الدعم؟

كل الدراسات التي اهتمت بمنظومة الدعم و خاصة في مجال الاستفادة المباشرة، تؤكد ان حوالي 70 بالمائة من قيمة الدعم تستفيد منها عائلات الطبقات الفقيرة و الوسطى، و لا تستفيد العائلات المرفهة الا بحوالي 7,5 بالمائة من الدعم، و لكن الباقي و الذي يمثل حوالي 23 بالمائة يمثل الاموال المهدورة من صندوق الدعم، في شكل استفادة من المواد المدعومة من المطاعم و النزل و مصانع المرطبات و غيرها، فقيمة الاموال التي ضاعت من صندوق الدعم سنة 2013 تساوي حوالي 310 م د، وهي قيمة مالية هامة باستطاعة الدولة ان توجهها لمجالات اخرى اكثر فائدة للشعب.

الحلول و الاجراءات

تطبيقا لشروط صندوق النقد الدولي عمدت حكومة الترويكا من خلال ميزانية الدولة لسنة 2014 الى التخفيض في نفقات دعم المواد الاساسية وهو ما سيترتب عنه منطقيا زيادة في اسعار هذه المواد. مما يعتبر نوعا من جس النبض (كما حصل في ديسمبر1983) و تمهيدا للتخلي نهائيا عن صندوق التعويض عملا بتوصيات صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

و لتبرير هذه الخطوة انحصر النقاش اساسا حول انعكاسات منظومة الدعم على ميزانية الدولة وبالتالي فان التخفيض في نفقات الدعم يندرج في إطار السعي الى خفض عجز هذه الموازنة ، والتقليص من ضغوط الكلفة الباهظة لدعم المواد الأساسية.

الا ان هذا التحليل يفتقد الى الكثير من الموضوعية اذ لا يمكن ان نتناول مسألة الدعم من جانب ميزانية الدولة فقط على الرغم من الاهمية التي يكتسيها هذا الجانب. فنفقات الدعم لها انعكاس مباشر على الاجور و المقدرة الشرائية و التشغيل و القدرة التنافسية للمؤسسات.

في اطار هيكلة صندوق التعويض و خاصة في مجال دعم المواد الاساسية، وجب اتخاذ اجراءات مباشرة تمكن من التحكم في كلفة الدعم دون اللجوء الى الترفيع في اسعار استهلاك المواد المدعمة.

1 - **اعادة النظر في المنظومة**

تتمحور الحلول و الاجراءات المتعلقة بإعادة هيكلة منظومة الدعم و رسم خطة لترشيد نفقاته و تركيز سياسة للحوكمة الرشيدة لها حول:

- اعادة النظر في بعض المواد المدعمة و خاصة مادة السكر التي لا تمثل مادة اساسية في الاستهلاك العائلي و لا يستفيد منها سوى قطاعات خدماتية و تجارية مثل المقاهي و مصانع المرطبات و البسكويت و المشروبات الغازية
- وضع منظومة معلوماتية و رقابية صارمة تحد من ضياع نفقات الدعم للمطاعم و المقاهي و النزل و خاصة في مواد الفرينة و الزيت و السميد، هذه المنظومة تمكن من استرجاع 300 مليون دينار سنويا

2 - **اعادة هيكلة و تنظيم قطاع المخابز**

تعتبر منظومة دعم الخبز الاكثر تعقيدا نظرا لأهمية هذه المادة في الاستهلاك العائلي من ناحية، و من ناحية اخرى لسوء التنظيم و الفساد الذي يشوب قطاع المخابز و مسالك توزيع الفرينة المدعمة بشكل عام، إضافة الى ما تمثله من مركز ثقل في الكلفة العامة لدعم المواد الاساسية.

يضم قطاع المخابز في تونس حوالي 3304 مخبزة و قد عرف هذا القطاع تزايدا سريعا في عدد المخابز نظرا لان احداثها – اي المخابز- لا يخضع لمعايير الطاقة الانتاجية و الكثافة السكانية و التوزيع الجغرافي بل فقط لشرط احترام القواعد الصحية.

تتزود المخابز سنويا بحوالي 6 مليون قنطار من الفارينة المدعمة المعدة لإنتاج الخبز.

وتنقسم هذه المخابز الى ثلاثة اصناف :

- مخابز صنف "أ " مختصة في صنع الخبز الكبير
- مخابز صنف "ب " مختصة في انتاج 70 % من الخبز الكبير و 30% من الخبز الصغير(باقات)
- مخابز صنف "ج" مختصة في انتاج الخبز الصغير (باقات)

تؤكد العديد من الدراسات ان مجمل حاجيات التونسيين من الخبز يمكن تأمينها بثلثي الطاقة الانتاجية الموجودة حاليا ، اي انه من جملة 6 مليون قنطار من الفارينة المدعمة الموزعة سنويا على المخابز يمكن مواجهة استهلاك مجمل التونسيين من الخبز بتحويل 4 مليون قنطار فقط.

هذا يعني ان المخابز لا تحول فعليا الى خبز إلا ثلثي كمية الفارينة المدعمة المسندة اليها. اما الثلث الباقي- حوالي 2 مليون قنطار سنويا- فيقع بيعه بطرق غير قانونية الى المطاعم و النزل و محلات صنع المرطبات و غيرها.

يبدو جليا انه من الممكن التخفيض في حجم الدعم المخصص للخبز بنسبة 30 % دون اللجوء الى الترفيع في اسعار الخبز عند الاستهلاك و ذلك عبر اعتماد الاجراءات التالية :

- الغاء الصنف المزدوج من المخابز ذلك انه و نظرا لصعوبة مراقبته يسهل التلاعب بالكميات و بيع جزء من الفارينة المدعومة بطرق غير قانونية
- القيام بجرد مباشر للطاقات الانتاجية لكل المخابز و عدم الاكتفاء بتصاريح اصحاب المخابز
- ضبط كميات الفارينة الموزعة حسب طاقة الانتاج و الكثافة السكانية و معدل حاجيات الجهة.
- تكثيف مراقبة استعمال الفارينة المدعمة في المخابز.
- تجميد اعطاء الرخص لإحداث مخابز جديدة في الوقت الحاضر و ربط هذه الرخص مستقبلا بالكثافة السكانية و التوزيع الجغرافي

3 - الترفيع في نسبة تجميع الحبوب

تقدر كمية الحبوب المدعمة سنويا بحوالي 20 مليون قنطار و هى الكمية التي يسلمها ديوان الحبوب الى المطاحن و وحدات التحويل بسعر مدعم يسمى سعر التسليم.

و تمثل الحبوب المستورد ة حوالي 68% من مجمل الكمية المدعمة (46 % بالنسبة للقمح الصلب و 87 % بالنسبة للقمح اللين) في حين لا تمثل الكميات المجمعة محليا من طرف ديوان الحبوب سوى 32 % من مجمل الكمية المدعمة و الموزعة على وحدات التحويل.

كمية الحبوب الموزعة من طرف ديوان الحبوب (معدل 2006-2012)

	انتاج محلي		مستورد		المجموع	
	الكمية (1000 طن)	النسبة	الكمية (1000 طن)	النسبة	الكمية (1000 طن)	النسبة
قمح صلب	511	% 53.9	436.9	% 46.1	947,9	%100
قمح لين	139.3	% 12.7	954.1	% 87.3	1093,4	%100
المجموع	650.3	% 31.9	1391	% 68.1	2041,3	%100

اذا كانت هذه النسبة الضعيفة للحبوب المحلية من مجمل كميات الحبوب المدعمة تعود الى ضعف الانتاج المحلي و ارتباطه بالظروف المناخية فإنها ترتبط ايضا بضعف كميات الحبوب المحلية المجمعة من طرف ديوان الحبوب (مباشرة او بشكل غير مباشر عن طريق المجمعين الخواص). ذلك ان نسبة تحميع الحبوب لا تتجاوز 50% بالنسبة للقمح الصلب و 58.5 % بالنسبة للقمح اللين.

تجميع الحبوب : معدل 2006-2012

	الانتاج (1000 طن)	التجميع (1000 طن)	نسبة التجميع
قمح صلب	1074	531.7	%50.1
قمح لين	242.7	142.8	%58.8
المجموع	1316.6	680.5	%51.7

يتسبب ضعف نسبة تجميع الانتاج المحلي في الاعتماد المتزايد على الحبوب الموردة لتأمين حاجيات المطاحن و وحدات التحويل. إلا ان الاسعار العالمية للحبوب رغم مستوياتها

المنخفضة في بعض السنوات، فانها في المتوسط أعلى من الاسعار المحلية. وهو ما يسبب كلفة دعم اضافية.

معدل اسعار الانتاج و التوريد 2006-2012 (دينار/قنطار)

	معدل سعر الانتاج	معدل سعر التوريد	الفارق
قمح صلب	39.3	51.2	11.9
قمح لين	32.9	36.0	3.1

حسب هذه المعطيات، فان كل قنطار مستورد من القمح الصلب يكلف في المعدل دعما اضافيا بحوالي 12 د مقارنة مع القنطار المنتج محليا.

كما ان كل قنطار مستورد من القمح اللين يكلف دعما بحوالي 3.1 دينار مقارنة بالقنطار المنتج محليا.

بناء عليه، يتطلب التحكم في نفقات التحكم في نفقات دعم الحبوب ضرورة التقليص من اللجوء الى التوريد و ذلك عبر الترفيع في نسبة تجميع المنتوج المحلي.

ان الترفيع في نسب تجميع الحبوب يتطلب منظومة متكاملة تضم الفلاحين و ديوان الحبوب و البنك الوطني الفلاحي و تشتغل وفق الاليات التالية :

- يمنح البنك الوطني الفلاحي في بداية كل موسم قرضا موسميا لكل فلاح منتج للحبوب يرغب في الانخراط في هذه المنظومة و يتضمن هذا القرض مبلغا يمكن الفلاح من مواجهة نفقات الاستغلال الموسمي (تهيئة الارض، اسمدة ، ادوية....) و تغطية جزء من حاجيات الاستهلاك العائلي.
- يلتزم الفلاح بتسليم 90% من المحصول الى ديوان الحبوب في نهاية الموسم (في المعدل يحتفظ الفلاح بحوالي 10% للبذور و الاستهلاك الذاتي)
- يخصم ديوان الحبوب مبلغ القرض من قيمة المنتوج المسلم و يسدده مباشرة الى البنك الوطني الفلاحي
- يسلم ديوان الحبوب المبلغ المتبقي بعد تسديد القرض الى الفلاح.

4 التصدي لظاهرة تهريب المواد الاساسية و مراقبة تصديرها.

حسب معطيات المعهد الوطني للإحصاء ارتفعت صادرات المواد الغذائية نحو ليبيا من 258 مليون دينار سنة 2010 الى 780 مليون دينار سنة 2012.

و تتمثل هذه الصادرات في جزء هام منها من مواد مدعمة مثل الفرينة و السميد و الكسكسي و العجين الغذائي و الحليب..... .

هذا النزيف الذي يتعرض له صندوق التعويض يزداد حدة اذا اخذنا بعين الاعتبار التنامي الخطير لظاهرة تهريب المواد الغذائية المدعمة نحو ليبيا في السنوات الاخيرة.

لقد بلغت الكميات المهربة في يوم واحد (يوم 31 جويلية 2012) 147 طنا من العجين الغذائي و 50 طنا من الزيوت النباتية .

بما ان الدعم يبلغ 620 مليما عن كل كلغ من العجين الغذائي و 900 مليما عن كل كلغ من الزيوت النباتية فان مثل هذه العملية تكون قد امنت للمهربين و في يوم واحد ربحا يعادل 136 الف دينار تحملتها ميزانية الدولة في شكل نفقات دعم.

ان كل هذه الاجراءات لمنظومة الدعم تمكن من استرجاع قيمة هامة من الاموال التي تهدر من صندوق التعويض ، و التي يمكن تقييمها كما يلي:

- 130 مليون دينار من تنظيم قطاع المخابز
- 300 مليون دينار من محاصرة الاستفادة من المواد المدعومة بخلق منظومة خاصة للمطاعم و النزل و غيرها من مسدي الخدمات التي تستعمل المواد الاساسية
- حوالي 120 مليون دينار من تنظيم تجميع الحبوب و مقاومة المسالك الموازية في القطاع
- 15 مليون دينار من اعفاء مادة السكر من الدعم

و بالتالي يمكن القول ان اصلاح منظومة الدعم بإجراءات عاجلة و بخطط متوسطة المدى تمكن الصندوق من ربح قيمة مالية سنوية تتراوح بين 250 مليون الى 350 مليون دينار، دون احتساب الحد من توريد الحبوب اذا تم التنظيم المحكم لمسالك تجميع الحبوب من ديوان الحبوب .

الخدمات

القطـاع المصرفي

يعتبر القطاع المصرفي أحد القطاعات الرائدة في الاقتصاد ، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، بل لكونه أصبح يمثل حلقة الاتصال الأكثر أهمية مع العالم الخارجي. ويعتبر القطاع المصرفي أحد الدعامات الأساسية للنهوض الاقتصادي. فالجهاز البنكي و الاستثمار عنصران متلازمان لصنع عملية النمو و التنمية على أساس راسخ و مستدام، لاسيما و إن القطاع المصرفي يشكل القناة التمويلية الرئيسية للأنشطة الاستثمارية .

ويحتل القطاع المصرفي مركزا محوريا صلب الاقتصاد الوطني ويشكل أحد أولويات برامج الإصلاح باعتباره القناة الرئيسية لتعبئة الادخار الوطني والممول الرئيسي للأعوان الاقتصاديين.

ويجدر التأكيد أن القطاع المصرفي واصل جهوده في تمويل الاقتصاد بشكل فاعل بعد الثورة في ظل ظرف اقتصادي واجتماعي صعب مما يشكل دلالة واضحة على متانة المقومات المالية والفاعلية العملياتية لهذا القطاع وذلك بالرغم من الإشكاليات الهيكلية التي تشكل مصدر هشاشته وتؤثر على نجاعته .

يبلغ عدد المؤسسات في القطاع المصرفي 42 مؤسسة تتوزع كالآتي :

- 21 مؤسسة بنكية مقيمة تتولى القيام بكل العمليات البنكية بدون استثناء وتدير هذه المؤسسات حجم أصول بـ 70 مليار دينار أو ما يعادل إجمالي الناتج المحلي للبلاد منها 38% راجع للثلاثة بنوك عمومية (البنك الوطني الفلاحي و الشركة التونسية للبنك و بنك الاسكان) و29% راجع لأربع بنوك ذات رأس مال أغلبه أجنبي ويعود الباقي أي33% لـ3 بنوك ذات رأس مال أغلبه تونسي.

- 8 مؤسسات بنكية غير مقيمة تتولى تقديم خدمات مصرفية لغير المقيمين وتدير هذه البنوك حجم أصول يبلغ 2,3 مليار دينار .
- 13 مؤسسة مالية مختصة تتكون من 9 مؤسسات إيجار مالي ومؤسستي ادارة ديون و2بنوك أعمال. وتتصرف هذه المؤسسات في حجم أصول يناهز 3 مليار دينار أغلبه يرجع لمؤسسات الإيجار المالي .

ويواجه القطاع المصرفي 3 اشكاليات هامة و جوهرية تشكل مصدر هشاشته وتعوق تطوره ونجاعته تتمثل في :

- المستوى المرتفع لحجم القروض المصنفة الذي يتجاوز 7 مليار دينار حاليا ونسبة 13٪ من إجمالي تعهدات البنوك وضعف نسبة تغطية القروض المصنفة بالمدخرات البالغة وخاص 57% وخاصة قروض القطاع السياحي والقطاع الفلاحي

-هشاشة الوضعية المالية للبنوك العمومية و ضعف قدراتها التنافسية باعتبار الدور الريادي الذي قامت به هذه البنوك في تمويل التنمية وتحملها عبئا هاما في تركيز النسيج الاقتصادي بالبلاد لمدة ثلاث عقود علاوة على بعض الاشكاليات على مستوى أنظمة ٍ ليست بالحدة التي تهدد ديمومية هذه البنوك وانما حوكمتها وتسييرها.

إلا ان هذه الاشكاليات تستوجب ارساء برامج تصحيحية صلبة تستند إلى تشخيص معمق لوضعيات هذه البنوك ومكامن الخلل الأمر الذي استدعى اللجوء إلى اجراء عمليات تدقيق شاملة لتشمل الثلاث بنوك العمومية.

- إشكاليات على مستوى هيكلة القطاع المصرفي والمناخ التنافسي يؤثر سلبا على نجاعته في الاضطلاع بدوره في تمويل الاقتصاد لعل أهمها ارتفاع عدد المؤسسات الناشطة في الحقل المصرفي وصغر حجمها مقارنة بالبنوك الكبرى على المستوى الدولي و الإقليمي و قصور أنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر وعدم تطور الأنظمة المعلوماتية.

محاور إصلاح الجهاز المصرفي:

يجدر التنويه بداية إلى أن إصلاح النظام النقدي عموما والمصرفي بصفة هامة يجب أن يكون جزءاً من إصلاح اقتصادي شامل يهدف إلى تحقيق:

1- نسبة عالية وممكنة من النمو الاقتصادي.
2- التقليص من حدة البطالة والفقر.
3- درجة عالية من العدالة الاجتماعية في التوزيع وإشباع الحاجات الأساسية للشعب بأسعار يمكن للغالبية دفعها.
4- تعزيز الأمن الوطني والقومي.
5- درجة عالية من استقلالية القرار الوطني والقومي بجميع جوانبه وتحقيق السيادةالوطنية.
6 ـ تحسين البيئة متضمنة التخفيف من حدة التلوث الذي يؤثر سلبياً على صحة المواطن.
7 ـ التوازن الاقتصادي العام الداخلي (أي بشكل أساسي تفادي تضخم غير مرغوب فيه) والخارجي (أي الحيلولة دون حدوث عجز كبير في ميزان

المدفوعات على الحساب الجاري يصعب تمويله).و المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار وتحسينه بالنسبة للعملات الأجنبية الرئيسية وأهمها الدولار الأمريكي و اليورو.

فمنظومة الإصلاح و إعادة هيكلة الجهاز المصرفي لا يجب إن تنحصر في إصلاحات البنوك التجارية فحسب و إنما انطلاقا من البنك المركزي لتشمل جميع مكونات الجهاز المالي من بنوك ، بورصة و سوق مالية و شركات الإيجار المالي و شركات التأمين و شركات الضمان (SOTUGAR) ....

البنك المركزي التونسي

يمثل البنك المركزي التونسي المحور الرئيس للقطاع المصرفي عموما وذلك لما يقوم به من دور في إدارة السياسة النقدية والمصرفية، والحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار.
ولكن بحكم املاءات من الصناديق المالية العالمية في إطار برنامج "الإصلاح الهيكلي" حاد البنك المركزي التونسي عن هذا الدور الريادي و اقتصر دوره على مجرد تعديل السوق النقدية ولعب دور "رقابي" للبنوك التجارية .

1- رسم السياسة النقدية

يجب أن يستعيد البنك المركزي دوره في السوق النقدية خصوصا و السوق المالية عموما في رسم السياسات النقدية على المدى القصير و الطويل وفق برنامج اقتصادي تنموي من خلال مجلس وطني اقتصادي **"مجلس النقد "** و يتكون من:

1 ـ محافظ البنك المركزي	رئيساً.
2 ـ نائب محافظ البنك المركزي	نائباً للرئيس.
3 ـ ممثل عن وزارة الاقتصاد والمالية	عضواً.
4 ـ ممثل عن وزارة الصناعة والطاقة والمناجم	عضواً.
5 ـ ممثل عن وزارة التجارة والصناعات التقليدية	عضواً.
6 ـ ممثل عن وزارة الفلاحة	عضواً.
7 ـ ممثل عن الجمعية المهنية للبنوك	عضواً.
8 ـ ممثل التجهيز والتهيئة الترابية والتنمية المستدامة	عضواً.
9 ـ خبير في الشؤون النقدية والمالية	عضواً

يرتبط نشاط البنك المركزي بمجلس النقد. فتحديد السياسة النقدية وكل المؤشرات المصاحبة مرتبطة بالسياسة الاقتصادية العامة المرسومة.
وإذا كانت أهم أهداف السياسة النقدية هي تحقيق الاستقرار الاقتصادي نوعا ما في ظل النمو المتوازن، فيعني هذا أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنقدي

ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية من بينها البطالة، التضخم... بالحلول النقدية.
و تهدف السياسة النقدية إلى:

أ* تحقيق الاستقرار النقدي

تتمثل عناصر الاستقرار النقدي التي يستهدف البنك المركزي تحقيقها في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار وخلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية.

ويسعى البنك المركزي إلى تحقيق ذلك من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي.

ب* المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة

و هذا من شانه ان يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي عندما تنجح السياسة النقدية في تحقق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة الإنتاج عند زيادة النقود في السوق في حالة الكساد، أو تقوم بخفض كمية النقود في السوق في حالة التضخم، فأنها بذلك تكون قد أسهمت في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي خاصة في القطاعات التي كانت تعانى من عدم استقراره الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدلات الاستثمار.

2- تعزيز الرقابة والإشراف على أعمال البنوك التجارية:

تقوم بهذه المهمة لجنة مصرفية، و تتكون اللجنة المصرفية من 06 أعضاء وهم: محافظ البنك المركزي رئيسا، ثلاثة أعضاء يتم اختيارهم بحكم كفاءتهم في المجالات المالية والمصرفية والمحاسبية، وقاضيان منتدبان من المحكمة الإدارية.

تعتبر اللجنة المصرفية الهيئة المكلفة بالرقابة على أعمال البنوك والمؤسسات المالية وتكتسب هذه السلطة بناء على ما سيوكل إليها من مهام وصلاحيات القانون وفق نصوص تشريعية يستوجب إحداثها للغرض ومن أهم المهام :

- الرقابة على احترام القوانين والأنظمة،
- الرقابة على شروط الاستغلال،
- السهر على احترام قواعد سير المهنة،
- إخضاع محافظي حسابات البنوك والمؤسسات المالية للرقابة المتعاقبة على الاختلالات التي يتم معاينتها، وتعاين اللجنة عند الاقتضاء المخالفات المرتكَبة من أشخاص يمارسون نشاطات البنوك والمؤسسات المالية دون أن يتم اعتمادهم وتطبق عليهم اللجنةُ العقوبات التأديبية دون المساس بالملاحقات الأخرى (الجزائية والمدنية).

وتنظم اللجنة المصرفية برامج عمليات المراقبة تحت إشراف البنك المركزي، وتكون هذه الرقابة إما على الوثائق والمستندات؛ وهي مستمرة وبانتظام، أو رقابة ميدانية في عين المكان؛ وقد تكون ظرفية أو دورية.

هذا، وقد ساعدت مصلحة مركزية المخاطر المنظَّمة والمسيَّرة من قِبل البنك المركزي بتسيير القروض بطريقة أفضل، كما سمحت بمراقبة مدى التزام البنوك والمؤسسات المالية بمعايير وقواعد الحذر.

البنوك التجارية:

بالرغم من دورها الريادي في تحريك الاقتصاد إلا إن البنوك التجارية في تونس بقطاعيها العام و الخاص تعاني تأخرا بالمقارنة مع نظيراتها في البلدان الناشئة.
ظلت حصة الديون المتعثرة في القروض المصرفية الإجمالية مرتفعة جدا (12.1٪) في تونس ومقارنة بغيرها من البلدان الناشئة (تشيلي 2.7٪ وماليزيا3.4٪وتركيا 3.2 ٪).
كان معدل مخصصات القروض المتعثرة
(le taux de provisionnement des créances classées) من 59.6٪ في تونس، بعيدا عن المعدل المرتقب و المرسوم 70٪ وأقل من المستويات التي تحققت في غيرها من البلدان الناشئة (شيلي 200.7٪، 117٪ تايلاند، تركيا 83.8٪).
كانت نسبة رأس المال التنظيمي(taux du capital réglementaire) بنسبة 12.6٪ في تونس أقل من ذلك في البلدان الناشئة الأخرى (شيلي 14.1٪ وماليزيا 17.5٪ وتركيا 19٪).
وكانت ربحية البنوك التونسية أيضا أقل مما كانت عليه في الأسواق الناشئة الأخرى منذ العائد على الأصول (Return On. Assets : ROA) لم تتجاوز 1٪ في تونس عندما كان 1.7٪ في شيلي و 2.2٪ في تركيا في حين كان العائد على حقوق المساهمين (Return On. Equity : ROE) 12٪ في تونس مقارنة ب 20.7٪ في شيلي، 16.6٪ في ماليزيا و 16.4٪ في تركيا.

ان التعديلات المطروحة في الوقت الحالي سوف تكون من خلال 3 محاور،:

- أولها "حوكمة البنوك" خاصة البنوك العمومية، بما يؤكد عدم تعارض مصالح أي من العاملين بها، وتحديد دور مجالس إدارتها ومسئولياتها بشكل أفضل، ،
- وأما المحور الثاني فيتعلق بمعالجة الديون المتعثرة، بما يسمح بتسوية الموازنات العامة للبنوك ،لما في ذلك من حماية لأموال المودعين،
- والمحور الثالث، تعزيز دور البنوك العمومية و مرافقة المشاريع التنموية جهويا ووطنيا.

الحوكمة الرشيدة في النظام المصرفي:

الحوكمة في الجهاز المصرفي: مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين، بالإضافة إلى الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجيين، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية.

وتنطبق الحوكمة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشتركة.وتتمثل أهم العناصر الأساسية في عملية الحوكمة في مجموعتين:

-تمثل المجموعة الأولى الفاعلين الداخليين، وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليون.

-أما المجموعة الثانية فتتمثل في الفاعلين الخارجيين، المتمثلين في المودعين، وصندوق تأمين الودائع، ووسائل الإعلام، وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، بالإضافة إلى الإطار القانوني التنظيمي والرقابي.

وترتكز الحوكمة على عناصر أساسية لابد من توافرها حتى يكتمل إحكام الرقابة الفعالة على أداء البنوك، تتلخص في الشفافية، وتوافر المعلومات، وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، والنهوض بمستوى الكفاءات البشرية من خلال التدريب.

ولا يرتبط نجاح الحوكمة في الجهاز المصرفي فقط بوضع القواعد الرقابية، ولكن أيضا بأهمية تطبيقها بشكل سليم، وهذا يعتمد على البنك المركزي ورقابته من جهة، وعلى البنك المعني وإدارته من جهة الأخرى.

ويجب أن تكون إدارة البنك مقتنعة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط، مما يساعد على تنفيذها. وهذا ما يكشف عن دور كل من مجلس الإدارة بقسميه التنفيذي وغير التنفيذي، ولجان المتابعة التي توفر له البيانات اللازمة عن أداء البنك، وإدارات التفتيش و المراقبة (Contrôle et Inspection) داخل الجهاز المصرفي التي تعرض تقاريرها على مجلس الإدارة والمساهمين، الذين يجب أن يقوموا بدورهم في الرقابة على أداء البنك، إلى جانب المساهمة في توفير رؤوس الأموال في حالة حاجة البنك إليها.

والممارسة السليمة للحوكمة تؤدى عامة إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفي، وذلك من خلال المعايير التي وضعتها " لجنة بازل " للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية، والتي من أهمها:

•الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية للجهاز المصرفي وللبنك وتحديد مسئوليات الإدارة.

•التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة، وعدم وجود أخطاء مقصودة من قبل الإدارة العليا.

•ضمان فاعلية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي.

• ضرورة توفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة.

الديون المتعثرة

لمعالجة مشكلة الديون المصرفية المتعثرة نقترح ما يأتي :

تمر معالجة الديون المتعثرة على مرحلتين الأولى عبر تكوين لجنة وطنية - بصفة مستعجلة- متكونة من خبراء و ممثلة من جميع الأطراف : ممثلين عن الجمعية المهنية للبنوك ،البنك المركزي، وزارة المالية ، اتحاد الفلاحين ،اتحاد الصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية لدراسة الأوضاع القطاعية و ملفات القروض المتعثرة و المستعصية من اجل إيجاد حلول هيكلية و نهائية لهذه الملفات عبر قرارات (إما إلغاء الديون أو تأجيلها و جدولتها وفق برامج تراعي مصالح كل الأطراف).

أما على المستوى المتوسط و البعيد:

1- ضرورة إصدار تشريع خاص بمعالجة مشكلة الديون المتعثرة يضمن إعادة التوازن في العلاقة بين المصارف والجهات الدائنة و والجهات المدينة ،فمعالجة تلك المشكلة يمكن أن يساهم في تخفيف المشكلات الاجتماعية الأخرى ، ويمنح الإفراد والمؤسسات الخاصة المدينة الفرصة في تحسين أوضاعها المالية ،إضافة إلى أنه يساهم في تحسين ملاءة المصارف بإخراج الديون الصعبة من ميزانياتها وتحرير الاحتياطات المقابلة لمبالغ الديون المتعثرة.

2- تقييم حالات التعثر التي تواجه بعض المشروعات ،و تقديم الدعم والمساندة للمتعثرين لأسباب خارجة عن إرادتهم أو نتيجة للظروف الأمنية أو نتيجة لأوضاع السوق في إطار من المرونة حفاظا على المال العام على أن يتم التعاون مع هؤلاء بإعادة جدولة قروضهم وإعفائهم من أعباء الفائدة المتراكمة عليهم.

3-تنفيذ أسلوب جديد يضمن عدم التعثر في المستقبل وذلك من خلال إعداد دراسات عن المشروعات المقدمة للحصول على القروض، و تأهيل أصحاب المشروعات قبل تنفيذ مشروعاتهم بنجاح لضمان استمرارها وبالتالي تسديد القروض.

4 - اختيار العاملين الأكفاء في إدارة الائتمان لغرض تقليص مخاطر الائتمان

5 -الشروع في تنفيذ بازل 2 وبازل 3 الاستعداد لوضع المعايير الجديدة، لا سيما فيما يتعلق بتعزيز الرقابة التحوطية وإدارة المخاطر.

تعزيز دور البنوك العمومية

هذه المشكلة القديمة عادت لتصبح محور اهتمام المتابعين للشأن الاقتصاديّ نظرا لحساسيّة وأهميّة القطاع البنكيّ العموميّ في الدورة الاقتصاديّة المحليّة. إذ تمثّل المصارف الحكوميّة الثلاث وهي بنك الإسكان والبنك الوطني الفلاحي والشركة التونسية للبنك، عصب القطاع المصرفيّ في تونس.

وتعود أهميّتها إلى كون هذه المؤسسات تمثل 40 % من حجم تداولات الاقتصاد التونسي وتشارك الأصول البنكية بنسبة 23 % من قيمة التمويل الإجمالي للاقتصاد بما أن التمويل يتم أما عبر الإمدادات البنكية أو المالية التي تطرحها البورصة.

وتشغل البنوك الحكومية حاليا ما يقارب 9000 موظفا وتساهم بنسبة 3 % من الناتج الداخلي الخام

ولا يقتصر دور البنوك الحكومية على تمويل الاقتصاد، بل تتحول هذه المؤسسات إلى أداة لتعديل الاقتصاد، إذ تتكفّل بالمشاريع الاستراتيجية على غرار السياحة والفلاحة والمؤسسات الكبرى والاستراتيجية.

وتموّل هذه المصارف جميع القطاعات تقريبا، أي الفلاحة والصناعة والسياحة، وهو ما يجعلها تكتسب أهميّة كبرى على صعيد القروض التي تتمتّع بها تلك المؤسّسات في مختلف القطاعات.

توجهات الإصلاح في القطـاع الـبنكي

يتجلى الإصلاح في الجهاز البنكي في القطاع العمومي في جملة من التوجهات الأساسية :

أ- وفي المقدمة يتعين إعادة الاعتبار لرجال الأعمال والمستثمرين ومجمل الفاعلين الاقتصاديين في اتجاه مصالحة حقيقية من خلال تكريس مبادئ العدالة الانتقالية و تأمين التمويل السليم والشفاف لكل المشاريع بما يسهم في تمويل الاقتصاد الوطني مع ترسيخ العدالة في منح القروض الموجهة خصيصا للمشاريع المنتصبة في مناطق التنمية الجهوية.

ب- المحافظة على القطاع العمومي في الجهاز البنكي،حمايته و تعزيز دوره من خلال مساهمته في تمويل المشاريع الكبرى ومسايرة و مرافقة المشاريع التنموية عبر مواصلة تمويله للقطاعات الإستراتيجية وعلى الاستمرار في تمويل قطاعات حيوية كالفلاحة والصناعة التقليدية والصيد البحري وعصرنتها أفقيا حتى نخرج من دائرة إنتاج وبيع المنتوجات الأولية عوض المنتوجات ذات القيمة المضافة وكذا

قطاع السكن والمقاولات الصناعية الكبرى وأيضا تساهم البنوك العمومية في تمويل الحاجيات الكبرى للجماعات المحلية والبنيات التحتية...

ت- تحسين صورة القطاع البنكي المهزوزة لدى الحرفاء، من خلال الاقتراب منهم بتجويد الخدمات وخاصة إمكانية مراجعة العمولات البنكية ونسب الفائدة المُشطّة التي ما انفكت تثقل كاهل الحرفاء لا سيما وأن هذه النسب المرتفعة تؤثر سلبا على الادخار الوطني والقدرة الشرائية والتي بدورها تؤثر في الدورة الاقتصادية للبلاد.

ث- ضرورة متابعة التطور و التحديث في أدوات و طرق التسيير بهدف تحسين إدارة البنوك العمومية : كإدخال المعلوماتية و تكوين الأفراد؛ التسويق؛ النقد الآلي؛ الخ....فكل ذلك قد بدأ تنفيذه لكن بصورة بطيئة و مترددة. فلابد إذاً من الإسراع في تحقيق الإصلاح و الرفع من درجة الصرامة والشدة في التنفيذ (المراقبة).

ج- تنويع المنتجات البنكية و عصرنتها. فمن المعلوم، أن البنوك العمومية في تونس لم تُحدِث تغييرا كبيرا في منتجاتها المالية و الخدماتية، مما يجعلها غير قادرة على مواجهة التحولات و التغيرات الحاصلة في المحيط الاقتصادي، فالاستثمار حاليا يختلف عما كان عليه سابقا و يشهد العديد من التطوير لتحقيق حد أدنى من المنافسة مع القطاع الخاص.

ح- تحقيق نوع من الاستقلالية في التصرف مع السلطة التنفيذية خصوصا في بعض الإجراءات و الترتيبات المعرقلة أحيانا و المعيقة

خ- وفي الأخير، التوجه الرابع الذي يدعو إلى ضرورة تعزيز البنوك العمومية بأخرى متخصصة ، يعتمد عليها القطاع المالي في تمويل الاستثمارات (PME – PMI). مع ضمان انتشاره و توزعها في كامل أنحاء البلاد و تقديم خدماتها وفق شروط ميسرة شريطة ضمان النجاعة و المردودية لتمويل المشاريع الصغرى و المتوسطة الموفرة لقيمة مضافة و ذات قوة تشغيلية معتبرة.

القطاع مطالب بتطوير وتقنين قطاع قروض الاستهلاك مع إيجاد حلول مستعجلة ومعقولة لظاهرة المديونية المفرطة التي يعاني منها قطاع واسع من الموظفين والفئات المتوسطة العاملة بالقطاعين العمومي والخاص

قطاع السياحة

تعتبر السياحة في تونس من اكثر قطاعات الخدمات اهمية من حيث الاستثمارات المباسرة، و من حيث عدد اليد العاملة النشطة بالقطاع سواء بشكل مباشر او غير مباشر ، اضافة الى ما يمثله القطاع من اهمية على مستوى التعريف بالبلاد و بمقوماتها الحضارية و التاريخية و الثقافية. هذا دون ان ننسى ان السياحة من المصادر الاساسية للعملة الصعبة مما يجعلها تلعب دورا مهما في ضمان التوازنات العامة للبلاد في مجال العملة الصعبة.

و لكن حكام تونس الجدد، اعتبروا على لسان احد وزرائهم خلال شهر جوان 2012، ان السياحة " دعارة مقننة" و هو ما يؤكد الموقف الاخلاقوي السخيف، الذي تؤسس عليه حكومة النهضة موقفها من القطاع السياحي، و هو ما يفسر الاهمال الكبير للقطاع رغم ما يعانيه و لازال بعد 14 جانفي 2011 كنتيجة مباشرة لعدم الاستقرار بالبلاد.

و لكن ما حقيقة الاوضاع بالقطاع السياحي؟ و ما هي الاشكالات التي يعاني منها؟ و هل ان القطاع يعاني ازمة عابرة ام ان ازمته هيكلية تتطلب اعادة هيكلته من حيث التصور و الاهداف؟

انطلقت السياحة في تونس منذ بداية الستينات، عن طريق استثمارات مشتركة بين الدولة و بعض المستثمرين الخواص، في شكل نزل و قرى سياحية مثل دار جربة و ببعض المناطق الساحلية كسوسة و جربة و الحمامات.

و لكن هذه الانطلاقة كانت مرتبطة بتسويق منتوج وحيد هو السياحة الشاطئية أي سياحة تعتمد على البحر و الشمس فقط.

و من هذا المنطلق الاحادي المنتوج، تطور عدد النزل و الفنادق على طول الشريط الساحلي الرملي من بنزرت الى جربة - جرجيس مرورا بالحمامات و سوسة – المنستير.

وصل عدد الاسرة بالمؤسسات السياحية سنة2011 الى حدود 240 الف سرير، و اصبح القطاع يساهم بحولي 100 الف موطن شغل بشكل مباشر، و حوالي 300 الف بشكل غير مباشر، إضافة الى الاف مواطن الشغل الموسمية.

و هو ما جعل هذا القطاع يساهم بحوالي 7 بالمائة في الناتج المحلي الخام و حوالي 18 بالمائة من مداخيل العملة الصعبة سنويا. و هو ما جعله يمثل ركيزة اساسية في المنظومة الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد على طول الفترات السابقة.

و لكن ورغم هذه الاهمية و الدور الذي يلعبه قطاع السياحة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي، الا انه بقي قطاعا هشا محكوما بالظروف الامنية و الاستقرار بالبلاد،

و الظروف الاقليمية و الدولية، وخاصة في الفترة الاخيرة التي شهدت صعودا للإرهاب الدولي أساسا بالدول العربية التي اصبحت مرتعا للإرهاب الديني المدعوم و المحمي من الحكومات الإخوانية التي تربعت على السلطة ببعض الدول العربية على غرار تونس.

و لكن هذه الظروف الاستثنائية التي يمر بها القطاع بعد 14 جانفي2011 لا يجب ان تخفي عيوب هذا القطاع و مشاكله الهيكلية و الاستراتيجية التي يعاني منها منذ زمن طويل ببلادنا.

فقطاع السياحة يعاني من مصاعب عدة اهمها :

1- تسويق منتوج واحد : البحر و الشمس، و هذا المنتوج لم يعد جاذبا للسواح، اضافة ان تونس لم تعد قادرة على المنافسة امام صعود دول كالمغرب و تركيا و مصر
2- تغول - خلال سنوات نظام بن علي- الدخلاء و السماسرة سواء المحليين او الدوليين مما افقد القطاع توازنه و تسبب في تدني الخدمات الفندقية و منظومات التسويق
3- اعتماد سياحة الكم و ما افرزته من تدنى للعائدات و استنزاف للموارد
4- اكثر القطاعات مديونية حيث تبلغ ديونه حوالي 3500 مليون دينار و هو رقم مفزع اذا علمنا ان القطاع لم يعد جاذبا للاستثمار المباشر
5- كثرة المديونية جعلت القطاع غير قادر على تحمل الازمات و التحولات المحلية و الاقليمية و هوما افقده اسواقه التقليدية و جعله يدخل في الفترة الاخيرة في مرحلة جد حرجة تتمثل في غلق حوالي 200 نزل مصنف و ما تبع ذلك من بطالة لآلاف من العمال.
6- عدم قدرة القطاع على تنويع منتوجاته، فحتى السياحة الصحراوية بقيت ظرفية و غير مدعومة بتصورات و سياسات واضحة ، و انجزت بدون افق، وهو ما جعل حوالي 9 نزل من 13 تغلق ابوابها في توزر خلال السنوات الثلاث الاخيرة.
7- عدم تطابق البنى التحتية الفخمة من نزل و نوادي سياحية مع طبيعة الحرفاء الاجانب متوسطي الدخل ان لم نقل من ضعاف الحال و خاصة السواح الوافدين من دول اوروبا الشرقية، هذا التناقض عمق من ضعف مردودية المشاريع السياحية و جعلها غير قادرة على الايفاء بتعهداتها ازاء البنوك
8- انجاز مدن و مشاريع سياحية في اطار المضاربات العقارية و تبييض الاموال مما كلف المجموعة الوطنية اموالا طائلة ثمن البنى التحتية الخارجية بدون مردودية مثل المنطقة السياحية ياسمين الحمامات و مينائها الترفيهي الذي دفع الشعب اكثر من 1,2 مليار دينار دون جدوى تذكر

9- عدم القدرة على ادماج النشاط السياحي بطبيعة المدن الحاضنة لها مثل طبرقة التي بقيت المشاريع السياحية في عزلة عن المدينة و اهلها و لم تساهم في تطوير خدماتها مما انعكس على النشاط السياحي و مردوديته.

10- الاهمال الكلي للتراث التاريخي و الحضاري في النشاط السياحي مما اقصى جهات بكاملها من الاستثمار السياحي كولاية القصرين التي تحتوى لوحدها على حوالي 60 بالمائة من المواقع الاثرية على المستوى الوطني، و جهة قفصة و السند و مطماطة و قابس و تطاوين و غيرها

ان هذه الاشكالات الهيكلية لقطاع السياحة، و هذه الازمة الخانقة التي يمر بها، و امام اهميته الاقتصادية و الاجتماعية خاصة في مجال التشغيلية، لا نتصور حكومة تعتبر السياحة "دعارة مقننة" "و مالها حرام " قادرة على رسم تصورات و استراتيجيات متوسطة و بعيدة المدى تساعد القطاع على التحرر من تصورات الماضي.

و لعل القرارات التي اتخذها احد مجالس وزراء حكومة النهضة خير دليل على ما نقول. فاقتصرت القرارات على مد يد المساعدة في شكل صدقات لأصحاب النزل بالجنوب ظنا منهم ان الازمة عابرة و تتعلق ببعض المساعدات لانقاذ قطاع يعاني من اشكالات مزمنة و هيكلية.

انطلاقا من هذا الوضع الهش و الحرج للقطاع السياحي، ونظرا لأهميته و دوره المحوري في الاقتصاد من حيث مساهمته في مداخيل البلاد من العملة الصعبة و من حيث تشغيليته لليد العاملة، فان الجبهة الشعبية و انطلاقا من ايمانها بان القطاع مسؤولية كل المتدخلين من مكونات المجتمع من سلطة و مهنيين و وكالات اسفار و مجالس محلية و جهوية بالمناطق المعنية بالسياحة و منظمات و جمعيات المجتمع المدني و نقابات العمال و المعطلين و كل من له علاقة بالقطاع، فانها تقدم برنامجها حول القطاع وفق التمشي التالي:

- ✓ اولا فتح نقاش و حوار وطني عام يهدف لرسم تصور جديد للقطاع السياحي يرتكز على المخزون الطبيعي و التاريخي و الايكولوجي و الثقافي للبلاد، و يحدد الاهداف المرجوة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و المالي ،
- ✓ ايقاف المشروع الذي هو بصدد الاعداد بين البنك المركزي و البنك العالمي و الهادف لشراء هذا الاخير للأصول المتعثرة والصعبة من ديون القطاع السياحي و المقدرة بحوالي 1600 مليون دينار، ليقوم البنك العالمي فيما بعد ببيعها لوكالات اسفار اجنبية تقوم بتسيير النزل عن بعد و تحول كل الاموال بالعملة الصعبة للخارج
- ✓ اعداد برنامج متكامل لدعم السياحة الداخلية من خلال اسعار مدروسة تأخذ بعين الاعتبار المقدرة الشرائية للمواطنين و تمكنهم من التمتع بجمال البلاد

و ثرواتها الطبيعية، و هو الحل الاسرع و الاجدى لإنقاذ فوري للقطاع، و المحافظة على مواطن عمله، حيث يمكن من خلال السياحة الداخلية من اشغال النزل بحوالي 40 بالمائة خلال العطل و الاعياد و بحوالي 55 الى 60 بالمائة خلال شهري جويلية و اوت، مما يمكن القطاع من مداخيل قارة بحوالي 275 مليون دينار من السياحة الداخلية فقط و التي يمكن ان تصل الى 300 مليون دينار من جراء تطوير سياحة الندوات و المهرجات الوطنية و سياحة الاعمال، هذه المداخيل بإمكانها ان تسمح لأصحاب النزل من تطوير خدمات نزلهم و المحافظة على العمال و القيام بالتسويق و الترويج

- ✓ مساعدة فورية لأصحاب النزل (200 نزل) الذين اضطروا لغلقها في الفترة الاخيرة و خاصة بمناطق الجريد و طبرقة لدعم السياحة الصحراوية و الداخلية بقيمة مالية تقدر بحوالي 20 مليون دينار لمساعدتهم على فتح نزلهم و اعادة تشغيل العمال و تنشيط مناطقهم
- ✓ الشروع في اعادة النظر في السياسة القطاعية للسياحة بهدف القطع مع سياحة البحر و الشمس الى انماط سياحية جديدة و موجهة لنوعية جديدة من الحرفاء اي التعويل على السياحة النوعية و ذات المردودية العالية.
- ✓ العمل على جعل السياحة المستقبلية مستدامة و متناسقة مع متطلبات التنمية المستدامة من حيث استهلاك الموارد و الطاقة و الكثافة الاجتماعية.
- ✓ وضع خطة لتطهير القطاع على مستوى الديون و على مستوى الدخلاء و السماسرة و مبيضي الاموال، حتى يتخلص القطاع من معوقاته الداخلية و الخارجية
- ✓ وضع خطة تحفيزية للاستثمار في السياحة الاثرية و البيئية و الصحراوية في اطار تصور للتنمية الجهوية و خاصة الجهات الداخلية

III - الاقتصاد الاجتماعي والتضامني،

اقتصاد قريب من المواطن منتج لفرص العمل

وللتنمية المحلية

ان الأزمة الشديدة والشاملة التي تعيشها الرأسمالية العالمية تسهم بشكل مأساوي في تضخيم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في مجتمعاتنا ، من خلال ارتفاع حاد في معدلات البطالة (لاسيما بين الخريجين الشباب)، وزعزعة المؤسسات الصغرى والمتوسطة (المهددة بالإفلاس أو الترحيل القسري الى مواقع خارجية) ، والتوسع الخطير للاقتصاد الخفي ، وتزايد الفقر والإقصاء وتدهور الظروف المعيشية للطبقة الوسطى، وهي بالتالي تقوض أسس العقد الاجتماعي .

والفضل الوحيد لهذه الأزمة انها كشفت فاعلا غير متوقع ولكنه جاء مناسبا جدا للساحة الاقتصادية والاجتماعية، إنه الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي، مع تصديه للأزمة، يقدم ردا سياسيا واقتصاديا مبنيا على بعث المشاريع ويهدف بالتحالف مع الجهات الفاعلة الأخرى من المجتمع المدني إلى التحول الاجتماعي والبيئي والديمقراطي للاقتصاد ككل. وقد اتاحت تلك الازمة لهذا الفاعل الجديد فرصة تاريخية لإثبات وجوده ، والتعريف والاعتراف به.

يشير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ذو المفهوم المرن إلى جزء من النشاط الاقتصادي قد يكون من المفيد التذكير بمبادئه وتحديد ملامحه و التعريف بمكوناته.

ويستند الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على مفهوم مزدوج ، يشترك في وجهه الاول مع القطاع العام من حيث الحرص على المصلحة العامة وفي وجهه الثاني مع القطاع الخاص من حيث المردود .

ومع تنوعها في الواقع ، إلا ان مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لها سمات مشتركة منها غرض المنفعة الاجتماعية المندرجة في اطار مشروع اقتصادي وانجاز المشروع على أساس حوكمة ديمقراطية وإدارة أخلاقية وأخيرا حركية تنموية قائمة على قاعدة جهوية وتعبئة لروح المواطنة.

وتعني المصلحة العامة أن يأخذ الانسان الأسبقية على رأس المال. فهيكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو بالضرورة في خدمة مشروع جماعي ذي منفعة

اجتماعية وليس مشروعا فرديا يخدم حصرا المساهمين فيه. وفعلا ، إذا كان الهدف الرئيسي من نشاط مؤسسة تقليدية هو البحث عن المكاسب التي يتم توزيع اغلبها كأرباح ، فهذا ليس حال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي لئن كان يحترم قواعد السوق ويسعى للحصول على فوائض ، إلا انه لا يوزع سوى جزء صغير في شكل فوائد أو أرباح (3/1 في المتوسط بالنسبة للتعاونيات). فسلم الأجور مضبوط ومعظمها يجري اعادة استثمارها آليا لضمان استدامة الشركة وإمكانية توسعها. كما ان الاحتياطي المتراكم غير قابل للتجزئة . وفي المقابل، لا يجوز في الجمعيات دفع أي أرباح للأعضاء. وبالمثل، لا يمكن بيع تعاونية ولا توزيع ناتج البيع على المتعاونين.

ومن المبادئ الأساسية الأخرى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني حرية الانخراط والتصرف الديمقراطي والشفاف. وفي الواقع، فانه لا منفعة اجتماعية بدون إدارة أخلاقية للمؤسسة.

ولا يجوز إرغام أحد على الانضمام أو البقاء عضوا في الاقتصاد الاجتماعي. مع العلم بأن التعاونيات هي بالضرورة شركات ذات رأس مال متغير ، ويجب أن يكون الموظفون الذين هم أيضا شركاء احرارا في بيع أسهمهم في التعاونية اذا كانوا يريدون مغادرتها. وقد كان عدم احترام هذا المبدأ من اهم اسباب النتائج الفاشلة لتجربة التعاضد في تونس خلال الستينات من القرن الماضي .

والقاعدة الذهبية الأخرى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني تتمثل في ان لكل عضو في التعاونية صوت واحد (شخص واحد = صوت واحد) بغض النظر عن حجم مساهمته (في رأس المال في تعاونية ، أو في الوقت المخصص في حال جمعية) . ولابد أيضا من مراعاة كل شخص بشكل متلازم أي بصفته المزدوجة كمساهم ومستفيد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

بالإضافة إلى المساعدة على الحد من البطالة في المناطق الداخلية ، يمكن أن يساعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني على تلبية احتياجات تم سابقا تجاهلها من قبل السياسات العمومية وكذلك معالجة ضعف شبكات الحماية الاجتماعية للدولة الراعية ، خاصة من حيث احتضان الطفولة المبكرة واستقبال المعاقين وفاقدي السند ، والوصول إلى الرعاية الصحية ، ومسالك التوزيع القصيرة وفضاءات الترفيه التربوي فضلا عن السياحة الاجتماعية.

إمكانات تطور مهم للغاية في تونس

يزن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني اليوم ما يقارب 10 ٪ من الناتج الوطني الخام في بلدان مثل فرنسا واسبانيا وايطاليا مقابل أقل من 1٪ في تونس ويستقطب أيضا بين 9 و 11 ٪ من السكان النشطين في فرنسا وإيطاليا.

لا يتعلق الامر بسبب نقص الإمكانات والتي هي هائلة بل هناك افاق شاسعة ومفتوحة أمام الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في ضوء تخلّص الدولة من المجال الاقتصادي والاجتماعي وإحجام القطاع الخاص ولكن تبقى العقبات متعددة : قيود قانونية ، وصول إلى الموارد المالية صعب للغاية (وخاصة التعاونيات) وتصرف بيروقراطي أو غير محترف (الجمعيات) ومشاكل ترويج المنتجات، الخ.

ان الجهات الفاعلة في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بتونس الطائرة على جناح الحركية النابعة من " ربيع الالتزامات المتضامنة " التي انطلقت مع المنتدى المتوسطي للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (ميداس Med'ESS 2013) في دورته المنعقدة بتونس خلال شهر ماي 2013، هذه الجهات تخوض اليوم معركة الاعتراف بها، وهو الشرط المسبق لبنائها بشكل ناجع ولتطورها بالاعتماد خاصة على تعبئة الموارد المالية بالقدر المناسب.

الإرث الثقيل لتجربة التعاضد في تونس

من المفارقات الغريبة أنه في الوقت الذي كان يتم فيه تثمين احد دعائم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بمبادرة من الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أعلنت عام 2012 "سنة دولية للتعاضديات " كان هذا القطاع في تونس مهمّشا للغاية ويستمر في دفع الثمن باهظا بسبب تجربة تاريخية مؤسفة . فبعد أن كان التعاضد معتبرا في البداية ناقلا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد أضحى في قلب أزمة سياسية خطيرة.

وفعلا ففي عام 1961 أي بعد خمس سنوات من الاستقلال وبعد تجربة قصيرة للاقتصاد الليبرالي اختار المسؤولون السياسيون في تونس استراتيجية عمادها الجوهري اقتصاد الدولة والتي تميزت باعتماد مخطط عشري للتنمية (1962-1971). ومن الانجازات الاولى لهذا المخطط تأميم جميع الأراضي التي كانت بيد المستعمر (800 ألف هكتار) وتحويلها إلى ضيعات تعاضدية تابعة للدولة.

وقد مكّن تسارع المسار التعاضدي الاجباري على الاندماج في النظام التعاوني لـ 90 ٪ من القطاع الفلاحي بفضل الاتحاد الوطني للتعاضد الذي تم إنشاؤه آنذاك.

وفي عام 1969 بات القطاع العمومي يغطي كامل النشاط التجاري (الجملة والتفصيل) وقسطا هاما من القطاع الصناعي وكذلك تقريبا كامل قطاع الخدمات. وخلال ست سنوات فقط تم تنظيم 1.7 مليون هكتار في شكل تعاضديات، وفي 30 جوان 1969 كانت هناك 1592 وحدة من تعاضديات الإنتاج تؤطر 295414 فلاحا موزعين على 3.8 مليون هكتار. وفي نهاية أوت تم بلوغ 4.7 مليون هكتار مقسمة بين 1994 وحدة حينما اندلعت الأزمة (انتفاضة صغار الفلاحين) والتي في نهايتها لم يتبق في أوائل.....

إلا ان القطاع التعاوني نجا من الغرق سنة 1971 بفضل برنامج الأغذية العالمي (PAM) الذي ابقى فكرة التعاضد حية والذي سوف يدعم في العقد التالي انشاء بعض التعاونيات في مجال الخدمات الفلاحية.

وفعلا فاعتبارا من 1977 صدر الأمر المؤرخ في 5 أوت الذي ينص على إنشاء ادارة فرعية للمؤسسات الريفية - ضمن الادارة المشرفة على مساعدة المستغلات الصغرى والمتوسطة - مكلفة بالنهوض بالهيكلة المهنية للمناطق الريفية في شكل شركات ومجمعات وتعاضديات خدمات (CSA) " .

واليوم يقتصر قطاع التعاضديات في تونس على 150 تعاضدية أغلبها فلاحية تعاني من :

- تدخل سلطة الاشراف (وزارتي الفلاحة والمالية بالنسبة الى التعاضديات المركزية العاملة في كافة التراب الوطني وعددها سبعة أو الوالي بالنسبة الى التعاضديات الاساسية الذي يقتصر محيط نشاطها على المنطقة) ومن عدم وجود تغطية اجتماعية وسوء التصرف في الموارد المالية والديون،
- و فقدان تنويع الأنشطة، وعدم كفاية برامج التأطير والتوزيع الإقليمي غير المتوازن (تقع 64 ٪ في المناطق الساحلية) .

وفي بعض المناطق المعنية بالحبوب مثلا ، تكلف التعاضديات من قبل ديوان الحبوب بجمع المحاصيل وتوفير البذور للفلاحين والأكياس اللازمة الخ.

وتستخدم البنية التحتية التابعة للدولة (المحلات الادارية ، ابراج التخزين...) التي باتت بدون صيانة. وبدلا من تأهيلها جرى حديث بشان خوصصتها.

اما على مستوى الحوكمة، فان بعض التعاضديات لم تعقد جلساتها العامة منذ فترة طويلة وليس لديها حسابات ختامية كل سنة وان توفرت فهي لا تنشرها ابدا .

ان التحول الدلالي الملموس في القانون الجديد المؤرخ سنة 2005 الذي لم يعد يتحدث عن "تعاضديات" بل عن " شركات تعاونية للخدمات الفلاحية " يكشف عن حقيقة ما يجول بفكر صناع القرار بعد أربعة عقود من أزمة النظام التعاضدي.

وقد أدى هذا التغيير إلى وقف تام لنشاط 21 شركة وحل 58 تعاضدية لم تمتثل للإطار القانوني الجديد ، في حين لا يزال يتميز القطاع الفلاحي بالتشتت الكبير جدا للأراضي. إذ توجد 000 516 وحدة من المستغلات الفلاحية تغطي 5.3 مليون هكتار، وتستخدم 39069 من الجرارات

وتقلّ المساحة المستغلة في ثلاث أربــاع هذه الوحــدات عن 10 هكتار، وبكل وحدة يوجد 0.07 جرار. والبديل المتاح لصغار الفلاحين هو المبادرة بتنظيم أنفسهم في تعاضديات من أجل الحصول على مستلزمات الانتاج والمعدات الفلاحية بأقل تكلفة، وتطوير وتسويق إنتاجهم في الظروف الأكثر ملاءمة لهم.

ومن جهة أخرى تنص مجلة الالتزامات والعقود في الفصلين 1442-1451 على عدد من الأحكام التي تنظم شركات العمل التي يتقاسم فيها شخصان أو أكثر العمل والفوائد.

وليس من الضروري أن يمارس المساهمون نفس العمل أو أن يقيموا في نفس المكان. ومساهمة كل شريك تتمثل في عمله. ومع ذلك فإنه يجوز تقديم مساهمات عينية مثل المواد الخام والأدوات، طالما أنها كانت بالقدر المطلوب لأداء العمل المشترك. وتبقى هذه المساهمة من ممتلكات الشريك الذي قدمها.

أما المعدات واللوازم المشتراة على الأموال المشتركة فهي ملك لجميع الشركاء وتكون على مسؤوليتهم الجماعية. وتنقسم الأرباح والخسائر بالتساوي بين جميع الشركاء، ما لم تكن هناك أسباب للتفضيل، وذلك بسبب عدم المساواة في العمل الذي قام به كل واحد منهم.

ركود التعاونيات ، انفجار الجمعيات ...

علاوة على 150 تعاضدية تضاف 41 تعاونية : 13 في القطاع العام تابعة لبعض الوزارات (التعليم ، الثقافة ، النقل، الصحة، الفلاحة ، الخ) ومن بينها التعاونية القوية والقديمة جدا "تعاونية الحوادث المدرسية والجامعية" التي تم إنشاؤها في عام 1932 وفيها 2.3 مليون منخرط ولديها ميزانية كبيرة.

والى جانبها يوجد 17 في القطاع شبه العمومي (مؤسسات عمومية ذات صبغة ادارية وغير ادارية) و 11 في القطاع الخاص (من المتقاعدين والصحفيين والبنوك ...). وتتمثل فوائد هذه التعاونيات أساسا في توفير تغطية تكميلية للتامين على المرض (يدار النظام القاعدي من قبل الصندوق الوطني للتامين على المرض) ولكن أيضا بعض المنافع الاجتماعية (منح الزفاف والولادة والشيخوخة والوفاة..) فضلا عن الترفيه والقروض الصغيرة.

ويخضع هذا القطاع للنصوص التشريعية القديمة: الأمر المؤرخ سنة 1954، والقراران المؤرخان سنة 1961 وسنة 1984.

وتم وضع مشروع قانون بشأن التعاونيات عرض في جلسة وزارية بتاريخ 20 جانفي 2010 ، إلا ان توصياته بقيت بدون متابعة حتى الآن.

أما بالنسبة الى النسيج الجمعياتي الذي انفجر بعد 14 جانفي 2011 (14729 في عام 2012 مقابل 9561 في عام 2010)، فنسجل بضع مئات من الجمعيات ذات الصبغة الاجتماعية والاقتصادية منها 280 جمعية مسندة للقروض الصغيرة ، تسمى الجمعيات التنموية والتي توسع نطاق نشاطها إلى عنصر التأمين شرط ان يكون الحد الأدنى من رأس المال 200 ألف دينار لكل جمعية تنموية لتمكينها من مواصلة أنشطتها. الأمر الذي يعرض وجود هذه الجمعيات للخطر ويمثل تهديدا حقيقيا للعاملين فيها البالغ **عددهم 1200.**

ان تباين النصوص وزوال قيمة بعضها يؤكد اليوم الحاجة الملحة والعاجلة لوضع قانون أساسي يكرس مبادئ الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ويعرّف مكوناته ويضبط قواعد الأداء الديمقراطي لهياكله ويحدد آليات تمويله ، بما في ذلك من خلال المنح العمومية.

ان هياكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ، مع الحفاظ على استقلاليتها عن الحكومة ، يمكن ان يتم الاعتراف بها كمحاور متميز في تنفيذ السياسات ذات المصلحة العامة (التشغيل والصحة والتنمية المحلية والمواطنة الخ ...) ولا شك ان التزام الشبكات التونسية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني بإعداد أسس هذا القطاع الحديث من خلال النقاش والتحرك العملي ليعكس وعي الجهات الفاعلة فيه بان المرحلة خطيرة وانه بات من الضروري المشاركة بجدية ليتم الاعتراف بالوضع القانوني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي هو جدير به ، بصرف النظر عن وزنه الحالي الفعلي ، وبما يتيح الاستفادة من الأداء المتميز لهذا القطاع في بلدان الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط.

لتحسين فرص الحصول على تمويل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ، فان السلطات العمومية بإمكانها تخصيص جزء من محصول الادخار المشترك الأسري .

وقد يكون تعزيز القوة الضاربة لكل من البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة (BTS و BFPME) ، على غرار الدور الذي يقوم به البنك العمومي للاستثمار في فرنسا، وسيلة لدعم تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني .

ويمكن أن تدرج السلطات العمومية أيضا معايير اجتماعية وبيئية عند البت في الصفقات العمومية على ان تقف هذه الأحكام الى جانب الاطراف المشاركة أيا كان وضعها القانوني باعتبار أثرها الاجتماعي أو البيئي العميق والتي تكون في صدارتها مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني .

IV - البيئة و اطار العيش

توطئة:

كل ثورة تفرض طرح أسئلة جوهرية حول كل المجالات و المحاور و المفاهيم التي كانت تدار بها و حولها هذه المسائل . فهل طرحت في تونس مثل هذه الأسئلة بعد الثورة، أم أننا اعتبرنا ما كان يمارس سابقا معقولا و لا يستحق المساءلة و لا السؤال.

لذلك و انطلاقا من آليات تحليلها العلمية، تطرح الجبهة الشعبية هذا السؤال حول المجال البيئي و هل كانت السياسة البيئية المتبعة زمن نظام بن علي سياسة وطنية تستجيب لطموحات و تطلعات الشعب أم أنها كانت يافطة و ستارا للنهب و التمعش، مما يستوجب حتما إعادة النظر بشكل راديكالي حولها و حول كل الإطار المؤسساتي المتعلق بالمجال البيئي. فكيف طرحت المسألة البيئية في تونس و تحت أي تصور؟

1- واقع البيئة في تونس : تدهور لاطار العيش

بدأ العالم يتحسس الإشكاليات البيئية كمجال حيوي في حياة الإنسان أوائل السبعينات، عندما تم التعرض إلى إمكانية مواكبة الموارد الطبيعية المحدودة موضوعيا للطلب المتزايد للاقتصاد الرأسمالي و للمجتمعات الاستهلاكية الناجمة عنه.

و بدأ هذا البعد البيئي يأخذ حيزا من مشاغل الشعوب و لكن بدرجات وعي متفاوتة و بمفاهيم متنوعة وفق خصوصيات البلدان و مواقعها الجغرافية و خاصة طبيعة أنظمتها الاقتصادية و السياسية.

و أمام هذه الاهمية التي أصبح يحتلها المجال البيئي على المستوى الدولي، تم في تونس إحداث الوكالة الوطنية لحماية المحيط سنة 1988 و ذلك للمساهمة و حسب القانون المحدث لها في رسم سياسة وطنية في المجال البيئي مع التركيز على البعد الوقائي من خلال دراسات المؤثرات على المحيط والبعد العلاجي من خلال مراقبة الأنشطة البشرية ومقاومة التلوث دون إغفال الجانب المتعلق بالتوعية و التثقيف البيئي للناشئة خاصة.

كما تم إحداث وزارة للبيئة سنة 1991 في سياق دولي يعتبر أن إعطاء أهمية للبيئة يتجسد في منحها وزارة بكاملها، و هو تصور غير دقيق ، باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية ذات الاقتصاد الأكبر في العالم و البلد الأكثر تلويثا للأرض ليس له وزارة للبيئة بل له مؤسسة بيئية واحدة (APA) لها صلاحيات مطلقة لحماية المجال البيئي الأمريكي.

و رغم هذا الزخم الكبير على المستوى الدولي للبيئة و مضامينها، و ما تمخضت عنه قمة الأرض الأولى بريو 1992، من أبعاد و آفاق ومن قرارات و مجالات قابلة للتمويل في مجال التعاون الدولي، إلا أنه و في تونس انحصر المجال البيئي حول:

- تصورات فلكلورية واحتفالية للتوظيف السياسوي خاصة خلال اليوم العالمي للبيئة (5 جوان من كل عام)
- التركيز على المجالات التي يسهل استغلالها للنهب المالي مثل التشجير و جمالية مداخل المدن و شوارع البيئة و المنتزهات الحضرية و غيرها من المجالات التي تندرج في الأصل ضمن المهام العادية للجماعات المحلية و البلديات ، فأصبحت من مشمولات وزارة بكاملها بل أصبحت تمثل مهامها المركزية .

و انطلاقا من هذه التصورات البدائية و الفلكلورية للمجال البيئي، و استفادة مما يتمتع به هذا المجال من إمكانيات كبيرة للتمويل في إطار التعاون الدولي، تمت تعبئة موارد مالية هامة في شكل هبات و قروض لتصرف في مجالات هامشية و في مشاريع ليس لها علاقة مباشرة بالمجال البيئي أو في مجالات تعتبر من الكماليات في وضع بلادنا و احتياجات شعبنا.

و لتنفيذ هذه التصورات، تم تهميش دور المؤسسات و تحويلها إلى مؤسسات مكلفة بإنجاز مشاريع تجميل المدن و المنتزهات الحضرية، هذه المشاريع التي أصبحت منة من بن علي للمناطق التي تقدم له الولاء و الطاعة ، مما خرب هذه المؤسسة و حولها عن مهامها الأصلية التي أحدثت من أجلها.

و بداية من سنة 1995، تم الشروع في تركيز مؤسسات عمومية تقوم بإنجاز مضامين التصورات السالفة الذكر، فأحدثت وكالة لحماية و تهيئة الشريط الساحلي بهدف وضع اليد و التصرف في الملك العمومي البحري و الشواطئ و الأراضي الدولية التابعة لهذا المجال (DPM)، أما وظائفها الأخرى غير العقارية، فاقتصرت على حملات صيفية لتنظيف شواطئ مناطق ما يسمى بالسيادة و إنجاز فسح شاطئية بالمناطق الساحلية المحظوظة ،

كما أحدث سنة 1996 مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة (CITET)في إطار رسكلة الديون، و كان الهدف منه نظريا تطوير تكنولوجيا البيئة في تونس، و المضحك هو هل نحن آنذاك و حتى الآن نملك تكنولوجيا من الأصل حتى نبني لها مركزا، أم أن المهم إنجاز مشروع و حسب رغم أن الأموال التي صرفت كان بالإمكان توظيفها في مشاريع أخرى و بمناطق مهمشة. فتحول هذا المركز إلى فضاء للندوات و التظاهرات و مخبرا للتحاليل ، و لم ينجز و لم يطور منذ إحداثه أي تكنلوجيا بيئية و في أي مجال.

ثم تواصل إحداث المؤسسات البيئية كالوكالة الوطنية للتصرف في النفايات(سنة 2005) و بنك الجينات(سنة 2009) الذي نستغرب من تبعيته لوزارة البيئة باعتباره مكلف بحماية الأصول الجينية النباتية الوطنية و تنميتها، و هو المجال الحيوي لمراكز البحوث بوزارة الفلاحة، و بالتالي فإن طابع التوظيف السياسي وراء كل هذا التضخم المؤسساتي غير مبرر للمجال البيئي، إضافة إلى التوسيع الممنهج و المقنن لدوائر نهب المال العام من خلال هذا الكم من المؤسسات التي تتداخل مهامها بشكل مضحك و مفزع.

و هو ما يفسر تدهور الوضع البيئي بشكل كامل بعد 14 جانفي2011 و ذلك راجع لذوبان المقولات المنمقة و زوال الاستبداد مما فتح الباب واسعا لأبناء الشعب للتعبير عن رفضهم للعديد من المشاريع التي انجزت رغما عنهم و بقوا يتدرعون .....تلوثها و آثارها و خاصة مصبات النفايات و مركز جرادو للنفايات الصناعية الذي اغلق منذ 1 جانفي .....الى الآن و البلاد تغرق في اكوام من النفايات الصناعية و لا احد يعلم اين تصرف.

كما انفجرت الاشكالات المتعلقة بمصابات النفايات المنزلية التي انتشرت و بشكل عادل بكل الطرقات و الازقة و المناطق و الجهات و الاودية و السباخ و الشواطئ..، حيث اعترض السكان بالعديد من الجهات و خاصة برج شكير و المنستير و جربة و نابل و القيروان على هذه المصبات التي اصبحت مصادر متواصلة للتلوث و للأمراض و انتشار الروائح الكريهة على امتداد الساعة.

كما تبين ان الامكانات الموضوعة على ذمة البلدية لم تعد قادرة على مواكبة التطور الحاصل في هذا المجال حيث اننا لم نزد في الانتاج الا في النفاية،.

اضافة الى كون الترسانة الكبيرة من المؤسسات البيئية وجدت نفسها غير قادرة على مواكبة التحولات التي طرات على البلاد و لكونها وجدت لتقوم بمهام فلكلورية و ليس للعمل لفائدة الشعب، فواصلت العمل بنفس الطريقة و بنفس الاسلوب و بنفس الرموز الفاسدة.

ان الاتفاق حاصل بين كل الناس حول تدهور الوضع البيئي و تدني اطار العيش الذي شمل حتى الاحياء الراقية.

كما تدنت خدمات التطهير، من خلال تصريف مياه غير مطابقة للمواصفات مما زاد في تلويث العديد من المناطق كقصيبة المديوني و المهدية و قابس و صفاقس و نابل و اريانة، هذا دون ان ننسى تصريف المياه الصحية بدون معالجة في المحيط الطبيعي بجل المناطق الداخلية و هو ما سفه النسب المضخمة التي كانت ابواق بن علي تصدرها حول التطهير حيث ان نسبة التطهير بالبلاد لا تتجاوز 38 بالمائة، و تتركز اغلب محطات التطهير بالمناطق الساحلية (حوالي 73 بالمائة من العدد الجملي لمحطات التطهير)

كما ان الاهمال و عدم الوعي بخطورة التلوث، و خاصة التلوث المائي قد تسبب في انتشار الامراض المعدية و خاصة لدى الاطفال و الشيوخ مثل "بوصفير" الذي ضرب اطفال المدارس و مازال ينتشر بسبب تواصل تلوث مياه الشرب خاصة بالمناطق الداخلية.

و تلوث المياه و التربة و الهواء هو نتيجة مباشرة لضعف المراقبة البيئية و عدم ايجاد تصورات جديدة قادرة على التعامل مع المراحل الانتقالية و التي تمثل فيها البيئة و اطار العيش الحلقة الاضعف .

كما يتميز الواقع البيئي بانتشار غير مسبوق للنفايات البلاستيكية و الورق و غيرها من المواد القابلة للرسكلة، و التي تم احداث منظومات بكاملها للتصرف فيها و جمعها و التشجيع على ادماجها من جديد في دورة الانتاج، و لكن هذه المنظومات كانت مثالا لفساد منظومة بن علي حيث تحولت الى مصادر للتمعش و السطو على المال الذي يدفعه الصناعيون في المجال.

و للإشارة، فان منظومة " ايكولف " المعنية بالنفايات البلاستيكية هي الاكبر و لكنها الاكثر فسادا فيكفي ان نعلم انها و بعد اكثر من 10 سنوات على احداثها لم تستطع جمع 16 الف طنا من البلاستيك من كمية مستهلكة سنويا بحوالي 85 الف طنا .

و امام هذا التدهور الشامل لكل مكونات المحيط و اطار العيش بشكل عام، على المستوى الوطني، فان الجبهة الشعبية و انطلاقا من ايمانها بانه لا امكانية لتنمية منتجة للثروة بدون المحافظة على مكونات المحيط و الموارد في اطار تصور متكامل للتنمية المستدامة، تطرح تصوراتها و اجراءاتها في المجال لانقاذ بيئتنا و اطار عيش المواطنين و حماية الصحة العامة.

2- الاجراءات و الحلول

قبل عرض الحلول و الاجراءات القادرة على تحسين الوضع البيئي بالبلاد و الرفع من مؤشرات اطار العيش لكل المواطنين، وجب التأكيد على ما يلي:

- البيئة شان عام و مسؤولية الجميع و بالتالي فان كل الهياكل و المؤسسات و الوزارات و خاصة الناشطة في القطاعات الانتاجية مسؤولة و بشكل مباشر على نظافة المحيط و سلامة مكوناته، و بالتالي فالبيئة علاقة افقية بين كل المتدخلين في العملية التنموية

- ان هذا البعد الافقي للمجال البيئي يحتم اعادة هيكلة كل اجهزة الدولة وفق هذا التصور من الجماعات المحلية الى الوزارات و الدواوين

و انطلاقا من هذا التصور تقترح الجبهة الشعبية حلولا و اجراءات على المستوى الآني و الآجل لمعالجة الاشكالات المتعلقة بالبيئة على المستوى المحلي و الجهوي و الوطني.

كما تتضمن المقترحات و الحلول ابعادا هيكلية و مؤسساتية و تشريعية و فنية نظرا لتداخل المشاكل البيئية مع كل المجالات الحياتية ، اضافة الى ما تكبده هذا المجال من تخريب و تدمير خلال السنوات الفارطة.

1-1 –الحلول العاجلة:

- **على المستوى المؤسساتي:**

- احداث ادارة للبيئة بكل وزارات الانتاج و الاشغال و الخدمات، حتى نؤسس لمنظومة المراقبة الذاتية للأنشطة في المجال البيئي و نضمن ان تقوم كل وزارة بنشاطاتها في اطار تصور متكامل للتنمية المستدامة

- اعادة النظر في المؤسسات الحالية و الحاقها بالوزرات التي لها علاقة بنشاطها مثل:
. الديوان الوطني للتطهير الذي يجب ان يلحق بوزارة الفلاحة و الموارد المائية باعتباره مصدرا للمياه المعالجة التي من الواجب اعادة استغلالها في النشاط الفلاحي

. و الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات تلحق بالبلديات و الجماعات المحلية التي وجب استعادة دورها و مهامها في جمع و نقل و معالجة النفايات المنزلية،

. و الحاق بنك الجينات بوزارة الفلاحة

. و مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة بوزارة التعليم العالي و استغلال مخابره في مجال البحث العلمي البيئي،

. و وكالة حماية الشريط الساحلي بوزارة التجهيز و بالتحديد بادارة الملك العمومي البحري

- ادراج البيئة كمادة اساسية في برامج التعليم بكل مراحله مع اعادة النظر في المضامين المدرسة حاليا و التي تكرس مفاهيم فلكلورية للمجال البيئي

- اعادة هيكلة الوكالة الوطنية لحماية المحيط و تحميلها مسؤولية المراقبة البيئة القبلية و البعدية والمساهمة في رسم السياسات البيئية العامة بالتعاون و التنسيق مع ادارات البيئة بالوزارات المعنية، و الحاقها بالوزارة الاولي لطابعها الافقي

- الحاق المنتزهات الحضرية و مشاريع تجميل المدن بالبلديات الراجعة لها بالنظر و دعم البلديات ماديا و بشريا حتى تقوم بالتصرف المحكم و الرشيد

- **على المستوى المادي و البشري**

- دعم منظومة المراقبة البيئية بما يلي:

· 100خبير مراقب عل خمس سنوات

· 20مخبر متنقل و مجهز بكل الامكانات التقنية للمراقبة الحينية

· توفير كل وسائل العمل العصرية للخبراء المراقبين في المجال البيئي للقيام بمهامهم

· دورات تكوين مستمرة لتطوير الامكانات المعرفية و التقنية للخبراء

· دعم التعاون الدولي وتبادل الخبرات مع الدول المتقدمة في المجال

· انجاز 3 مراكز للبحث في مجالات الطاقات المتجددة و البديلة و تثمين النفايات و التقنيات النظيفة في المجال الصناعي

· انجاز منظومة معلوماتية للنسيج الصناعي الملوث لأحكام مراقبته و معرفة تطوره

- اعادة النظر في منظومة التقييم البيئي:

· مراجعة القانون المنظم للمجال بشكل يجعلنا نتجاوز طرق التقييم البيروقراطية الى مرحلة التقييم الاستراتيجي للبرامج و المشاريع الكبرى

· دعم الادارة المكلفة بالموضوع بكفاءات عالية و ذات مستويات علمية مرموقة مع تنظيم قطاع مكاتب الدراسات المتخصصة في الموضوع، اضافة الى الامكانات المادية و اللوجستية اللازمة و برامج التكوين العالية الجودة و التي يمكن ان تكون في اطار التعاون الدولي

✓ النفايات الصلبة المنزلية و الصناعية

بالنسبة للنفايات و انطلاقا من ان الموضوع لا يتطلب التأخير فإننا

كجبهة شعبية نقترح البرامج و المشاريع التالية :

✓ دعم الامكانات البلدية في مجال جمع و نقل و معالجة النفايات و ذلك بمضاعفة التجهيزات الحالية عبر اقتناء 200 شاحنة خاصة بنقل النفايات، و 300 جرار للبلديات الصغرى و المجالس القروية لمساعدتها على معالجة مشكل النفايات

- ✓ الترفيع في عدد اعوان البلديات لجعلهم قادرين على رفع النفايات مرتين في اليوم كمرحلة اولى قبل المرور لثلاث مرات في اليوم و هو ما يتطلب انتداب 10000 عون على امتداد 5 سنوات القسط الأكبر للبلديات العشرة الكبرى
- ✓ انجاز مصبات مراقبة وقتية بالتجمعات الكبرى و تكون بعيدة عن التجمعات السكنية و على الموارد الطبيعية و خاصة بمنطقة تونس الكبرى لتخفيف الضغط على مصب برج شكير و جربة و المنستير و نابل و القيروان و قفصة و طبرقة و صفاقس
- ✓ العمل على فتح وقتي لمركز جرادو للنفايات الصناعية و الخطرة مع الاخذ بعين الاعتبار واقع الاهالي، للسيطرة على النفايات الصناعية و معالجتها الى حين البحث عن موقع جديد تتوفر فيه شروط السلامة و البيئة و البعد عن السكان
- ✓ تهيئة المصبات بكل البلديات و مساعدتها على استغلالها استغلالا علميا على مستوى الجمع و النقل و المعالجة
- ✓ اعادة تنشيط مجال جمع النفايات البلاستيكية و دعم الرسكلة المعدة للتصدير فقط و فرض رسوم و ضرائب جديدة على المواد البلاستيكية المعدة للاستهلاك الداخلي في اطار برنامج القضاء التدريجي على المعلبات البلاستيكية و التشجيع غلى استعمال الورق و السعف و غيرها من المواد المحلية

❖ التطهير

في اطار تحسين خدمات التطهير و حماية الموارد المائية خاصة بالجهات التي حرمت من هذه الخدمات لسنوات عدة ، و لتصحيح منظومة التطهير المختلة، نقترح:

- ✓ انجاز 50 محطة تطهير على خمس سنوات ببلديات ولايات جندوبة و باجة و الكاف و سليانة و القصرين و سيدي بوزيد و قفصة و المهدية و مدنين و قبلي و القيروان و توزر
- ✓ تهيئة محطات التطهير و بكل من قصيبة المديوني و المكنين و الساحلين و المهدية و قصور الساف و سوسة الشمالية و الحمامات و محطات التطهير بنابل لتحسين مردوديتها و الحد من تأثيراتها على البحر
- ✓ انجاز محطة تطهير كبيرة بتونس الغربية و لكن بتمويل و استغلال عمومي
- ✓ انجاز 100 مشروع للتطهير الريفي لتحسين اطار العيش بالرياف و حماية للموارد الطبيعية و خاصة بولايات الشمال الغربي و القصرين و سيدي بوزيد
- ✓ مد 500 كلم من قنوات التطهير لربط اكثر عدد ممكن من الاحياء بشبكة التطهير و خاصة بالجهات الداخلية

- ✓ العمل على استعمال اكثر ما يمكن من المياه المعالجة في النشاط الفلاحي و خاصة بمناطق الوسط و الجنوب مع اعادة النظر في انظمة المعالجة التي بقيت مملاة من مكاتب الدراسات الاجنبية و الشركات المنتجة و المروجة للتجهيزات، و استغلال المعطيات الطبيعية و توفير الاراضي ببعض الجهات لاستعمال تقنيات المعالجة الطبيعية
- ✓ انجاز كل التجارب مع شركات الاسمنت لاستغلال الحما الناجم عن محطات التطهير في صناعة الاسمنت لمردوديته الحرارية و خاصة في تونس الكبرى و نابل و بنزرت اين يمكن استغلال حوالي 50 الف طنا من هذه النفايات التي تمثل حاليا مصدر تلوث و ازعاج و كلفة باهظة لديوان التطهير.

تقييم كلفة العناية بالبيئة و تحسين اطار العيش

المشروع	الكلفة السنوية	كلفة 5 سنوات
الاجراءات المؤسساتية و التشريعية	1 مليون دينار	5 مليون دينار
100 خبير مراقب عل خمس سنوات	300 الف دينار	1,5 مليون دينار
20مخبر متنقل و مجهز بكل الامكانات التقنية للمراقبة الحينية	2 مليون د	10 مليون د
توفير كل وسائل العمل العصرية للخبراء المراقبين في المجال البيئي	250 الف د	1,25 مليون د
دورات تكوين مستمرة	150 الف د	750 الف د
انجاز 3 مراكز للبحث في مجالات الطاقات المتجددة و البديلة و تثمين النفايات و التقنيات النظيفة في المجال الصناعي	3 مليون د	15 مليون د
انجاز منظومة معلوماتية للنسيج الصناعي الملوث لأحكام مراقبته و معرفة تطوره	500 الف د	500 الف د
اقناء 200 شاحنة خاصة بنقل النفايات، و 300 جرار للبلديات الصغرى و المجالس القروية لمساعدتها على معالجة مشكل النفايات	6,4 مليون د	32 مليون د
انجاز 9 مصبات مراقبة وقتية بالتجمعات الكبرى	12 مليون د	36 مليون د

فتح وقتي لمركز جرادو للنفايات الصناعية و الخطرة مع الاخذ بعين الاعتبار واقع الاهالي، للسيطرة على النفايات الصناعية و معالجتها الى حين البحث عن موقع جديد تتوفر شروط السلامة و البيئة و البعد عن السكان5 مليون د 50 مليون د

تهيئة المصبات بكل البلديات 2,5 مليون د 12,5 مليون د

اعادة تنشيط مجال جمع النفايات البلاستيكية و دعم الرسكلة المعدة للتصدير 2 مليون د 10 مليون د

التشجيع غلى استعمال الورق و السعف و غيرها من المواد المحلية 5 مليون د 25 مليون د

انجاز 50 محطة تطهير على خمس سنوات 80 مليون د 400 مليون د

تهيئة15 محطة تطهير بالمدن الساحلية 12 مليون د 60 مليوم د

انجاز محطة تطهير كبيرة بتونس الغربية 50 مليون د 250 مليون د

انجاز 100 مشروع للتطهير الريفي 20 مليون د 100 مليون د

مد 500 كلم من قنوات التطهير. 5 مليون د 25 مليون د

العمل على استعمال اكثر ما يمكن من المياه المعالجة في النشاط الفلاحي و خاصة بمناطق الوسط و الجنوب 5 مليون د 25 مليون د

انجاز كل التجارب مع شركات الاسمنت لاستغلال الحما الناجم عن محطات التطهير في صناعة الاسمنت 500 الف د 2,5 مليون د

المجموع 209مليون د 1045 مليون د

البرنامج الاجتماعي

-الديمقراطية الاجتماعية-

- **الخطوط التوجيهية**

أ- الحد من البطالة و تحسين القدرة الشرائية للأجراء

ب- ادماج الجهات المهمشة و المقصية في الدورة الاقتصادية

ج - تأمين الخدمات الاجتماعية

د - المراة والطفولة و الشباب

ه- الجالية التونسية بالخارج

- **تقارير**

ا- منظومة التعليم

ب-قطاع الصحة

ج- النقل و البنى التحتية

د- التكوين المهني و التشغيل

ه- التغطية الصحية والصناديق الإجتماعية و نظام التقاعد

و- الطفولة و الشباب و الرياضة

الخطوط التوجيهية

أ- الحد من البطالة و تحسين القدرة الشرائية للأجراء

1- تدخل الدولة المباشر و الفوري عبر المشاريع الكبرى من خلال:

- انجاز الطريق السيارة قابس – راس جدير و الطريق السيارة وادي الزرقة بوسالم – جندوبة و الطريق السيارة القيروان سيدي بوزيد- قفصة- توزر، و الطريق السيارة بوفيشة – زغوان – الفحص – سليانة –الكاف – القصرين – قفصة و الطريق السيارة قابس- قبلي – توزر- نفطة - حزوة

- انجاز طرقات وطنية و جهوية بالمناطق الداخلية لفك عزلتها،

- انجاز المشاريع الكبرى في القطاعات الاستراتيجية كمصفاة لتكرير النفط و مصنع للحديد و الصلب و مصنع للبلور و مصانع للإسمنت تكون موجهة جزئيا او كليا للتصدير،

2- تنظيم دورات تكوينية قطاعية للتأهيل و الادماج المهني لحاملي الشهائد العليا وفق الطلبات الحقيقية لسوق الشغل، بهدف تسهيل ادماجهم في العمل

3- **اعادة النظر في نظام العمل** عبر القطع مع أشكال الاستنزاف والاستغلال المجحف لليد العاملة و ذلك من خلال:

- المرور من نظام 48 ساعة الى نظام 40 ساعة كمرحلة اولى

- المرور تدريجيا في ظرف 4 سنوات لنظام 35 ساعة

4- **اعادة النظر في توزيع توقيت العمل باعتماد مبدا المرونة**

5- تحديد الأجر الأدنى على قاعدة "الحاجيات الاجتماعية" و ليس على قاعدة "الحاجيات الفيزيولوجية"

6- المحافظة – مرحليا- على منظومة الدعم و خاصة دعم المواد الاساسية و المحروقات الى حين فتح حوار وطني حول الموضوع و مراجعة جذرية للأجور،

7- المراجعة الدورية للأجور في اطار تفاوضي بين الاطراف الاجتماعية تكون الدولة فيه حكما و يتم الاخذ بعين الاعتبار لمجمل العناصر المتعلقة بالقدرة الشرائية (الزيادة في الأسعار و تطور الإنتاج و خلق الثروة ...)

8- اقرار منحة بحث عن شغل وفق شروط و اجراءات محددة تهدف الى تحفيز العاطل عن العمل على البحث عن عمل.

9- مراجعة مجلة الشغل بما يضمن حقوق العمال و الاجراء طبقا للتحولات العميقة لسوق الشغل

ب- ادماج الجهات المهمشة و المقصية في الدورة الاقتصادية

- تدخل الدولة بفاعلية في الجهات المهمشة عبر الأشغال العامة لتطوير البنية التحتية و انجاز المشاريع الانتاجية الكبرى
- رسم خارطة تنموية جديدة طبقا لأولويات تقطع مع سلطة القرار المركزي البيروقراطي وتكون أداتها مجالس جهوية منتخبة تتمتع بسلطات واسعة وموازنات مالية مستقلة تجسد اللامركزية.
- الاعتماد على الموارد الطبيعية و الامكانات الذاتية لهذه الجهات
- بعث اقطاب صناعية متخصصة في الجهات ذات الاولوية في التنمية.
- اعتماد نظام الجباية المحلية آلية لضمان استقلالية المجالس الجهوية و المحلية .

ج - الخدمات الاجتماعية

1- التعليم :

- وضع خطة وطنية لإصلاح منظومة التعليم بجميع مستوياته بما يضمن الحق في التعليم العمومي و مجانيته و تحسين جودته
- اعادة هيكلة منظومة التكوين المهني بما يضمن الملاءمة بين الخريجين و الطلبات الحقيقية لسوق الشغل
- تطوير البحث العلمي النظري و التطبيقي بما يضمن مساهمة فعالة للجامعات في تطوير الاقتصاد الوطني
- ربط التعليم و المعرفة و البحث العلمي بقطاع الإنتاج و سوق الشغل
- احداث هيئة وطنية لتجسيم نتائج البحث العلمي

2- الصحة :

- اعطاء الاولوية للصحة الوقائية

- إعادة رسم الخارطة الصحية الوطنية تبعا للاحتياجات الحقيقية للجهات و الاقاليم مع العناية بالموارد البشرية للقطاع (حماية ، تكوين ، رسكلة و تحفيز...)

- اصلاح منظومة الصحة العمومية على المستوى الوطني بشكل يضمن خدمات صحية ذات جودة عالية و قريبة من المواطن

- احداث هيئة وطنية لمراقبة الخدمات الصحية في القطاعين العام و الخاص

3- السكن :

ضمان السكن اللائق لكل عائلة تونسية عبر:

- سن سياسة اقراض تهدف الى التخفيض من فوائض قروض السكن الاجتماعي
- وتأهيل المؤسسات العمومية المعنية لتوفير الاراضي بأسعار تتماشى و القدرة الشرائية للطبقات الشعبية
- سن قوانين خاصة تتعلق بالأراضي المعدة للسكن الاجتماعي
- عدم التفويت في الاراضي الدولية المعدة للسكن للباعثين العقاريين الخواص.
- مقاومة الاحتكار و المضاربة العقارية في مجال السكن

4- النقل :

المراهنة على النقل العمومي كخيار استراتيجي عبر:

- تجديد اسطول النقل العمومي البري و الحديدي

- تطوير البنى التحتية و تطوير الطرقات

- تخصيص ممرات خاصة بالنقل العمومي،

- استعمال تقنيات و تجهيزات مقتصدة للطاقة وغير ملوثة.

5- التغطية الاجتماعية :

- سحب التغطية الاجتماعية على كل الفئات المستثناة من التغطية
- اعادة هيكلة الصناديق الاجتماعية وحصر تدخلها في المجالات التي احدثت من أجلها.

6- التامين على المرض:

اعادة النظر في منظومة التامين على المرض الحالية و ذلك عبر:

- مراجعة نظام التامين على المرض بما يسمح بتحسين الخدمات للمضمونين الاجتماعيين

- ايجاد منظومة خدمات صحية تتعلق بغير المنضوين في الصندوق الوطني للتامين على المرض

7- الرياضة :

- ضبط سياسة رياضية لفائدة الجميع واعتبار الرياضة حقا للجميع،
- اعادة النظر في منظومة النخب و المنتخبات الوطنية و الاطار المسير للجمعيات الرياضية،
- الاهتمام بالرياضة خاصة لدى الاطفال والشباب في المدارس و الجامعات و مؤسسات التكوين المهني و المؤسسات العمومية و المصانع و الاحياء الشعبية.
- مراجعة جذرية لوضعية البنى التحتية الرياضية و خاصة بالجهات الداخلية
- وضع خطة متكاملة للصيانة و المتابعة لحماية التجهيزات الرياضية باعتبارها ممتلكات عمومية
- اعادة النظر في التشريعات المنظمة للجمعيات الرياضية بهدف جعلها فضاءات للتربية و التكوين و العمل و الابداع و التفوق الرياضي.

د - المرأة والطفولة و الشباب

- **المراة:**

1- تفعيل القانون فيما يتعلق بالمساواة في التأجير بين المرأة و الرجل في القطاع الخاص

2- مقاومة كل اشكال العنف ضد المرأة و التميز الجنسي

3- سحب نظام راحة الامومة خالصة الاجر بالقطاع الخاص و على حساب المؤجر

4- احداث راحة ما قبل الولادة (لمدة شهر) بالقطاعين العام و الخاص خالصة الاجر

5- مقاومة ظاهرة الانقطاع المبكر عن التعليم في صفوف الفتيات و خاصة في المدن الداخلية و الارياف

- **الطفولة**

1- اعتبار الطفولة الحلقة الاساسية للمجتمع و مستقبله

2- دعم حقوق الطفل تشريعيا و مؤسساتيا في:

- ✓ الصحة المجانية
- ✓ الغذاء الصحي
- ✓ الترفيه و تنمية الذكاء و التعليم

2 –تعميم رياض الاطفال البلدية في كل المناطق و الاحياء بدعم مالي و تأطيري من الدولة

3 - توحيد الاطار المؤسساتي المشرف على الطفولة

4 – تطوير مجلة الطفل بما يضمن حقوق الطفل وحماية للأجيال القادمة

5 – بعث صندوق خاص بالأجيال القادمة يكون دعامة لها في مجال الصحة و الغذاء والتعليم المجاني

6 – مقاومة كل اشكال التوظيف و استغلال الأطفال سواء كان دينيا او في مجال تشغيل الاطفال

- **الشباب**

1- دعم دور الشباب في كل الجهات و البلديات بالوسائل التكوينية و التثقيفية و الترفيهية اللازمة

2- دعم المنظمات الشبابية المستقلة المدنية

3 دعم الجمعيات الشبابية في كل الاختصاصات و تنظيم الدورات و المهرجانات الشبابية المتخصصة

4- الاهتمام بالشباب و هواياته و توجهاته في كل مراحل الدراسة

5- انجاز مركبات للشباب في كل الجهات

6- تشجيع سياحة الشباب.

7- دعم و تسهيل ربط علاقات خارجية بين شباب الجهات و الدول الصديقة و الشقيقة لكسب الخبرة و تبادل التجارب

ه – الجالية التونسية بالخارج

- ❖ الاهتمام بالجالية التونسية بالخارج باعتبار افرادها مواطنين كاملي الحقوق و عليهم كل الواجبات الموكولة للمواطنين الموجودين على ارض الوطن،و ذلك بالحرص على :

- سلامة كل مواطن بالخارج

- الاهتمام بأوضاع الجالية المهنية و حقوقها الاجتماعية و السهر على توفير تأمينها الصحي و الاجتماعي في كل البلدان الاجنبية ،

- توفير كل الامكانات لتعليم ابناء الجالية اللغة الوطنية و تاريخ البلاد

- تعبئة كل البعثات الدبلوماسية و القنصليات لمتابعة اوضاع الجاليات لحماية افرادها من كل توظيف او تجنيد ارهابي

- ❖ مراجعة الاطار القانوني لتسهيل عودة الجالية و حثها على الاستثمار في البلاد خاصة في مناطقها لمساعدة الدولة على تنفيذ برامجها التنموية الجهوية
- ❖ الاهتمام بالكفاءات الوطنية بالمهجر و الطلبة الدارسين بالخارج، و العمل على ضمان عودتهم للوطن للاستفادة من خبراتهم و كفاءاتهم التكنولوجية و التقنية
- ❖ وضع بنك معلومات حولهم للاستفادة من كفاءاتهم في مجال التعليم العالي و البحث العلمي و الاستثمار

تقارير

منظومة التعليم

توطئة:

تمثل منظومة التعليم المرآة العاكسة لأي مجتمع، فهي المحرار الذي تقاس به درجة تطور المجتمعات و قدرتها على الانتاج و الخلق و الابداع العلمي و التقني و الثقافي.

كما تمثل المنظومة التعليمية الفضاء الذي تربى فيه الاجيال و تتعلم مبادئ الحرية و الوطنية و الانتماء و الديمقراطية و التعايش و الاختلاف و غيرها من المبادئ الانسانية الكونية.

فنهاية الرسالة التربوية و التعليمية في اي منظومة هي تكوين انسان مؤمن بالمدنية و متشبع بمبادئ المواطنة بما تعنيه من حقوق و واجبات.

و لكن هل حققت المنظومة التعليمية في تونس خاصة خلال العشرين سنة التي مضت هذه الاهداف و هل اشتملت على هذه المضامين؟ ام ان نظام بن علي كرس كل جهوده لتدمير ممنهج للمنظومة التربوية؟

و عندما نتحدث عن منظومة التعليم عن قطاع التعليم لأننا نرى ان التعليم ليس مجرد اقسام و مدرسين يلقنون التلاميذ العلم بل هو منظومة متكاملة تتدخل فيها اطراف متعددة و اهداف متنوعة و مصالح مختلفة، لذلك فان المقاربة في مجال التربية و التعليم يجب ان تكون مقاربة متكاملة و متشاركة مع كل الفاعلين في المنظومة التربوية و التعليمية من العائلة و المربي و الاداري و و الدولة و المجتمع المدني و الفاعلين الاقتصاديين و الاجتماعيين و المثقفين . بعبارة اعم المنظومة التربوية بالنسبة للجبهة الشعبية شان عام يهم الجميع.

1 - واقع منظومة التعليم

1 – 1 – التعليم الابتدائي والاعدادي و الثانوي

وفق الاحصائيات الرسمية، يبلغ عدد التلاميذ بالمرحلة الابتدائية و الاعدادية و الثانوية خلال السنة الدراسية 2014 – 2015 حوالي 2 ملون و 47 الف تلميذة و تلميذ يمثل الاناث حوالي61 بالمائة و الذكور 39 بالمائة.

و يتوزع التلاميذ وفق مراحل التعليم الثلاث كالآتي:

- مليون و 30 الف تلميذ بالتعليم الابتدائي
- 480 الف تلميذ بالتعليم الاعدادي
- 445 الف تلميذ بالتعليم الثانوي

و بناء على ما تقدم، يمثل عدد التلاميذ حوالي 20 بالمائة من مجموع السكان و تبلغ تبعا لذلك نسبة التمدرس على المستوى الوطني حوالي 74 بالمائة، و لكنها تختلف من منطقة الى منطقة حيث تكون مرتفعة و تصل الى 90 بالمائة في المدن و تنخفض الى ما تحت 50 بالمائة في الارياف و القرى الداخلية لأسباب اقتصادية و اجتماعية و عدم توفر البنى التحتية الدنيا للتعلم.

و يؤمن تدريس هذا الجيل:

- ✓ **63 الف معلم**
- ✓ **77800 استاذ**
- ✓ **40 الف موظف**

و يبلغ عدد المؤسسات التربوية حوالي 6050 مؤسسة منها:

- **4562 مدرسة ابتدائية**
- **1489 مدرسة اعدادية و معهد ثانوي، منها 24 مدرسة اعدادية نموذجية و 14 معهد نموذجي**

كما تطور خلال سنوات 2000 التعليم الابتدائي الخاص، حيث بلغ عدد مؤسسات التعليم الخاص لهذا الصنف 155 مؤسسة، تدرس حوالي 34 الف تلميذ و تشغل حولي 2700 مدرسة ومدرس نسبة 90 بالمائة منهم من النساء ، تحتكر تونس العاصمة لوحدها 75 مؤسسة يؤمها حوالي 21 الف تلميذ،

و انحصر هذا النوع من التعليم الابتدائي الخاص في البداية عند العائلات الميسورة، ليتحول تدريجيا لبعض الطبقات الوسطى في اطار التقليد او الوجاهة الاجتماعية، ليصبح هروبا من التعليم العمومي الذي تدنت خدماته بتخلي الدولة عن تمويله.

اما التعليم الاعدادي و الثانوي، فهو غير جديد على منظومتنا التعليمية، حيث يرجع تاريخ احداث المعاهد الثانوية الخاصة الى السبعينات، و شهد هذا القطاع تعرجات في مساره وفق التحولات الهيكلية التي مرت بها المنظومة التعليمية في تونس، و لكنه رغم كل الصعوبات بقي يمثل ثقلا في التعليم الخاص، اذ تنشط في هذا القطاع 300 مؤسسة تعليمية تحتضن حوالي 65 الف تلميذ و يشغل:

- ✓ حوالي 7500 استاذ اغلبهم من التعليم العمومي
- ✓ و 2500 اطار تربوي و اداري

اما بالنسبة للمؤشرات التربوية و التعليمية بتونس فهي تتلخص فيما يلي:

- معدل التلاميذ في القسم الواحد 33,8 اي قرابة 34 تلميذ في القسم الواحد، و هو اكثر من مرة و نصف المعدل العالمي (13 – 15 تلميذ بالقسم)
- معلم لكل 28 تلميذ في الابتدائي و استاد لكل 24 تلميذ في الثانوي و هو اكثر من المعدل العالمي في الميدان
- 0,65 حاسوب بالقسم الواحد اي 0,019 حاسوب للتلميذ و هو مؤشر على تدني استعمال وسائل الاتصال و التكنولوجيا في منظومتنا التعليمية
- موظف لكل 50 تلميذ و يعكس تضخم الجهاز الاداري بالمنظومة التعليمية مقابل نقص فادح في الاطار التدريسي

و بناء على ما تقدم، يظهر جليا تدني كل المؤشرات التربوية مما يؤكد على تدهور خطير للمنظومة ككل و خاصة المتعلقة بالإمكانات المادية و البشرية و اللوجستية و وسائل الاتصال و الولوج للتكنولوجيا، مما حول التعليم الى مجرد آلة لإنتاج الجهل و البطالة في ظل نظام استبدادي فاسد.

1-2- التعليم العالي

يبلغ عدد مؤسسات التعليم العالي في تونس حوالي 196 مؤسسة موزعة على 13 جامعة و منتشرة في كامل تراب البلاد، و يبلغ عدد الطلبة في كل هذه المؤسسات الجامعية حوالي 490 الف، 3 بالمائة منها فقط يدرس بكليات الطب و الصيدلة و مدارس المهندسين، اما البقية فيغلب عليها طابع العلوم الانسانية و اللغات و الاقتصاد و التصرف و مئات الشعب و الاختصاصات الغريبة على الطلبات الحقيقية لسوق الشغل.

و يدرس و يؤطر هذا العدد الهام من الطلبة حوالي 23000 مدرس من مساعد و استاذ مساعد و استاذ محاضر و استاذ تعليم عالي ، 19000 مرسمين و 4000 من المتعاقدين، دون ان ننسى المئات من المتعاونين (Vacataires)

كما تطور التعليم الجامعي الخاص، حيث بلغ عدد المؤسسات الخاصة حوالي 54 يؤمها حوالي 26000 طالب منهم 40 بالمائة اجانب و بالخصوص من افريقيا.

كما تشتمل منظومة التعليم العالي على عدد من المؤسسات المرتبطة اشرافا و تكوينا ببعض وزارات التنمية مثل مدارس الفلاحة و مدارس الاتصالات و معهد الشغل و المدرسة الوطنيية للإدارة

و ان تميزت الجامعة التونسية في السابق و خاصة خلال السبعينات و بداية الثمانينات بالجدية و عمق التعليم و ارتباطه بالطلبات الحقيقية للبلاد و للاقتصاد و لسوق الشغل، فان هذا التعليم العالي و بعد 1990 تحول الى فضاءات لتخريج المعطلين عن العمل من خلال الاصلاحات الهيكلية التي شرع في تطبيقها من اجل اخراج الجامعة من البعد الوطني التنموي و ابعاد الطلبة عن الشأن العام حتى على مستوى مساهمتهم في الانتاج.

و لعل منظومة إمد (اجازة – ماجستير – دكتورا) و ما تضمنته سنوات الدراسة في ظل هذه المنظومة من طرق تعليم و مواد تدريس و توقيت ، اضافة الى تدني الامكانات المادية و البشرية و اللوجستية للتعليم العالي ، تمثل النكبة الحقيقية للتعليم العالي في تونس.

كما ساهمت هذه المنظومة في الرفع من بطالة اصحاب الشهائد الجامعية المعطلين عن العمل انطلاقا من عدم تطابق الشعب المدرسة ضمن منظومة امد مع الطلبات الحقيقية لسوق الشغل و تحولاته الهيكلية و التقنية و التكنولوجية.

فأصبحت المنحة الطالبية استثناء بعدما كانت حقا، و تحول السكن الجامعي الى منة لمدة عام، مما افرغ الجامعة من الطلبة و تدنت نسبة الترسيم الى حدود 34 بالمائة من جملة الطلبة المخول لهم الدخول اليها، نظرا لان التعليم العالي بهذه المواصفات اصبح للذين لهم المال فقط .

تقييم واقع المنظومة التعليمية

الحديث عن المنظومة التربوية امر معقد ومركب، لأنه لا يمكن تناول مشاكل ومعوقات المنظومة التعليمية بمعزل عن الحقل الاجتماعي و السياسي و الثقافي، كما ان المقاربة لمثل هذه المجالات الحيوية تتطلب التشخيص الدقيق و الموضوعي حتى تكون الحلول متناسقة مع طبيعة الاشكاليات و تتوخى اسلوب التدرج من الحلول العاجلة الى الحلول الآجلة و التي تتطلب وقتا و تمويلات و متابعة، فبشكل عام يمكن تلخيص الاشكالات التي تعاني منها المنظومة التعليمية فيما يلي:

1- واقع المنظومة التربوية يعكس المنوال الاقتصادي السائد و القائم على التفاوت بين الجهات و الذي ادى الى تصدع اجتماعي و جهوي

2 – تخلي الدولة عن الدعم المباشر للتعليم مما افقده بعده التربوي و الاجتماعي وهمشه

3- تردي المستوى التعليمي وتدهور جودته

4- قلة التجهيزات ان لم نقل غيابها في المدارس اضافة الى غياب الصيانة

5-اشكاليات هيكلية في المضمون تتلخص في:

- تناقض بين الاهداف المعلنة والواقع والأداء الفعلي (شعارات)

- غياب التخطيط والاستراتيجية المدعومة بتصور ديناميكي للمنظومة التربوية المرتبط بالاستحقاقات و السياسات العامة للبلاد

- كثرة الكتب و المواد مما اثقل كاهل التلميذ المتلقي و دمر المقدرة الشرائية للعائلة

- ظاهرة التلقين و الحشو و غياب البعد التجريدي و التطبيقي

- تهميش مواد تعليمية مقابل مواد اخرى مما افرز خللا في تكوين التلاميذ و خاصة في مجال الانسانيات مما دمر ملكات التفكير الجدلي و العقلاني لدى غالبية التلاميذ و ابعدهم تماما عن الاهتمام بالشأن العام و تحولت المواد العلمية الى دروس تلقين النظريات مجردة بدون بعد تطبيقي، مما حول نظرة التلميذ و حتى الطالب الى العلوم على انها الابهار او قريبة من منطق السحر، وهو ما بفسر انتشار الفكر الظلامي و الوهابي في كليات العلوم و مدارس المهندسين

- تدني المستوى البيداغوجي للاطار التربوي بسبب طرق الانتداب(الكاباس) و قلة برامج التكوين و الرسكلة

- غلبة نزعة بيداغوجيا النجاح على بيداغوجيا الجدارة، مما اضعف من قيمة الامتحانات الوطنية و بالتالي تدني مستوى الشهادات العلمية الوطنية(امتحان السادسة اختياري- و كذلك التاسعة- احتساب 25 بالمائة من المعدل السنوي في امتحان البكالوريا .....)

6 – غياب العلاقة بين التعليم و سوق الشغل و التي تتلخص في:

- غياب الربط بين منظومات التعليم و التكوين والتشغيل

- غياب الانفتاح والشراكة بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الاقتصادية

- غياب المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة في الحقل التعليمي بكل مراحله ، من حيث تمويل البحث العلمي و الاحاطة بالمؤسسات التعليمية و توفير منح دراسة بالخارج للطلبة المتفوقين و غيرها من المبادرات التي يتطلبها اي نظام تربوي جيد و مساهم في التنمية

و لقد كان لكل هذه الاشكالات الهيكلية و المضامينية التي تعاني منها المنظومة التربوية، انعكاسات و نتائج مباشرة و كارثية اهمها:

- تدني المستوى العام للتعليم و تنامي ظاهرة الفشل المدرسي
- انهيار القيم العامة للتعليم و خاصة الاحترام والتواصل بين الفاعلين في المنظومة التربوية (ادارة ,اساتذة , اساتذة تلاميذ ,اساتذة /اولياء, اهتراء صورة المربي والمدرسة .
- تنامي ظاهرة العنف المدرسي
- ارتفاع معدلات الانقطاع الارادي المبكر و الذي وصل سنة 2013 – 2014 الى حوالي 120 الف حالة مما يمثل 6,5 بالمائة من المجموع العام للتلاميذ
- تفشي ظواهر الدروس الخصوصية و الفساد و الرشوة في كامل مفاصل العملية التربوية
- انتشار البطالة و انسداد الآفاق لدى الشباب، مما افقد التعليم قيمته الاجتماعية و حوله الى ملجئ لمن لا حل له

المقترحات و الاجراءات و الحلول

بعد عرض كل المعطيات حول المنظومة التربوية و محاولة تشخيص واقعها بشكل معمق و موضوعي، و من خلال تقييمها و كل المكونات الممثلة فيها و العناصر المرتبطة بها، و انطلاقا من ايمان الجبهة الشعبية بان المنظومة التربوية تعد المرآة العاكسة لطبيعة المجتمع ومستوى تطوره البشري والعلمي و الثقافي، فإننا نعتبر ان اصلاح المنظومة التربوية اولوية مطلقة و محورا مركزيا في برنامج الجبهة الانتخابي،

كما تعتبر الجبهة الشعبية ان الحلول الترقيعية و القرارات المسقطة او الشعبوية لا يمكنها تحقيق اصلاح حقيقي لهذه المنظومة.

لذلك ونظرا لتشابك المنظومة و مجمل المتدخلين فيها ، فاننا نرى ان الحلول يجب ان تكون على مستويين متلازمين،:

- الاول عاجل و يتعلق بتحسين البنية و الامكانات البشرية و المادية للمنظومة التربوية،
- و المستوى الثاني يتعلق بالبعد الاصلاحي العميق و الجذري للمنظومة.

1- الاجراءات العاجلة

تتمحور هذه الاجراءات في برنامج متكامل يمتد على خمس سنوات و يتركز على:

- ✓ اقرار اجراء يتعلق باعتبار المؤسسات التربوية مؤسسات بإمكانها التصرف في الاموال و القيام بالأشغال اللازمة لصيانتها او توسيعها او تطويرها بدون الرجوع للوزارة،
- ✓ تحسين البنية التحتية للمدراس الابتدائية و الاعدادية و و مؤسسات التعليم العالي من خلال:

- تهيئة و تجهيز 800 مدرسة ابتدائية كل سنة مع الانطلاق بالمدارس الريفية و المدارس الموجودة بالمناطق الداخلية و النائية
- تهيئة و اصلاح و تجهيز300 معهد و مدرسة اعدادية كل سنة
- الشروع في التخفيض من عدد التلاميذ بالقسم الواحد في جميع المراحل تدريجيا و على امتداد خمس سنوات للوصول الى مستوى 16 – او 18 تلميذ في القسم على المستوى الوطني
- توفير قاعات مراجعة مهيئة و بها كل الوسائل المساعدة على الدراسة بكل المعاهد الثانوية كمرحلة اولى (2015 و 2016) و تعميم هذا الاجراء فيما بعد على المدارس الاعدادية خلال السنوات الثلاث الموالية
- حماية المؤسسات التربوية بكل الوسائل لمنع الاعتداء على حرمتها و حرمة الاطار التربوي حماية للتلاميذ (بنار اسوار و تركيز ابواب و اعوان مراقبة)
- التخلي عن مبدا الكراء لمؤسسات التعليم العالي و الشروع الفعلي لبناء مقرات جديدة لكل المؤسسات التي هي في وضع كراء
- تهيئة الكليات و المدارس العليا التي بدأت تتقادم بناءاتها و توسيعها وفق المواصفات العالمية في المجال
- توسيع قاعدة التمتع بالمنحة الجامعية و الترفيع في قيمتها من خلال تغيير شروط التمتع بها، وفق تطور مؤشرات الاسعار و الدخل و نسب التضخم
- تمديد مدة السكن الجامعي الى 4 سنوات لكل الطلبة و الطالبات من خلال الاستثمار الجدي للدولة في مجال السكن الجامعي
- تقريب السكن الجامعي من المدن الجامعية للتقليص من مدة النقل و كلفته

- ✓ تطوير الامكانات اللوجستية بالمدارس و المعاهد و الكليات من خلال:

- بناء مكتبات تحتوي على كل الكتب العلمية و الادبية و الثقافية التي لها علاقة بالبرامج التعليمية

- ربط كل المؤسسات التربوية بشبكة الانترونات و توفير الحواسيب وفق اعداد تجعل المؤشر يصل في غضون خمس سنوات الى 2.5 حاسوب بكل قسم
- الشروع في تنفيذ التعليم بواسطة وسائل الاتصال الحديثة للتخلي التدريجي عن التعليم الورقي و للتخفيف تدريجيا عن التلميذ من حمل الكراسات و الكتب، والمساهمة في حماية المقدرة الشرائية للعائلة
- تطوير و تجهيز مخابر الدراسة و البحث بمؤسسات التعليم العالي العلمية و التقنية للرفع من القيمة التطبيقية للشهادات الجامعية و ربطها بالواقع الاقتصادي من خلال شراكة مع المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة

2 – الحلول الآجلة:

هذه الحلول تتمحور حول:

- تأسيس **مجلس اعلى للتربية و التعليم** يكون هيكلا مستقلا مهمته تحديد السياسات العامة للمنظومة التربوية و اهدافها و برامجها و آليات تنفيذها و يكون ممثلا من كل الفاعلين و المتدخلين في الشأن التربوي و التعليمي
- تكليف هذا المجلس اولا بفتح حوار وطني شامل حول المنظومة التربوية و اقرار برنامج متكامل لإصلاحها هيكليا و مضامينيا و تحديد الاهداف العامة من المنظومة بكاملها
- اعداد البرامج و الخطط و الاجراءات التطبيقية لتنفيذ هذا البرنامج و تحديد كلفته على مراحل
- القيام باصلاح كل المؤسسات المرتبطة بالمنظومة التعليمية بشكل يجعلها قادرة على المساهمة في الاصلاح الشامل

تقييم كلفة الاجراءات و الحلول لإصلاح المنظومة التربوية

الاجراءات و الاشغال	الكلفة السنوية	الكلفة في خمس سنوات
1 – تهيئة 800 مدرسة ابتدائية كل سنة	80 مليون دينار	400مليون دينار
2 - تهيئة و اصلاح و تجهيز300 معهد و مدرسة اعدادية	90 مليون دينار	450 مليون دينار
3 – التخفيض في عدد التلاميذ بالقسم على مراحل	48 مليون دينار	240 مليون دينار
4 – تعميم قاعات المراجعة بالمعاهد و المدارس الاعدادية (200 قاعة كل سنة)	4 مليون دينار	20 مليون دينار
5 -حماية المؤسسات التربوية	20 مليون دينار	100 مليون دينار
6 - بناء مقرات جديدة لكل المؤسسات التي هي في وضع كراء(30 مؤسسة بمعدل 6 مؤسسات كل سنة)	60 مليون دينار	300 مليون دينار
7 – توسيع قاعدة التمتع بالمنحة الجامعية و الترفيع فيها	15 مليون دينار	75 مليون دينار
8 – تمديد فترة السكن لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات	56 مليون دينار	280 مليون دينار
9 – مكتبات بكل المؤسسات التربوية بمعدل 500 كل سنة	10 مليون دينار	50 مليون دينار
10 - ربط كل المؤسسات التربوية بشبكة الانترونات و توفير الحواسيب	36 مليون دينار	180 مليون دينار
11- التعليم بواسطة وسائل الاتصال الحديثة	50 مليون دينار	250 مليون دينار
12 - تطوير و تجهيز مخابر الدراسة و البحث بمؤسسات التعليم العالي	20 مليون دينار	100 مليون دينار
13 - تأسيس **مجلس اعلى للتربية و التعليم**	1 مليون دينار	5 مليون دينار
14 – حوار وطني حول المنظومة التعليمية	5 مليون دينار	
15 اعداد البرامج لاصلاح المنظومة	5 مليون دينار	
16 – اصلاح المؤسسات المرتبطة بالمنظومة التعليمية	2 مليون دينار	10 مليون دينار
الكلفة الجملية لاصلاح المنظومة التعليمية على المستوى العاجل و الآجل	**492 مليون دينار**	**2410 مليون دينار**

قطاع الصحة

توطئة :

لا يختلف اثنان في تونس على ان قطاع الصحة و خاصة العمومي منه يمثل احدى اهم الاخفاقات و الفشل الكبير لمنظومة الحكم طيلة اكثر من 30 عاما، و ذلك كسبب مباشر لتخلي الدولة عن دورها و مسؤوليتها في توفير الامكانات اللازمة للقطاع و جعله في مستوى تضحيات الكادحين بهذه البلاد.

فكان ان انتشرت مؤسسات الصحة الخاصة من عيادات و مصحات و مخابر تحاليل و تحول المريض الى حريف و ارتفعت بذلك تكلفة العلاج، و هو ما كرس خلال العشرة سنوات الاخيرة الصحة ذات السرعات المتعددة.

و قبل الدخول في تقييم واقع قطاع الصحة في تونس و تقديم الحلول و الاصلاحات اللازمة للرفع من مستوى الخدمات الصحية العمومية المقدمة للمواطن، فانه وجب تقديم واقع الخارطة الصحية بالبلاد، و المؤشرات المرتبطة بها.

1- واقع الخارطة الصحية بتونس

تتكون الخارطة الصحية في تونس من ثلاث اقطاب جامعية:

- ✓ الشمال بتونس الكبرى
- ✓ الوسط بسوسة و المنستير
- ✓ الجنوب بصفاقس

كما تم تقسيم المؤسسات الصحية العمومية الى ثلاث خطوط:

- ❖ الخط الاول: و يتكون من مراكز الصحة الاساسية و المستشفيات المحلية
- ❖ الخط الثاني: و يتكون من المستشفيات الجهوية و التي في الغالب تجد نفسها تقوم بمهام الخط الاول نظرا لافتقار مراكز الصحة الاساسية و المستشفيات المحلية لأبسط الامكانات و الاطار الطبي الواجب توفره لتقديم ابسط الخدمات للمواطنين
- ❖ الخط الثالث: و يتكون من المستشفيات الجامعية ى بعض الولايات و التي بقيت حكرا على بعض الجهات فقط.

1-1 – التقسيم الجغرافي و السكاني للأقطاب الجامعية الطبية

- ➢ يشمل القطب الجامعي الطبي للمنطقة الشمالية كل من ولايات تونس الكبرى و نابل و بنزرت و زغوان و جندوبة و الكاف و باجة و

سليانة. و يغطي هذا القطب الشمالي 18,6 بالمائة من المساحة الجملية للبلاد و به 48,6 من اجمالي السكان على المستوى الوطني

- يشمل القطب الجامعي الطبي بالوسط كل من ولايات سوسة و المنستير و المهدية و القيروان و القصرين ، و يغطي حوالي 14 بالمائة من المساحة الجملية للبلاد، و يسكنه حوالي 23,9 بالمائة من اجمالي السكان
- يشمل القطب الجامعي الطبي بالجنوب كل من ولايات صفاقس و سيدي بوزيد و قفصة و توزر و قابس و قبلي و مدنين و تطاوين، و يغطي هذا القطب حوالي 67,37 بالمائة من المساحة الجملية للبلاد و يسكنه حوالي 27,5 بالمائة من اجمالي السكان على المستوى الوطني

و تتوزع المؤسسات الصحية وفق هذه الاقطاب الجامعية الطبية الثلاث حسب الجدول التالي:

	مستشفى جامعي	مستشفى جهوي	مستشفى محلي	المجموع
الشمال	18	16	39	73
الوسط	4	5	38	47
الجنوب	2	15	32	49
المجموع	24	36	109	169

و بناء على هذا الجدول، يتبين ان 75 بالمائة من المستشفيات الجامعية موجودة بالقطب الجامعي الشمالي رغم انه لا يسكنه سوى 48 بالمائة من مجموع السكان على المستوى الوطني، في حين ان 52 بالمائة من السكان موضوع على ذمتهم 6 مستشفيات جامعية فقط، مما يؤكد انخرام التوازن في الخارطة الصحية بالبلاد.

و رغم ارتفاع عدد المستشفيات المحلية بالقطبين الجامعيين الوسط و الجنوب (70 مستشفى) الا ان افتقارها لأبسط الامكانات المادية و البشرية يجعلها غير قادرة على تقديم خدمات صحية دنيا للمواطنين بهذه المناطق.

1- 2 – مؤشرات الخارطة الصحية في تونس

- المؤشر المرتبط بالأسرة:

يبلغ عدد الاسرة بالمؤسسات الصحية العمومية حوالي 20 الف سرير، مما يعطي مؤشرا وطنيا بحوالي 183 سرير لكل 100 الف ساكن، و هو مؤشر ضعيف جدا بالمقارنة مع المؤشر العالمي في المجال و الذي يفوق 400 سرير لكل 100 الف ساكن.

و لكن توزيع الاسرة الاستشفائية ليس متكافئا بين الاقطاب الجامعية الطبية الثلاث حيث يبلغ المؤشر بالقطب الطبي بالشمال حوالي 194 سرير لكل 100 الف ساكن اي وجود حوالي 10250 سرير، في حين يبلغ المؤشر بالوسط و الجنوب تباعا 173 و 174 اي وجود حوالي 4375 سرير بالوسط و حوالي 5350 سرير بالجنوب.

ان تدني هذا المؤشر على المستوى الوطني، يفسر تدني الخدمات الطبية في المستشفيات و خاصة في مجال الاقامة و الاكتظاظ خاصة في المستشفيات الجهوية.

كما بينت كل الدراسات الميدانية بالمستشفيات، ان نسبة استغلال الاسرة بالمستشفيات المحلية تعد ضعيفة جدا حيث لا تتجاوز 20 بالمائة و ذلك بسبب قلة التجهيزات و النقص الفادح في الاطار الطبي و شبه الطبي و خاصة طب الاختصاص مما يجعل الضغط على المستشفيات الجهوية التي لا توجد بالأقطاب الجامعية الطبية.

كما ان هذه النسبة تتراوح بين 86 بالمائة بجندوبة الى 49 بالمائة بقابس بالمستشفيات الجهوية و ذلك وفق ما يتوفر بهذه المؤسسات الصحية الجهوية من امكانات مادية و بشرية.

- التوزيع الجغرافي للمرضى

هل يستفيد كل سكان الولايات المعنية نظريا بالقطب الجامعي الطبي، ام ان الاستفادة تقتصر و بنسبة كبيرة على سكان الولاية المركز المحتضنة للقطب الطبي؟

لقد بينت الدراسات حول هذا الموضوع ما يلي:

- **بالنسبة للقطب الجامعي الطبي بالشمال:**
  - المرضى من تونس الكبرى: 75 بالمائة
  - المرضى من الولايات الاخرى المعنية بالقطب: 19,6 بالمائة
  - المرضى من الجنوب:4,3 بالمائة
  - المرضى من الوسط : 0,9 بالمائة
- **بالنسبة للقطب الجامعي الطبي بالوسط**
  - المرضى من سوسة: 31,2 بالمائة

- المرضى من المنستير: 45,6 بالمائة
- المرضى من الولايات الاخرى المعنية بالقطب: 12,4 بالمائة
- المرضى من الشمال: 2,7 بالمائة
- المرضى من الجنوب: 8,2 بالمائة

○ **بالنسبة للقطب الجامعي الطبي بالجنوب:**

- المرضى من صفاقس: 80,9 بالمائة
- المرضى من مناطق الجنوب: 14,4 بالمائة
- المرضى من الشمال: 0,4 بالمائة
- المرضى من الوسط: 2,3 بالمائة

و بناء على هذه المعطيات يتبين بان المرضى الاكثر استفادة من الاقطاب الجامعية الطبية هم سكان المدن المحتضنة لهذه الاقطاب، و ذلك راجع لبعد المسافات الفاصلة بين الولايات و الجهات الداخلية و مكان القطب و خاصة بمناطق الجنوب، اضافة الى ارتفاع كلفة التنقل لدى غالبية الطبقات الشعبية الوسطى بالمناطق الداخلية و خاصة مناطق الشمال الغربي و الجنوب الغربي و الجنوب الشرقي.

- مؤشر الاطباء (الطب العام)

يعتبر هذا المؤشر الاكثر تعبيرا عن مدى فاعلية و مردودية الخدمات الصحية العمومية، و من خلال التشخيص الدقيق لواقع الاطار الطبي بالمؤسسات الصحية العمومية، تبين ان المؤشر المرتبط بالأطباء يساوي على المستوى الوطني 7,26 طبيب لكل 10آلاف ساكن.

و لكنه يساوي 7,5 طبيب لكل 10 آلاف ساكن بالشمال و 7,63 بالوسط و 6,17 بالجنوب، مما يعني ان القطب الجامعي الطبي بصفاقس يشكو نقصا في الاطباء سواء في الطب العام او الاختصاص، و لقد تم تقييم هذا النقص بحوالي 140 طبيب عام و حوالي 65 طبيب اختصاص لتلتحق صفاقس بالمعدل الوطني الذي في حد ذاته يعتبر بعيدا عن المؤشرات العالمية و خاصة معايير المنظمة الدولية للصحة التي تؤكد على ان يكون هذا المؤشر بين 12 و 15 طبيب لكل 10 آلاف ساكن.

و لكن هذا المعدل الوطني لا يجب ان يحجب علينا، ان المؤشر يصل الى 4 اطباء لكل 10 آلاف ساكن بالمناطق غير الجامعية، و هو ما يجعل هذه المناطق تعاني بشكل مزدوج في المجال الصحي: نقص في الاطباء و التجهيزات و الاسرة.

كما ان لهذا النقص في الاطار الطبي انعكاسات مباشرة على حجم العمل بالنسبة للأطباء بالمناطق الداخلية حيث ان هؤلاء يبذلون جهدا مضاعفا بالمقارنة بزملائهم بتونس الكبرى و المدن الجامعية.

فاذا كان الطبيب العام بتونس الكبرى لا يتجاوز عيادة 25 مريض في اليوم، فان زميله في المدن الداخلية يصل الى عيادة 40 و حتى 45 مريض.

- مؤشر طب الاختصاص

يمثل طب الاختصاص نقطة الضعف الاساسية في المنظومة الصحية العمومية من حيث العدد و التوزيع الجغرافي، حيث يتركز وجودهم في المدن الكبرى و يتقلص الى الصفر بالمناطق الداخلية و خاصة بالمستشفيات المحلية.

لذلك يساوي المؤشر الوطني حوالي **1,5 طبيب اختصاص لكل 10 آلاف ساكن** و هو معدل بعيد عن المعايير الدولية التي تتمحور حول **4 الى 6 طبيب اختصاص لكل 10 آلاف ساكن.**

و لكن هذا المؤشر يصل الى حوالي **0,75 طبيب اختصاص لكل 10** آلاف ساكن في ولايات قفصة و باجة و جندوبة و القيروان و القصرين و قبلي و تطاوين و الكاف و نابل و سليانة.

- مؤشر الصيادلة

يمثل الصيادلة و خاصة الصيادلة البيولوجيون الحلقة الاضعف في المؤسسات الصحية العمومية، حيث يشهد القطاع العمومي فقرا كبيرا للصيادلة لعزوف الخريجين عن العمل بالمؤسسات العمومية الصحية امام اغراءات الانتصاب للحساب الخاص و فتح الصيدليات. و هو ما جعل المؤشر الوطني يعبر عن هذا الوضع حيث يساوي صيدلي واحد لكل 34 الف ساكن و بصل هذا المؤشر الى صيدلي لكل 50 الف ساكن ببنزرت وصيدلي لكل 62 الف ساكن بقبلي و تطاوين، و لكن يبلغ هذا المؤشر صيدلي لكل 12500 ساكن بالمنستير و هو مرتبط بوجود الكلية الوحيدة للصيدلة على المستوى الوطني. وهو قريب من المؤشر العالمي الذي يساوي صيدلي لكل 14500 ساكن.

3 – القطاع الصحي الخاص

امام تراجع الدولة عن دورها المحوري في تمويل القطاع الصحي العمومي مما تسبب في تدهور امكاناته المادية و البشرية و تدني خدمات، تطور بالمقابل القطاع الصحي الخاص بشكل كبير و خاصة خلال العشرين سنة الاخيرة، و يمكن ابراز هذا التطور من خلال وجود:

- 105 مصحة طبية خاصة توفر حوالي 2700 سرير
- 1000 عيادة خاصة لطب الاسنان
- 4900 عيادة طبية عام و اختصاص
- 1400 صيدلية
- 200 مخبر تحاليل طبية
- 110 مخبر تصوير بالاشعة
- 100 مركز لتغيير الدم

و يشغل هذا القطاع حوالي 30 الف اطار طبي و شبه طبي و اعوان

كما تطور الطب الاستشفائي و العلاج الطبيعي بمياه البحر thalassothérapie و الذي اصبح يمثل وجهة سياحية كبرى للبلاد حيث وصل عدد الزائرين لهذا المجال الصحي حوالي 150 الف، و يشتمل على حوالي 30 مؤسسة صحية سياحية تتمتع بأرقى التجهيزات و وسائل العلاج.

و رغم هذا التطور فان قطاع الصحة العمومي مازال هو الاصل و خاصة في المناطق الداخلية التي تفتقر لمؤسسات صحية خاصة ، اذ تتمركز 80 بالمائة من الاستثمارات الخاصة في مجال الصحة في تونس الكبرى و بعض المدن الكبرى الاخرى مثل سوسة و صفاقس خاصة.

و لقد تم احتكار هذا القطاع خاصة في الفترة الاخيرة من طرف اشقائنا الليبيين و الجزائريين مما يمكن ان يجعله مهما في المستقبل على مستوى تصدير الخبرات و الخدمات الصحية المتطورة.

4 – تقييم الخارطة الصحية الوطنية

ان التشخيص الدقيق الذي اوردناه يكشف عن التخريب الممنهج الذي تعرض له قطاع الصحة طيلة السنوات الفارطة، من حيث البنية التحتية و الاطار الطبي و شبه الطبي و التجهيزات و غيرها من مكونات المنظومة الصحية.

و لقد كان من نتائج هذا التخريب، نمو قطاع خاص مستفيدا من هذا التدهور، و لكنه اي القطاع الخاص حول الصحة الى سلعة، و حول المريض الى حريف و دخلنا مرحلة رسملة الصحة في اطار نظام شامل لرسملة الخدمات العامة تحت غطاء المردودية و النجاعة.

و للوصول الى هذا الوضع، تراجع تدخل الدولة في تمويل قطاع الصحة العمومية، بل الاخطر هو استغلال موارد الصناديق المخصصة في الاصل للتقاعد و التغطية الاجتماعية في تمويل ما تبقى من القطاع، مما خرب الصحة و افلس الصناديق في نفس الوقت.

ان اصلاح المنظومة الصحية ليس ترفا و لا هو من باب المزايدة السياسية الانتخابية، بل انه من ضرورات بناء دولة مدنية تحترم مواطنيها و تلتزم بحماية صحتهم وتوفير شروط الخدمات الصحية الجيدة من مستشفيات و مخابر و صيدليات و دواء و اطار طبي و شبه الطبي و تجهيزات طبية عصرية تجعلهم يشعرون بالفخر للانتماء لهذا الوطن.

من هذه المنطلقات، و ارتباطا بعمقها الاجتماعي و تحالفها العضوي مع الطبقات الشعبية و الوسطى، تقدم الجبهة الشعبية تصورها بالتفصيل لإصلاح المنظومة الصحية كحلقة من حلقات الخدمات العامة الاساسية للدولة دون اسقاط اهمية القطاع الخاص في مجال الصحة و ما يمكن ان يفعله من مساعدة للدولة في هذا المجال اذا فرض عليه ان يتعامل مع الصحة من منطق الخدمة و ليس من منظور السلعة.

5 – الاقتراحات و الحلول:

تطوير المنظومة الصحية العمومية مرتبط بتطوير الابعاد الاربعة المكونة لها و هي:

- البنية التحتية
- التجهيزات
- الاطار الطبي و شبه الطبي
- الاطار التسييري و الاشراف

لذلك لا يمكن النجاح في اي عملية اصلاح للقطاع الصحي بدون اصلاح هذه الابعاد الاربعة.

1 – البنية التحتية

- صيانة و تهيئة كل مراكز الصحة الاساسية و التي يفوق عددها 1800 ، و تشمل الاشغال كل ما من شانه ان يجعل هذه المراكز قادرة على تقديم خدمات صحية اولية لمتساكني المناطق الموجودة بها، و تكون هذه العملية على امتداد خمس سنوات بمعدل 360 مركز كل سنة
- تهيئة كل المستشفيات المحلية 109 بشكل يجعلها قادرة على الايفاء بكل الخدمات الصحية اللازمة لسكان المنطقة البلدية ، و تكون الاشغال على امتداد ثلاث سنوات بمعدل 36 مستشفى محلي كل سنة

- بناء 50 مستشفى محلي بكل المناطق التي يتجاوز عدد سكانها 7000 ساكن و ليس بها مستشفى محلي و ينجز هذا المشروع على 5 سنوات بمعدل 10 كل سنة
- تحويل 14 مستشفى جهوي الى مستشفيات جامعية بكل من : نابل و بنزرت و المهدية و جندوبة و سليانة و باجة و القصرين و قابس و قفصة و سيدي بوزيد و القيروان مدنين زغوان و قبلي، و يكون ذلك على امتداد 5 سنوات،
- بناء مستشفى جامعي جديد بصفاقس
- بناء مركز طبي متكامل لأمراض السرطان بصفاقس
- بناء مستشفى متخصص في جراحة العظام و الكسور بوسط البلاد
- بناء كليتين للطب و كلية للصيدلة و كلية لطب الاسنان بالمناطق الغربية للبلاد خلال الخمس سنوات القادمة

2 – التجهيزات

- تجهيز مراكز الصحة الاساسية بكل الوسائل لتقديم الخدمات الاستعجالية للمواطنين
- تجهيز المستشفيات المحلية التي ليست مجهزة بقاعات للعمليات و التوليد
- تركيز اجهزة و اماكن خاصة بطب الاطفال في كل مستشفى محلي
- دعم المستشفيات المحلية البعيدة عن الاقطاب الجامعية الطبية بسيارات اسعاف اضافية
- تجهيز كل المستشفيات الجهوية بآلات السكانار و تجهيزات طب الاسنان و العيون
- تجهيز اقسام الاستعجالي بالمناطق البلدية بكل الوسائل و سيارات الاسعاف الضرورية لتحسين الخدمات الصحية الاستعجالية
- تجهيز المستشفيات الجهوية بأجهزة تغيير الدم لمرضى الكلى

- **3 الاطار الطبي و شبه الطبي**

للوصول الى معدل عيادة 25 مريض لكل طبيب عام في اليوم ، فانه وجب تدعيم الاطار الطبي و شبه الطبي بكافة المؤسسات الصحية بما يلي:

- ✓ انتداب 800 طبيب طب عام كل سنة منهم 400 طبيب لمراكز الصحة الاساسية لضمان عيادة المرضى بهذه المراكز 3 مرات في الاسبوع على الاقل و 200 طبيب للمستشفيات المحلية و 100 طبيب للمستشفيات الجهوية و 100 طبيب للمستشفيات الجامعية

- ✓ انتداب 200 طبيب اختصاص كل سنة مع سن قانون للخدمة المدنية لأطباء الاختصاص المتخرجين حديثا من طرف البرلمان الجديد يتم بمقتضاه توجيههم للعمل بالمستشفيات العمومية (الداخلية أساسا و حتى الجهات الساحلية التي فيها نقص أيضا) قبل الالتحاق بالقطاع الخاص و ذلك لمدة سنتين مع حوافز معقولة مثل الأجر و المنح و أولوية الانتداب النهائي بالوظيفة العمومية
- ✓ انتداب 1200 ممرضة و ممرض و تقني طبي للمؤسسات الصحية العمومية بهدف تحسين مردودية هذه المؤسسات و لمزيد تطوير الخدمات الصحية
- ✓ انتداب 1000 صيدلي بقطاع الصحة العمومي على امتداد 5 سنوات و ذلك بهدف تطوير الاداء الصحي و ترشيد استهلاك الدواء لدى المؤسسات و المرضى، مع اعطاء كل الامتيازات المادية و العينية اللازمة لهؤلاء الصيادلة لإغرائهم بالعمل في القطاع العمومي

4 – الاطار التسييري و الاشراف

- ✓ إصلاح منظومة التسيير الإداري بالمستشفيات الجهوية التي تتميز بالبيروقراطية établissement public à caractère administratif EPA و تعويضها بمنظومة تسيير أكثر استقلالية و مرونة
- ✓ تقييم منظومة التسيير الحالية للمستشفيات الجامعية التي تعتمد منظومة établissement public de santé EPS و تعويضها بمنظومة تسيير اكثر نجاعة و أكثر فاعلية
- ✓ إصلاح منظومة الأقسام الاستعجالية و بصورة خاصة توفير أطباء مختصين في أقسام الاستعجالي و على عين المكان على مدار الساعة في 5 أو 6 اختصاصات حيوية (القلب. .الجراحة...النساء. .التوليد.. الأطفال.. الإنعاش. .جراحة العظام..)
- ✓ صياغة مقاييس مواصفات يتم اعتمادها مثل عدد الأعوان حسب عدد المرضى و التجهيزات حسب كثافة النشاط و يتم سحبها على مختلف المستشفيات الجامعية و العمل على تحقيقها بصورة تدريجية
- ✓ إيقاف العمل بمنظومة النشاط التكميلي الخاص التي تستنزف المستشفيات الجامعية الطبية و هو ما يمكن من فتح الآفاق لمئات الاطباء الشبان
- ✓ مراجعة شاملة لكل القوانين التي فتحت المؤسسات الصحية العمومية للقطاع الخاص

- ✓ إرساء هيئة وطنية مستقلة لمراقبة جودة الخدمات الصحية على شاكلة الهيئات الموجودة بالعديد من البلدان haute autorité de santé HAS.ORG، و هي هيئة وطنية مستقلة و يتركز عملها على الشفافية و الاستقلالية و المرجعية العلمية و تتمثل وظيفتها في مراقبة مجمل الأنشطة الصحية في القطاع الخاص و العام و التأكد من مطابقتها لمقاييس الجودة و السلامة و العمل على تطويرها حتى تكون في مستوى تلك المقاييس

5 -الاجراءات المتعلقة بالقطاع الصحي الخاص

تدافع الجبهة الشعبية بقوة عن القطاع الصحي العمومي و تعتبره العمود الفقري للقطاع الصحي و المرجع الاستراتيجي و القاطرة للمنظومة الصحية في بلادنا. و لكن تعتبر أن القطاع الصحي الخاص له دور هام في الاستجابة لطلبات عدد من المواطنين كما أن له قدرة تشغيلية مهمة، اضافة الى مساهمته في دفع السياحة الصحية. لذلك تتمحور الاجراءات حول:

1 - العمل على تطوير الخدمات الصحية الموجهة للأجانب (السياحة الصحية) و تحويل تونس إلى قطب صحي عالمي بما يمكن من استيعاب المرضى القادمين من الخارج و يسعى إلى تطوير أعدادهم من 150 الف سنة 2010 إلى 300 ألف في غضون 2019
2 تنظيم القطاع و مراقبته من حيث معاملاته و التزامه بالجباية و نشاطاته
3 إحداث كتابة دولة صلب وزارة الصحة العمومية تعنى بالقطاع الصحي الخاص و إحداث خطة مدير جهوي مساعد للصحة مكلف بالقطاع الخاص جهويا
4 دفع المؤسسات الصحية الخاصة لتحصل على علامات الجودة و المواصفات العالمية حسب جدول زمني بما يمكن من تأهيل تلك المؤسسات في ظرف 5 سنوات
5 إحداث هيئة وطنية للترويج للخدمات الصحية التونسية الموجهة للأجانب

تقييم الكلفة المالية لإصلاح المنظومة الصحية العمومية

الاجراءات و المشاريع	الكلفة السنوية	كلفة 5 سنوات
صيانة و تهيئة كل مراكز الصحة الاساسية و التي يفوق عددها 1800	18 مليون د	90 مليون د
تهيئة كل المستشفيات المحلية 109 على امتداد ثلاث سنوات	9 مليون د	18 مليون د
بناء 50 مستشفى محلي بكل المناطق التي يتجاوز عدد سكانها 7000 ساكن و ليس بها مستشفى محلي و ينجز هذا المشروع على 5 سنوات بمعدل 10 كل سنة	50 مليون د	250 مليون د
تحويل 14 مستشفى جهوي الى مستشفيات جامعية بكل من : نابل و بنزرت و المهدية و جندوبة و سليانة و باجة و القصرين و قابس و قفصة و سيدي بوزيد و القيروان مدنين زغوان و قبلي، و يكون ذلك على امتداد 5 سنوات،	45 مليون دينار	225 مليون د
بناء مستشفى جامعي جديد بصفاقس	15 مليون د	50 مليون د
بناء مركز طبي متكامل لأمراض السرطان بصفاقس	5 مليون د	25 مليون د
بناء مستشفى متخصص في جراحة العظام و الكسور بوسط البلاد	5 مليون د	25 مليون د
بناء كليتان للطب و كلية للصيدلة و كلية لطب الاسنان بالمناطق الغربية للبلاد خلال الخمس سنوات القادمة	40 مليون د	200 مليون د
تركيز اجهزة و اماكن خاصة بطب الاطفال في كل مستشفى محلي	1 مليون د	5 مليون د
دعم المستشفيات المحلية البعيدة عن الاقطاب الجامعية الطبية بسيارات اسعاف اضافية مجهزة بالكامل حوالي 50 سيارة	1 مليون د	5 مليون د
تجهيز كل المستشفيات الجهوية بآلات السكانار و تجهيزات طب الاسنان و العيون	3 مليون د	15 مليون د
تجهيز اقسام الاستعجالي بالمناطق البلدية بكل الوسائل و سيارات الاسعاف	3 مليون د	15 مليون د
تجهيز المستشفيات الجهوية بأجهزة تغيير الدم لمرضى الكلى	1 مليون د	5 مليون د
اصلاح منظومة التسيير و التصرف على المستوى التشريعي و المؤسساتي	5 مليون د	50 مليون د
المجموع	**200 م د**	**1000 م د**

النقل والبنى التحتية

توطئة:

النقل و وسائله هي تعبيرة عن وضع الاقتصاد و حركة تنقل البضائع و الاشخاص، كما ان خدمات النقل لازالت في كل البلدان من محددات مؤشرات تطور مستوى العيش للمواطنين.

و امام تعدد وسائل النقل و تشعب المتمتعين بخدماته، فان النقل البري لازال الاكثر استعمالا من طرف الانسان و خاصة في تنقلاته اليومية او حتى في تنقلاته البعيدة.

و لكن مردودية و جدوى كل انواع النقل تبقى مرتبطة بالبنى التحتية من طرقات و موانئ جوية و بحرية و محولات و جسور

فما هو واقع البنى التحتية في البلاد و تأثيرها على خدمات النقل و مردوديته الاقتصادية و الاجتماعية؟

1- تشخيص واقع البنى التحتية في تونس:

تنقسم البنى التحتية في تونس و خاصة المتعلقة بالنقل بكل انواعه الى:

- طرقات
- جسور و محولات
- موانى جوية
- موانى بحرية
- سكك حديدية

✓ **الطرقات**

تتكون شبكة الطرقات في تونس من:

- 19680 كلم من الطرقات المرقمة 70 بالمائة في حالة جيدة ومنها 400 كلم طرقات سيارة و البقية طرقات وطنية و طرقات جهوية و طرقات محلية.
- 19 طريق وطنية و 90 طريق جهوية و اكثر من 290 طريق محلية
- 12600 كلم طرقات ريفية و مسالك فلاحية، منها 1460 كلم فقط معبدة و البقية لازالت ترابية
- 2400 جسر و محول

و بالتالي فان مؤشر الطرقات المرقمة في البلاد يساوي 0,12 كلم لكل كلم2، و هو مؤشر ضعيف بالمقارنة مع المعدلات العالمية.

كما ان مؤشر المسالك الفلاحية بالمقارنة مع المساحة الجملية يساوي 0,07 كلم لكل كلم2، مما يعني ان الريف التونسي والمناطق الفلاحية يشكوان ضعفا كبيرا في مجال الطرقات.

✓ الموانئ الجوية:

يؤمن النقل الجوي 9 مطارات ينشط منها بشكل متواصل 6 مطارات فقط مع تصرف الشركة التركية " تاف " في مطارين بكل من النفيضة و المنستير، و تشكو جل المطارات من تدني الخدمات و ضعف طاقات الاستيعاب

✓ الموانئ البحرية:

تشتمل على 8 موانئ بحرية يختص ميناء واحد بنقل الاشخاص، اما البقية فتختص في التصدير و التوريد للبضائع.

و تعاني الموانئ التونسية من انحصار المساحات و تدني الخدمات و انتشار الفساد و البيروقراطية، مما اثر بشكل كبير على النشاط التجاري في الاتجاهين

✓ السكك الحديدية:

يرجع تاريخ انجاز خط السكك الحديدية الى سنة 1878 ، بالنسبة لخط الشمال و الى سنة 1887 بالنسبة لخط الجنوب، و كان الهدف من انجاز خطي السكك الحديدية من طرف المستعمر هو تسهيل نقل الحبوب من الشمال و نقل الفسفاط من الجنوب.

و يبلغ طول شبكة السكة الحديدية بالبلاد حوالي 2044 كلم منها 494 كلم خط عادي بالشمال (1,4 متر) و1550 كلم خط متري بالجنوب و الوسط

و لكن و خلال الثلاثين سنة الاخيرة تخلت الدولة عن العديد من الخطوط مثل خط القيروان و خط القصرين و خط طبرقة، بتعلة عدم المردودية و بكون هذه الخطوط اصبحت عالة على الشركة الوطنية للسكك الحديدية.

و يجري التفكير حاليا في التخلي عن خطي نابل و منزل بورقيبة - بنزرت لنفس الاسباب.

و رغم الصعوبات التي تعاني منها الشركة، و تراجع رقم معاملاتها خاصة في مجال نقل الاشخاص، فإنها بقيت تحتكر نقل الحبوب و الفسفاط الى حين قدوم حكومة الترويكا التي شجعت النقل بواسطة الشاحنات الذي يكلف شركة فسفاط قفصة 5 مرات كلفة النقل

بالقطار، و ذلك تحت تعلات غلق السكة من طرف غرباء على المناطق المعنية، و يبدو ان هذا العمل يدخل في اطار برنامج ممنهج لتخريب الشركات الوطنية و تسهيل بيعها للأجانب.

ان هذا العرض السريع لمستوى البنى التحتية في البلاد، يؤكد على تدنيها و ضعفها، مما جعل خدمات النقل تتأثر بذلك و تؤثر بالتالي على نجاعة الاقتصاد و خاصة في مجال عزلة المناطق الداخلية و صعوبة نقل البضائع و الانتاج و خاصة الفلاحي منه، و تراجع مستوى التصدير، اضافة الى تدني خدمات نقل الاشخاص.

و لمزيد تخريب النقل العمومي و انهاك الشركات الوطنية و الجهوية خاصة، فتح الباب للنقل الجماعي الخاص و اسندت له الخطوط المربحة و بقيت الشركات الوطنية محافظة على الخطوط الصعبة و غير المربحة و التي تتدنى بها وضعية الطرقات.

2 – تطوير البنى التحتية ضمان للإقلاع الاقتصادي

لا يمكن الحديث عن اعادة هيكلة القطاعات الانتاجية، و لا فك العزلة عن المناطق الداخلية، و احداث تحول في خدمات نقل الاشخاص و البضائع مما يحدث الديناميكية اقتصاديا و اجتماعيا، الا ببرنامج متكامل و كبير لتطوير البنية التحتية على المستوى الوطني من خلال انجاز مشاريع الاشغال العامة الموجهة بتصورات تنموية متكاملة.

لذلك و نظرا لما توليه الجبهة الشعبية من اهمية للقطاعات المنتجة و للخدمات العامة و خاصة النقل، فانها تقترح البرنامج التالي:

- الطرقات:
  - ✓ انجاز الطريق السيارة قابس – راس الجدير بطول 195 كلم
  - ✓ انجاز الطريق السيارة القيروان – سيدي بوزيد – قفصة – توزر بطول 280 كلم
  - ✓ انجاز الطريق السيارة بوسالم – جندوبة – الكاف – القصرين – قفصة بطول 280 كلم
  - ✓ انجاز طريق سيارة بوفيشة – زغوان – الفحص – سليانة – الكاف بطول 220 كلم
  - ✓ انجاز طريق سيارة قابس – قبلي – توزر – نفطة – حزوة بطول 240 كلم
  - ✓ اعادة تعبيد و تهيئة 3000 كلم من الطرقات المرقمة و خاصة الطرقات الجهوية و المحلية خلال الخمس سنوات القادمة

- ✓ تهيئة و تعبيد 5000 كلم من المسالك الريفية و الفلاحية خلال الخمس سنوات القادمة
- ✓ انجاز طرق حزامية بجهات قفصة و زغوان و المنستير و توزر و القصرين و جندوبة و سليانة بطول 100 كلم
- ✓ و انجاز 90 جسر على الاودية بولايات سليانة و الكاف و جندوبة و بنزرت و زغوان و القصرين و نابل و سيدي بوزيد و قفصة
- ✓ انجاز7محولات كبرى بكل من ساحة باردو و باب سعدون و السيجومي و مدخل المرسى و بن عروس و حي التحرير و المتيال فيل
- ✓ تعبيد 13200 كلم من الطرقات بالأحياء الشعبية بكل البلديات خلال الخمس سنوات القادمة

- الموانئ الجوية:

- ✓ استرجاع استغلال مطار المنستير من قبل الدولة التونسية في اطار اعادة النظر في لزمة مطار النفيضة مع الشركة التركية " تاف"
- ✓ اعادة تاهيل مطاري طبرقة و توزر و تنشيطهما لدفع السياحة الداخلية
- ✓ الرفع من طاقة استقبال مطار جربة ليصل الى 3 مليون زائر سنة 2019
- ✓ اعادة الاعتبار لمطاري قفصة و قابس بهدف تطوير النقل الجوي الداخلي و فتح آفاق الاستثمار في هذه المناطق
- ✓ تطوير الخدمات الجوية و الارضية بمطار تونس قرطاج للرفع من القدرة التنافسية لشركة الخطوط الجوية التونسية في اطار فوضى السماء المفتوحة
- ✓ الشروع في دراسة احداث مطار جديد باوتيك لتعويض مطار تونس قرطاج في أفق 2025

- الموانئ البحرية

- ✓ انجاز 5 ارصفة جديدة بميناء رادس لتطوير امكاناته التصديرية و تجسين خدمات التوريد
- ✓ تهيئة مساحة 30 هك بميناء رادس للرفع من طاقة استقباله للحاويات

- ✓ توسيع الميناء التجاري بصفاقس و قابس و جرجيس بمساحات لا تقل عن 30 هك
- ✓ الغلق التدريجي لميناء سوسة التجاري لمحدودية نشاطه و لوجوده في قلب المدينة مع امكانية تجويله الى ميناء ترفيهي تناسقا مع الطابع السياحي للمدينة
- ✓ انجاز ميناء المياه العميقة بالنفيضة باستثمارات عمومية مع امكانية فتح المجال للمساهمة الشعبية

- النقل الحديدي

- ✓ توسيع شبكة المترو بأريانة لتصل الى رواد و حي الغزالة و برج الوزير و النحلي و سيدي ثابت
- ✓ انجاز شبكة مترو خفيف بكل من صفاقس و سوسة
- ✓ اعادة الاعتبار لخط السكة الحديد بالقيروان و القصرين
- ✓ الشروع في دراسة انجاز شبكة للنقل الحديدي السريع بالنسبة للخطوط البعيدة تونس – صفاقس – قابس قفصة و تونس – باجة - جندوبة

تقييم كلفة البنى التحتية و تطوير النقل

المشروع	الكلفة السنوية	كلفة خمس سنوات
انجاز 1215 كلم من الطرقات السيارة خضون سنة 2022	585 مليون د	2925 مليون د
تعبيد و تهيئة 3000 كلم من الطرقات المرسمة	210 مليون د	1050 مليون د
تهيئة و تعبيد 5000 كلم من المسالك الريفية و الفلاحية	50 مليون د	250 مليون د
انجاز طرق حزامية بطول 100 كلم	30 مليون د	90 مليون د
انجاز 90 جسرا	30 مليون د	90 مليون د
انجاز7محولات كبرى	40 مليون د	120 مليون
تعبيد 13200 كلم من الطرقات بالأحياء الشعبية بكل البلديات خلال الخمس سنوات القادمة	132 مليون د	660 مليون د
استرجاع استغلال مطار المنستير من طرف الدولة التونسية في اطار اعادة النظر في لزمة مطار النفيضة مع الشركة التركية " تاف	120 مليون د	600 مليون د
اعادة تاهيل مطاري طبرقة و توزر و تنشيطهما لدفع السياحة الداخلية	20 مليون د	-
الرفع من طاقة استقبال مطار جربة ليصل الى 3 مليون زائر سنة 2019	12 مليون د	-
اعادة الاعتبار لمطاري قفصة و قابس	5 ميون د	-
تطوير الخدمات الجوية و الارضية بمطار تونس قرطاج	5 مليون د	25 مليون د
الشروع في دراسة احداث مطار جديد باوتيك لتعويض مطار تونس قرطاج في أفق 2025	3 مليون د	15 مليون د
انجاز 5 ارصفة جديدة بميناء رادس	5 مليون د	25 مليون د
تهيئة مساحة 30 هك بميناء رادس للرفع من طاقة استقباله للحاويات	5 مليون د	25 مليون د
توسيع الميناء التجاري بصفاقس و قابس و جرجيس بمساحات لا تقل عن 30 هك	12 مليون د	60 مليون د
الغلق التدريجي لميناء سوسة التجاري	مليون دينار	10 مليون د
انجاز ميناء المياه العميقة بالنفيضة باستثمارات عمومية مع امكانية فتح المجال للمساهمة الشعبية	600 مليون دينار	3000 مليون د
توسيع شبكة المترو بأريانة لتصل الى رواد و حي الغزالة و برج الوزير و النحلي و سيدي ثابت	20 مليون د	100 مليون د
انجاز شبكة مترو خفيف بكل من صفاقس و سوسة	40 مليون د	200 مليون د
اعادة الاعتبار لخط السكة الحديد بالقيروان و القصرين	10 مليون	50 مليون د
الشروع في دراسة انجاز شبكة للنقل الحديدي السريع بالنسبة للخطوط البعيدة تونس – صفاقس – قابس قفصة و تونس – باجة - جندوبة	5 مليون د	25 مليون د
المجموع	**1940 مليون د**	**9320 مليون د**

التكوين المهني و التشغيل

توطئة:

التكوين المهني الاساسي و المستمر يمثل في الاصل آلية مهمة ضمن منظومة متكاملة للتنمية البشرية و الاقتصادية و قاطرة حقيقية للاقلاع بالكفاءات الوطنية و الاقتصاد نحو مردودية اكبر و جدوى احسن.

الا انه و خلال الثلاثين سنة الاخيرة، تحولت منظومة التكوين المهني الى وسيلة لتغطية الفشل الدراسي و تمديد مدة ربط الاطفال و الشباب بمنظومة تربوية فارغة الابعاد و المضامين.

فما هو واقع التكوين المهني و كيف يمكن من خلال برنامج الجبهة الشعبية تطويره و ارجاعه الى مكانه الصحيح؟

1 – تشخيص واقع التكوين المهني:

بدون الدخول في تفاصيل تاريخ هذه المنظومة في تونس، وجب التأكيد على انها تعيش مرحلة من التهميش و التداخل و التماهي مع منظومات التمدرس مما اعاقها على القيام بدورها في توفير اليد العاملة المختصة و تطوير قدرات الكفاءات في النسيج الصناعي.

و لكن هذا لا يمنع من القول ان عدد مراكز التكوين ليس صغيرا على المستوى الوطني، حيث تتوفر البلاد على 150 مركز تكوين متعدد الاختصاصات و المستويات منها 48 مركزا قطاعيا في حوالي 26 اختصاص و البقية اي حوالي 102 مراكز تكوين اساسية.

الا ان التوزيع الجغرافي لهذه المراكز و خاصة المراكز القطاعية التي تتركز بنسبة 80 بالمائة في تونس الكبرى و الولايات القريبة منها، يؤكد فشلها و عدم قدرتها على استيعاب المستحقين الفعليين للتكوين و الذين هم المعطلين بالجهات الداخلية، و من هنا نفهم العلاقة التي من المفروض ان توجد بين مراكز التكوين و خصوصيات الجهات الموجودة بها، كما ان طاقة استيعاب هذه المراكز تقدر نظريا بحوالي 150 الف متكون، 73 بالمائة منهم لا يكملون دوراتهم لتدني مستوى التكوين و انعدام الامكانات و التجهيزات مما غلب الطابع النظري للتكوين، اضافة الى انعدام الدعم و المساعدة المادية للمتكونين و خاصة المنح.

و كمثال على هذا الوضع، يوجد بمركز تكوين 9 اطارات تكوين و 3 متكونين فقط و الذي من المفروض ان يكون هذا العدد في حدود 135.

مما يؤكد ان المنظومة تعاني اشكالات هيكلية ، كنتيجة مباشرة للسياسات السابقة التي لم تكن مسكونة بهاجس النتيجة و غياب الاهداف المرتبطة بالاحتياجات الحقيقية لسوق الشغل.

2 – اصلاح منظومة التكوين المهني:

رغم اننا في الجبهة الشعبية مقتنعون بان الاصلاحات الهيكلية لمنظومة التكوين المهني هي بالأساس مرتبطة بإصلاح منظومة التربية و التعليم بجميع مراحله، الا ان مرحلة الخمس سنوات القادمة تتطلب إصلاحات سريعة و اجراءات واضحة و لكنها موجهة بمنوال تنموي جديد و بدور و اهداف محددة لمنظومة التكوين المهني في علاقة مباشرة بالتشغيل كأحد اهم التحديات المطروحة بالبلاد.

و حتى نعيد الاعتبار للتكوين المهني كرافعة حقيقية للاقتصاد الوطني من خلال :

- ✓ ربط التكوين المهني بالحاجيات الحقيقية لسوق الشغل
- ✓ المساهمة الفعلية في خلق المهارات و تطوير الكفاءات
- ✓ التركيز على التكوين التطبيقي
- ✓ اعادة النظر في التوزيع الجغرافي لمراكز التكوين وفق الحاجيات الحقيقية للجهات و خاصة الجهات الداخلية و المهمشة و التي ترتفع فيها نسب البطالة
- ✓ تنظيم سوق المهن و تحديد الاطار القانوني لها لحمايتها واصحابها من التهميش و الدخلاء
- ✓ الدعم المادي للمتكونين و خاصة صغار السن و الشباب

و لذلك نقترح المشاريع التالية:

- بناء 15 مركز تكوين قطاعية مجهزة بالمبيتات و المطاعم، بكل من الكاف و قفصة و توزر و باجة و تطاوين و قبلي سيدي بوزيد و القصرين و القيروان و سليانة و زغوان، على ان يقع تحديد اختصاصاتها وفق خصوصيات و طبيعة التنمية بهذه الجهات

- بناء 100 مركز تكوين اساسي على مستوى البلديات لتقريب خدمات هذا النوع من التكوين لأكبر عدد ممكن من طالبي التكوين و باقل تكلفة
- تأهيل 20 مركز تكوين قطاعي ، بهدف تحسين خدماتها و الرفع من نسبة اقبال الشباب على الدورات التكوينية
- احداث منحة خصوصية للمتكونين بالمراكز الاساسية و القطاعية بحساب 100 د شهريا لمدة التكوين التي تتراوح بين 3 و 6 أشهر و 150 دينار للتكوين الذي يمتد على عام.
- فتح برنامج وطني لتأهيل وادماج اصحاب الشهائد المعطلين عن العمل و الذين لهم اختصاصات قادرة على الاندماج المهني، و يتكون البرنامج من 4 دورات سنوية كل دورة تدوم ثلاث اشهر و تكون بالجهات المعنية بالاختصاص و التي تتوفر فيها المراكز القطاعية المتخصصة. و يستفيد من هذا البرنامج حوالي 60 الف في السنة بمعدل 2400 حامل شهادة عليا من كل ولاية، و سيشمل هذا البرنامج 300 الف شاب على امتداد خمس سنوات. كما ستخصص منح لا تقل عن 250 د شهريا لكل متكون مع الاحاطة بعد التكوين اما للإدماج في المؤسسات او الانتصاب للحساب الخاص

تقييم كلفة برنامج التكوين المهني

المشروع	الكلفة السنوية	كلفة الخمس سنوات
بناء 15 مركز تكوين قطاعية مجهزة بالمبيتات و المطاعم	30 مليون د	150 مليون د
بناء 100 مركز تكوين اساسي على مستوى البلديات	20 مليون د	100 مليون د
تأهيل 20 مركز تكوين قطاعي	20 مليون د	100 مليون د
احداث منحة خصوصية للمتكونين بالمراكز الاساسية و القطاعية	30 مليون د	150 مليون د
فتح برنامج وطني لتأهيل وادماج اصحاب الشهائد المعطلين عن العمل و الذين لهم اختصاصات قادرة على الاندماج المهني،	45 مليون د	225 مليون د
المجموع	145 مليون د	725 مليون د

3 - تشخيص واقع البطالة في تونس

لا يمكن ان ننسى ان البطالة هي من الاسباب الرئيسية التي اسقطت الدكتاتورية و ان المعطلين و المهمشين في هذا البلد هم الذين قدموا ارواحهم و دماءهم حتى نتمكن نحن الآن من التمتع بحريتنا و بكرامتنا، و لكن لا كرامة لإنسان بدون شغل لذلك كان شعار الثورة المركزي " شغل حرية كرامة وطنية"

و لكن و بعد اكثر من ثلاث سنوات و نصف من الثورة، ازدادت نسبة البطالة و تفشى التهميش و الفقر اكثر مما كان سابقا و ذلك راجع بالأساس لمواصلة تنفيذ نفس السياسات اللاشعبية و نفس منوال التنمية غير العادل.

و وفق كل التقارير و خاصة تقارير صندوق النقد الدولي و البنك العالمي الابوين الشرعيين لمنوال التنمية المطبق، فان تونس بها اعلى نسبة بطالة في شمال افريقيا و الشرق الاوسط بحوالي 16 بالمائة. كما ان نسبة بطالة الشباب قد وصلت الى 30 بالمائة و هي من اعلى النسب في العالم.

و للتذكير و رغم عدم وجود قاعدة بيانية علمية تبين بشكل علمي و واقعي عدد المعطلين عن العمل و ذلك ارتباطا بالطابع الارادي للتسجيل في مكاتب الشغل، فان عدد المعطلين عن العمل قد اقترب من 800 الف منهم حوالي 260 الف معطل من اصحاب الشهائد و حوالي 520 الف من مستويات التعليم الثانوي و الابتدائي

كما ان نسبة المعطلين من اصحاب الشهائد الادبية و الاقتصادية تمثل اكثر من 60 بالمائة مما صعب ادماجهم في الحياة العملية خارج اطار التدريس او الوظيفة العمومية،

كما ان هذه الاعداد تزداد كل سنة انطلاقا من ان الجامعة تدفع كل سنة بحوالي 70 الف من الخريجين الجدد و سوق الشغل لا توفر خاصة في القطاع العام الا حوالي 12 الف موطن فقط اغلبهم في القطاعات غير المنتجة، و اذا زد على هذا الوضع ضعف النسيج الاقتصادي و تدني نسبة اندماجه التقني، فان القطاع الانتاجي الحالي لا يساهم في خلق مواطن شغل لأصحاب الشهائد العليا.

كما ان هذا الوضع، يزداد تعقيدا عندما نعرف ان البلاد محتاجة لأكثر من 160 الف من اليد العاملة المختصة، مما يحتم اعداد برنامج متكامل للتكوين المهني لتوفير هذا الكم الهائل من اليد العاملة المتخصصة، و هو ما تم طرحه سابقا كبداية فعلية لامتصاص جزء من البطالة

لكل هذه الاسباب، نرى في الجبهة الشعبية ان امتصاص جزء كبير من البطالة في تونس خلال السنوات القادمة يحتم ايجاد منوال تنموي جديد منتج للثروة، و نسبة ادماج تقني و كبيرة و قيمة مضافة مرتفعة

و زيادة على كل المشاريع الضخمة المقترحة في هذا البرنامج و التي ستمكن من احداث مواطن شغل كبيرة و متدرجة حسب تطور الواقع الاقتصادي بالبلاد ، والبرنامج الطموح لتأهيل و ادماج 300 الف من حاملي الشهائد خلال الخمس سنوات القادمة، فانه بات من الضروري احداث منحة البحث عن العمل تمكن من ليس لهم شغل امكانية التنقل و البحث الجاد عن عمل و ذلك وفق شروط و مقاييس يضبطها قانون، كما تقترح الجبهة الشعبية ان تكون هذه المنحة في حدود 250 د شهريا.

و من المتوقع ان تكون الاعتمادات الواجب تخصيصها من موارد الدولة لهذه المنحة في حدود 300 مليون دينار سنويا.

التغطية الصحية والصناديق الإجتماعية و نظام التقاعد

مقدمة:

تكتسي مسألة التغطية الإجتماعية و نظام التقاعد أهمية مركزية و تشغل الطبقة العاملة بصفة مباشرة أوغير مباشرة.

ولقد مثل إنخرام التوازنات المالية لصندوقي الضمان الإجتماعي في تونس خلال الخمس سنوات الأخيرة الهاجس الأكبر لدى كل المتدخلين في المجال الإجتماعي و خاصة العمال الممولين الرئيسيين للصندوقين.

و نعتبر أن هذا الوضع المتأزم للصناديق الإجتماعية نتيجة مباشرة للخيارات التي إنخرطت فيها الحكومة منذ أواخر الثمانينات من خلال الإصلاح الهيكلي للإقتصاد و الشروع الفعلي في خصخصة القطاع العام و التسريح المبكر لآلاف العمال في إطار التقاعد المبكر،

كما أفرز هذا الخيار إنسداد آفاق التشغيل في القطاع العام و إنتشار أنماط التشغيل الهشة و المتاجرة باليد العاملة بأجور ضعيفة، إضافة إلى ترسانة الإمتيازات الجبائية و المالية و الإعفاء من الأعباء الإجتماعية لمدة خمس سنوات التي تمتع بها الإستثمار الخاص بالبلاد.

غير أن اللافت للإنتباه، و رغم أهمية دور الصناديق الإجتماعية في الحراك الإجتماعي و الإقتصادي، و ما آلت إليه من وضع متردي و إنخرام تام في توازناتها المالية، إلا أنه و بعد الثورة، لم تجرء الترويكا الحاكمة المؤقتة على طرح وضعية الصناديق و علاقتها بالتشغيل، هذه المسألة التي قامت من أجلها الثورة.

و لم تطرح الحكومة المؤقتة في ميزانيتها الموضوع حتى للنقاش لا من بعيد و لا من قريب و هو ما يمثل جهلا بأهمية الصناديق الاجتماعية من ناحية و عدم المعرفة الدقيقة بالأزمة الخانقة التي تعيشها من ناحية أخرى، إضافة الى طابع الدعاية الانتخابية لهذه الحكومة المؤقتة و القائم على عدم طرح المسائل الحارقة لعدم امتلاكها للحلول.

و بناء على ما تقدم، و رفعا للتعتيم على هذا الموضوع الهام و الخطير في نفس الوقت، فإننا سنتناول في هذه الورقة التعريف بالصناديق و مجمل أنظمة التغطية الإجتماعية التي تسيرها، و مصادر تمويلها و مجالات تدخلها ، كما سنعرج على التجارب العالمية في مجال التغطية الإجتماعية و نظم التقاعد و سنحلل بعمق نظام التقاعد في تونس و أزمة الصناديق

الإجتماعية و خاصة منها المرتبطة بالتوازنات المالية و و مدى قدرة هذه الصناديق على الإيفاء بتعهداتها المالية مع منخرطيها في **المستقبل إن بقيت الأمور على حالها.**

1 – تقديم الصناديق الإجتماعية في تونس

برزت بوادر الضمان الإجتماعي في تونس أواخر القرن التاسع عشر من أول نظام للحيطة الإجتماعية سنة 1898 و الذي كان مقتصرا على أعوان الدولة فقط.

و لم يتشكل نظام قانوني للضمان الإجتماعي في تونس لأعوان القطاع الخاص إلا بمقتضى القانون المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 و المتعلق بتنظيم أنظمة الضمان الإجتماعي.

و منذ ذلك التاريخ أصبح بتونس الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الإجتماعية (CNRPS) و الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (CNSS)

- الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الإجتماعية (CNRPS)

يمثل الصندوق القومي للتقاعد و الحيطة الإجتماعية الصندوق الخاص بأعوان القطاع العام و يشتمل على أربعة أنظمة:

- النظام العام: و يخص كل أعوان الدولة و الجماعات المحلية و الدواوين و المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية و غير الإدارية.
- نظام أعضاء مجلس النواب و مجلس المستشارين
- نظام أعضاء الحكومة
- نظام الولاة

و يمثل المنخرطين بالصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الإجتماعية حوالي 23 بالمائة من مجمل النشطين و المنخرطين بالضمان الإجتماعي.

و يبلغ عدد المنخرطين بالصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الإجتماعية سنة 2008 حوالي 633000 ناشط و حوالي 238000 متقاعد أي حوالي ثلاث نشطين لكل متقاعد واحد،

و يفسر التراجع الكبير لعدد منخرطيي الصندوق منذ 1990 حيث كان هذا المؤشر 5,3 نشطين مقابل متقاعد واحد سنة 1990 ليصل إلى 3 نشطين مقابل متقاعد سنة 2008. بضعف الطاقة التشغيلية للقطاع العام والتفويت في المؤسسات العمومية للقطاع الخاص و الرأسمال الأجنبي.

كما تحمل الصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الإجتماعية أعباء التقاعد المبكر لآلاف العمال المسرحين في إطار هيكلة المؤسسات العمومية قبل بيعها، و هو ما أثر بشكل واضح على توازناته المالية منذ 1993الشيئ الذي جعل الصندوق لا يضمن تعهداته إلا لمدة تقل عن 8 أشهر و ستصل سنة 2014 إلى 4 أشهر فقط، وهو أقل من المدة المتعارف عليها في المعايير الدولية في مجال التغطية الإجتماعية و المقدرة بسنة على الأقل، مع العلم أن هذه المدة كانت 11 شهرا خلال سنة 1998 و 13 شهرا خلال سنة 1993

- **الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي(CNSS)**

أحدث الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي بمقتضى القانون المؤرخ في 14 ديسمبر 1960 ليتخصص بالضمان الإجتماعي بالقطاع الخاص.

و لقد بدأ الصندوق القومي للضمان الإجتماعي نشاطه بالأجراء غير الفلاحيين ، ليتوسع مجال تدخله حتى بلغت الأنظمة التي يغطيها 12 نظاما كالآت

	المنافع العائلية	التأمينات الإجتماعية	الجرايات
نظام الأجراء في القطاع غير الفلاحي سنة1961	x	x	x
نظام الإتفاقية التونسية- الفرنسية سنة 1966	x	x	
نظام الأجراء في القطاع الفلاحي سنة 1971	x	x	x
النظام التكميلي للجرايات سنة 1982	x		
نظام االعملة غير الأجراء في القطاع الفلاحي سنة 1983	x	x	x
نظام العملة غير الأجراء في القطاع غير الفلاحي 1983	x	x	x
نظام الأجراء في القطاع الفلاحي المحسن سنة 1990	x	x	x
نظام العملة التونسيين بالخارج سنة 1990	x	x	x
نظام حوادث الشغل و الأمراض المهنية سنة 1995	x		

نظام الطلبة سنة 1995	x	x	x
نظام الحماية الإجتماعية للعمال سنة 1997	x		
نظام العملة ضعاف الدخل سنة 2002	x	x	x

كما تم إحداث أنظمة جديدة للضمان الإجتماعي مثل عملة المنازل و صغار الفلاحين و الصيادين البحريين الصغار و الحرفيين ذوي الدخل المحدود ، إضافة إلى نظام عمال الحضائر سنة 2004، ليغرق الصندوق القومي للضمان الإجتماعي بالأنظمة الإجتماعية غير المتكافئة.

و، يفسر هذا العدد الكبير من أنظمة التغطية الإجتماعية المسيرة من طرف الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي إحتكاره لحوالي 67 بالمائة من المضمونين الإجتماعيين بالبلاد ليصل عدد منخرطي الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي حاليا حوالي مليونين و 74 ألف منخرط نشط مقابل 518 ألف متقاعد،

و هو ما يعني ان العلاقة بين عدد النشطين مقابل عدد المتقاعدين تقدر بحوالي 5 و هو مؤشر جد إيجابي و يجعل الصندوق نظريا متوازنا ماليا بل يحقق فوائض ، غير أن توسع تدخل الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي في مجالات ليس لها علاقة بالضمان الإجتماعي، جعلته يدخل فعليا في مرحلة إنخرام توازناته المالية و هو الموضوع الذي سنتناوله بالتفصيل لاحقا.

2 – مصادر تمويل الصناديق الإجتماعية و مجالات تدخلها

تمول الصناديق بالأساس من مساهمات العمال و أرباب العمل وفق نسب محددة من الأجر الخام الخاضع للخصم، إضافة إلى فوائد توظيف المدخرات و معاليم الخطايا و التي كانت تمثل حوالي 15 بالمائة من جملة الموارد سنة 1990 لتصبح سلبية سنة 2002 بفعل سلبية مداخيل الخطايا. و هو ما جعل مساهمات المنخرطين تمثل أكثر من 105 بالمائة.

و تختلف هذه النسب بين صندوقي الضمان الإجتماعي بتونس كما تختلف بين الأنظمة التي يشملها نفس الصندوق.

فبالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الإجتماعية تتوزع نسب المساهمات كما يلي:

الخصوصيات	النظام العام (أعوان الدولة)	نظام أعضاء الحكومة	نظام أعضاء مجلسي النواب و المستشارين	نظام الولاة
نسبة مساهمة المؤجر	12,5	18 ,7	18,7	18,7
نسبة مساهمة الأجير	9	14	14	14
النسبة الجملية	**21,5**	**32,7**	**32,7**	**32,7**

أما بالنسبة للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي فتتوزع نسب المساهمات بأهم الأنظمة المنظوية تحت نشاطه كما يلي:

	نظام الأجراء غير الفلاحيين	النظام التكميلي	نظام الأجراء الفلاحيين المتطور	نظام الأجراء الفلاحيين	نظام غير الأجراء	نظام التونسيين بالخارج
نسبة مساهمة المؤجر	17,25+0,5 لميزانية الدولة	7,25	6,25	17		
نسبة مساهمة الأجير	9	4	3,25	6,25	12,25	12
النسبة الجملية	**26,25**	**11,25**	**9,5**	**23,25**	**12,25**	**12**

و يمثل النظام العام بالنسبة للصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الإجتماعية و نظام الأجراء غير الفلاحيين للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي المساهمين الرئيسيين للصناديق بإعتبار أن منخرطي هذين النظامين يمثلان حوالي 80 من جملة المنخرطين.

كما أن المساهمات المنصوص عليها سابقا يخصص منها 18.25 بالمائة لتمويل جرايات التقاعد بالنسبة للنظام العام بالصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الإجتماعية و 23.25 بالمائة بالنسبة لنظام الأجراء غير الفلاحيين بالصندوق الوطني للضمان الإجتماعي، و تخصص النسبة الباقية لمجالات التدخل الإجتماعية للصناديق و التي تم تحديدها وفق القوانين المنظمة لنشاطها منذ إحداثها و هي:

- التكفل بمصاريف العلاج للمنخرطين
- المنح العائلية
- منحة رأس المال عند الوفاة
- جرايات الأرامل
- حوادث الشغل والأمراض المهنية

و بعدما تأسس الصندوق الوطني للتأمين على المرضCNAM سنة 2004، تم تحويل خدمات مصارف العلاج و تكاليف حوادث الشغل والأمراض المهنية لهذا الصندوق الجديد.

و يمكن تلخيص المهام و التدخلات الحقيقية المفترضة للصناديق بعد إحداث الصندوق الوطني للتأمين على المرض، في تأمين جرايات التقاعد و المنح العائلية و منحة رأس المال عند الوفاة و جرايات الأرامل.

3 -التجارب العالمية في مجال التغطية الإجتماعية و نظام التقاعد

لا تخلو بلاد في العالم من نظام للتغطية الإجتماعية و التقاعد، و ذلك لما لهذا المجال من أهمية على المستوى الإجتماعي و الإقتصادي.

و هذا لم يكن ممكنا لولا نضالات الطبقة العاملة لعقود طويلة ضد الإستغلال و القمع الإقتصادي و الحرمان الإجتماعي. فأصبحت هذه المكاسب الآن حقوقا مؤكدة و مكتسبة لكل عامل.

و تتشابه جل أنظمة الضمان الإجتماعي العالمية في أشكال:

- مصادر التمويل

- الخدمات التي تسديها لمنخرطيها

غير أنها تختلف في نسب المساهمات و تدخل الدولة في المجال سواء بالتوظيف أو بالمساهمة المباشرة او بتغطية العجز للصناديق، إضافة إلى الإختلاف في تحديد سن التقاعد من دولة إلى أخرى لإعتبارات عدة منها:

- التركيبة الديمغرافية للبلاد
- جنس العامل رجل أو إمرأة

كما ترتبط التجارب العالمية في مجال التغطية الإجتماعية و التقاعد بالأنماط الإقتصادية و المرجعية الفكرية و الإيديولوجية للدولة.

و نورد هذا الجدول يلخص أهم المعطيات المتعلقة بأنظمة الضمان الإجتماعي في بعض بلدان العالم و المنافع المقابلة لها:

الدولة	المؤجر	الأجير	ميزانية الدولة	الجملة	منح عائلية	التأمين على المرض	منح المرض	رأس المال عند الوفاة	التقاعد	حوادث الشغل	منح البطالة
كندا	9.88	5 .90	**منحة**	**15.78**	X	X	X	X	X	X	**X**
إنقلترا	3-10	2-10	**منحة**	**5-20**	X	X	X		X	X	**X**
هولندا	10.5	35.8	**منحة**	**46.3**	X	X	X	X	X	X	**X**
سويسرا	15.1	6.4	**منحة**	**21.5**	X	X	X		X	X	**لا**
السويد	16.7	4.9	**منحة**	**21.7**	X	XX	X	X	X	X	**X**
ألمانيا	21.6	20.2	**منحة**	**41.8**	X	X	X	X	X	X	**X**
فرنسا	34.2	15 .5	**منحة**	**49.8**	X	X	X	X	X	X	**X**
إسبانيا	31.7	6.3	**منحة**	**38**	X	X	X	X	X	X	**X**
البرتغال	26.7	11	**منحة**	**37.7**	لا	X	X	X	X	X	**لا**
امريكا	15.9	8.25	**منحة**	**24.1**	X	X	X	X	X	X	**لا**
البرازيل	22	9	**منحة**	**31**	X	X	X	X	X	X	**X**
الأرجنتين	30.9	15	**منحة**	**45.9**	X	X	X	X	X	X	**X**

روسيا	35	1	**منحة**	**36**	X	X	X		X	X	**X**
أستراليا		منحة	**منحة**	**منحة**	X	X	X	X	X	X	**X**
تشيكيا	35	12.5	**منحة**	**47.5**	X	X	X		X	X	**X**
المغرب	16.3	3.4	**0**	**19.7**	X	X	X	لا	X	X	**لا**
مصر	11.6	12	**منحة**	**23**	لا	X	X	X	X	X	**X**
الأردن	10	5	**منحة**	**15**	لا	لا	لا	لا	X	X	**لا**
الجزائر	24	7.5	**منحة**	**31.5**	X	X	X	X	X	X	**X**
تركيا	19.5	14	**0**	**33.5**	X	X	X		X	X	**X**
سوريا	17	7	**0**	**24**	لا	لا	لا	X	X	X	**لا**
ماليزيا	13.7	12	**0**	**25.7**	لا	X	X	لا	X	X	**لا**
الكامرون	13.7	2.8	**0**	**16.5**	X	X	لا	X	X	X	**لا**
ساحل العاج	11.6	1.6	**0**	**13.2**	X	X	X	لا	X	X	**لا**
الشيلي	3.8	20	**منحة**	**23.8**	X	X	X	X	X	X	**X**
بولونيا	48	0	**منحة**	**48**	X	X	X	X	X	X	**X**
تونس	**17.7**	**7.7**	**0**	**25.2**	**X**	**X**	**X**	**X**	**X**	**X**	**لا**

وبناء على هذا الجدول يمكننا الخروج بالملاحظات التالية:

- أن أغلب الدول تساهم بمنح في موارد الصناديق الاجتماعية حتى الدول التي تشابهنا نموا و موارد، إلا تونس فهي تقتطع من مساهمة الأعراف بالضمان الاجتماعي 0.5 بالمائة لفائدة ميزانية الدولة طبقا لقانون المالية 1974

- أن أغلب الدول تخصص جزءا من موارد الصناديق الاجتماعية لتمويل منح البطالة في إطار تضامن العمال مع من لازالوا لم يجدوا عملا

- تتشابه كل الدول في الخدمات المسداة من قبل الصناديق لمنخرطيها

- الدول التي تفرض مساهمات أكبر للمؤجر هي الدول التي لا تعاني صناديقها الإجتماعية من مشاكل مالية إلا فرنسا .

- الدول الإشتراكية سابقا هي الدول التي تتميز بضعف مساهمة الأجراء و إرتفاع مساهمة المؤجرين .

4 - نظام التقاعد في تونس

يتميز التقاعد في تونس بالنظام التوزيعي ، و هو النظام الذي يرتكز على أن مساهمة الناشطين تمول المحالين على التقاعد و يمول جرايات التقاعد لهؤلاء النشطين الجيل الذي يليهم و هكذا، و رغم ما في هذا النظام التوزيعي من أبعاد تضامنية بين أجيال الطبقة العاملة، فإنه شديد التأثر بطرق التصرف في موارد صناديق الضمان الإجتماعي و القدرة التشغيلية للإقتصاد و هيكلته و التحولات الديموغرافية للمجتمع.

و يسمى النظام التوزيعي صرفا(Parfaite)عندما تكون مستحقات المتقاعدين متأتية حصريا من مساهمات النشطين مباشرة، أي دون الإعتماد على إحتياطات أو مساهمات أخرى.

كما يحافظ النظام التوزيعي على توازناته عندما تكون المساهمات مساوية للمستحقات دون فائض أو عجز.

كما يرتكز النظام التوزيعي في تونس على خمس ركائز أساسية و هي:

1. نسبة المساهمات
2. معدل الجراية
3. معدل الأجر المصرح به
4. عدد المتقاعدين
5. عدد الناشطين المصرح بهم

و بالتالي فإن توازن النظام التوزيعي مرتبط بالأساس بتوازن نسبة المساهمات و التي تحتسب كما يلي:

- نسبة المساهمات = نسبة الإسترجاع / المؤشر الديموغرافي

مع العلم أن:

- نسبة الإسترجاع = معدل الجراية / معدل الأجر المصرح به
- المؤشر الديموغرافي = عدد الناشطين المصرح بهم / عدد المتقاعدين

و يظهر جليا أن توازن النظام التوزيعي مرتبط بالعناصر الخمس المكونة له، و هو ما يعني أن أي مشروع إصلاح لنظام التقاعد يجب أن يمس حتما الخمس عناصر .

أما بالنسبة لسن التقاعد و إحتساب جرايته وفق نظام التقاعد في تونس فهو كما يلي:

- سن التقاعد 55 سنة لبعض المهن التي تعتبر متعبة كالتعليم و المناجم ..
- سن التقاعد 60 عاما لبقية المهن
- تحديد المدة الدنيا للعمل بين 5 و 10 سنوات حسب نظام المنخرط
- يحدد الأجر المرجعي على أساس العشر سنوات الأخيرة للعمل محينة مع تسقيفه بستة مرات الأجر الأدنى المضمون
- الحد الاقصى لجراية التقاعد 80 بالمائة و الحد الأدنى نصف أو ثلث الأجر الأدنى المضمون
- تحيين جراية التقاعد مرتبط بتحيين الأجر الأدنى المضمون

و يساهم العمال في تمويل أنظمة التقاعد بنسب تتراوح ما بين.5 إلى 7 بالمائة، و هي نسب مرتفعة بالمقارنة مع ما يساهم به عمال بعض الدول الأخرى كالجزائر و المغرب و الأردن و الكمرون و ساحل العاج و إسبانيا.

و تمثل جرايات التقاعد الخدمة الأساسية المسداة من طرف الصناديق الإجتماعية و تمثل نفقاته حوالي 70 بالمائة من جملة نفقات الصناديق.

و بالتالي فإن عجز الصناديق عن دفع جرايات التقاعد دليل فعلي على أنها قد أفلست نهائيا، لذلك حددت معايير دولية لنشاط الصناديق مرتبط بعدد الاشهر التي تضمن فيها الصناديق دفع جرايات التقاعد لمنخرطيها و التي لا يجب أن تكون أقل من عام كامل. لذلك كلما إختلت توازنات الصناديق المالية، هرعت الحكومات إلى إصلاح أنظمة التقاعد بهدف توفير سيولة للصناديق.

فما هو الوضع المالي للصناديق الإجتماعية في تونس ؟

5 - تحليل لأزمة الصناديق الإجتماعية

منذ أكثر من عشرين عاما، تاريخ شروع الحكومة في تطبيق الإصلاح الهيكلي (P.A.S) الذي فرضه صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومسلسل الهجوم على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للطبقة العاملة وعموم المؤجرين و الفئات الفقيرة متواصل دون توقف.

و ذلك كنتيجة حتمية للتفويت في مؤسسات القطاع العام وفتح الإقتصاد على مصراعيه للمستثمرين الخواص أجانب ومحليين ، و ما تبعه من تسريح لآلاف العمال و غلق العديد من المؤسسات و تمتيع رأس المال بإمتيازات كبيرة خاصة في الجوانب التي لها علاقة بالبعد الإجتماعي كمساهمة الأعراف في الصناديق لمدة خمس سنوات، هذا دون نسيان طرق التشغيل الهشة و السمسرة باليد العاملة و إحداث شركات المناولة في مجالات حيوية خاصة بالمؤسسات العمومية ، مما أثر بشكل واضح على التشغيل و مبدأ الإنتداب و قلص بشكل كبير من موارد الصناديق الإجتماعية.

فالصناديق الإجتماعية تمثل حجر الزاوية للضمان الإجتماعي من خلال توفيرها لجرايات التقاعد للعمال لحفظ كرامتهم و ضمان حياة كريمة لهم،.

و تمثل الموارد الأساسية لصندوقي الضمان الإجتماعي في :

- مساهمة العمال

- مساهمة أرباب العمل

- فوائد مدخرات الصناديق

و لقد مر صندوقا الضمان الإجتماعي بالبلاد بفترتين:

1 – الفترة الأولى: و تمتد من بداية الستينات إلى النصف الأول من الثمانينات

و هي فترة الرخاء من خلال تطور كبير لموارد الصندوقين و تراكم مدخراته و ذلك راجع بالأساس للتطور الكبير للمنخرطين كنتيجة مباشرة لإرتفاع نسق التشغيل و إحداث المؤسسات العمومية و الطاقة التشغلية الكبرى في القطاع العام الذي كان يمثل الثقل الإقتصادي الأهم بالبلاد.

كما حافظت الصناديق خلال هذه الفترة على دورها في الضمان الإجتماعي عبر إسداء خدماتها المنوطة بعهدتها من منح عائلية و جرايات و تكاليف العلاج و منح رأس المال عند الوفاة و جرايات الأرامل...

2– الفترة الثانية :و تمتد من النصف الثاني من الثمانينات إلى اليوم

و هي المرحلة التي دخلت فيها الصناديق مرحلة الأزمات المالية و إختلال توازناتها و توظيف مواردها لأغراض تتناقض مع دورها الأساسي و يمكن تلخيص أسباب هذه الأزمات فيما يلي:

- التفويت في القطاع العام و ما تبعه من تسريح آلاف من العمال في إطار ما سمي بالتقاعد المبكر

- تدني الطاقة التشغيلية للقطاع العام و الوظيفة العمومية

- إنتشار أنماط التشغيل الهشة و السمسرة باليد العاملة و شركات المناولة و ما نتج عنها من تدني الأجور و عدم دفع الأعراف لمساهماتهم في الصناديق أو التصريح بأجور ضعيفة لا تتطابق مع الأجور الحقيقية

- تدخل الصناديق في مجالات لا علاقة لها بدورها كالقروض و قروض الطلبة و تحمل نفقة مجالات إجتماعية هي في الأصل من مشمولات الدولة كمساعدة العائلات المعوزة أو صندوق النفقة و غيرها من المجالات التي هي نتيجة لتخلي الدولة نهائيا عن دورها الإجتماعي ، كل ذلك نتيجة حتمية لتداخل مفهوم الضمان الإجتماعي مع مفهوم التضامن الإجتماعي ، و يمكن التعبير عن كل ذلك من خلال مقولة: مساعدة الفقراء للفقراء و ترك الأغنياء يزدادون غنى.

- تمويل الصناديق للمؤسسات الصحية العمومية

- عدم إيفاء الدولة بديونها للصناديق

هذا دون أن ننسى التوظيف البشع لموارد الصناديق سياسيا ودعائيا من طرف نظام بن علي

و لقد مثلت سنة 1993 بداية الإختلال الفعلي لموازنات الصناديق ، إلى أن حلت سنة 2005 لتدشن المرحلة الحرجة للصناديق عبر بداية إستهلاكها لمدخراتها الإستراتيجية بالكامل

و يمكن عرض هذا التدهور في موازنات الصناديق من خلال البيانات التالية:

* الوضعية المالية للصندوق الوطني للتقاعد و الحيطة الإجتماعية(بالمليار)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المداخيل	578.95	651.606	747.29	843.63	907.86	987.95	1119.77
النفقات	591.75	666.62	737.13	825.76	920.77	1033.17	1163.38
الناتج الفني المباشر	**-12.84**	**-15.02**	**+10.16**	**+17.86**	**-12.91**	**-45.21**	**-43.6**

* الوضعية المالية للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي:

منذ سنة 2002 بدأت التوازنات المالية للصندوق الوطني للضمان الإجتماعي و خاصة بالنسبة لنظام الأجراء غير الفلاحيين يتدحرج نحو العجز، الذي تفاقم ليصل في حدود 2007 إلى 220مليار مقابل عجز بحوالي 161 مليار سنة 2005، و هو ما يؤشر إلى وضعية كارثية للصندوق في حدود سنة 2014 خاصة و أن بقية الانظمة المنضوية تحته تعاني من عجز مزمن إرتباطا بطبيعة منخرطيها.

و يظهر بجلاء النتائج السلبية للصندوقين كنتيجة حتمية لضعف نسق نمو الموارد و إرتفاع نفقاتها و خاصة النفقات التي لا تندرج ضمن مهامها.

و للحد من هذه الإختلالات في موازنة الصناديق التي ظهرت منذ أواخر سنة 1993، قامت السلطة منذ سنة 1994 إلى سنة 2007 بثلاث زيادات في نسب مساهمة العمال والأعراف بهدف تحسين الموارد و كانت هذه الزيادات 7.7 بالمائة ، لكن الجدول السالف الذكر يثبت أن هذه الحلول الترقيعية و التي كانت دائما على حساب العمال غير كافية لإنقاذ الصناديق من الإفلاس.

و أمام تواصل إنهيار موازنات الصناديق الإجتماعية بالبلاد ، و خاصة و أنها دخلت مرحلة إلتهام مدخراتها شبه بالكامل و تراجع مؤشر قدرتها على الإيفاء بتعهداتها خاصة بالنسبة لجرايات التقاعد إلى ما تحت 8 أشهر، فهل السكوت عن هذه الوضعية و عدم دق نواقيس الخطر حول هذا الموضوع ذات البعد الإجتماعي و الإقتصادي الهام هو هروب إلى الأمام،

أم عجز وعدم فهم و دراية بخطورة إفلاس الصناديق و إنعكاساتها الكارثية على المجتمع بأسره ؟

و هل الترفيع في سن التقاعد على مراحل من 60 سنة إلى 62 سنة، ثم إلى 65 سنة، و الترفيع في نسبة المساهمات للعمال و الأعراف مع التخفيض في جرايات التقاعد عبر مراجعة قاعدة إحتسابها ، يمثل الحل لإصلاح أنظمة التقاعد مثلما كان نظام بن علي يخطط سنة 2010 ؟.

6 –الاجراءات و الحلول

بناء على ما سبق التعرض إليه من تحليل معمق لأنظمة التقاعد في تونس و مرتكزاتها و الأزمة الهيكلية التي تدحرجت إليها هذه الصناديق، فإنه يمكن القول أن الإصلاح الهيكلي للصناديق الإجتماعية لا يمكن أن يكون من خلال برنامج لضخ أموال جديدة و ظرفية للصناديق تمكن من يحكم الآن من تجاوز الوضع المفزع لها. بل يجب أن يكون مبنيا على خصوصيات النظام التوزيعي المتبع في تونس والقائم على الخمس مرتكزات المذكورة سابقا .

إن المرحلة الإنتقالية التي تمر بها البلاد على جميع الأصعدة، و خاصة على المستوى الإجتماعي و الإقتصادي، و نظرا لما للصناديق الإجتماعية من دور هام في ضمان كرامة العمال و حماية مقومات عيشهم و أبنائهم أثناء مدة عملهم و بعد خروجهم للتقاعد، فإنه بات من الضروري على كل القوى التقدمية المؤمنة بحقوق العمال في العيش بكرامة بإعتبارهم صناع الثروة الوطنية و منتجيها ، أن يفتحوا حوارا وطنيا شاملا حول الصناديق الإجتماعية و أنظمة التقاعد في تونس و الأزمة الهيكلية التي تركها نظام بن علي بعدما نهب أموالها و خرب مواردها و دمر مرتكزات عملها، على أن يقوم هذا الحوار على المبادئ الاساسية التالية:

1) معالجة الأسباب الحقيقة والعميقة المتعلّقة بالأزمة الماليّة للصناديق التي تم التعرض إليها سابقا

2) لا يمكن التعويل دائما على العمال لدفع فاتورة إصلاح الصناديق مثلما تفعل جل الدول الرأسمالية أو الدول المطلقة لسياسات و وصفات البنك العالمي و صندوق النقد الدولي و خاصة في مجال رسملة الصناديق الاجتماعية كحل لازمتها المالية من وجهة نظر صندوق النقد الدولي

3) عدم المساس بالمكاسب التّاريخيّة التي حقّقها الشّغّالون عبر مسيرتهم النّضاليّة في علاقة بالتّقاعد .

4) إعادة النظر في نسب مساهمة الأجراء نحو التخفيض و مراجعة نسب الأعراف نحو الترفيع مثلما هو معمول به في جل بلدان العالم حيث تمثل نسبة مساهمة الأعراف 3 مرات نسبة مساهمة العمال

5) تحييد الصناديق عن القيام بسياسة التضامن الإجتماعي و إرجاعها إلى مهامها الأصلية كصناديق للضمان الإجتماعي

6) مقاومة التصاريح المغشوشة للأجور بالنسبة للقطاع الخاص و إلغاء الإمتيازات الممنوحة لرأس المال في مجال الضمان الإجتماعي

7) يجب ان تكون الدولة طرفا مساهما في موارد الصناديق الإجتماعية سواء بالمساهمة المباشرة سنويا أو بتغطية العجز المسجل مثلما هو معمول به في جل بلدان العالم

8) التخلي عن سياسة المناولة و السمسرة باليد العاملة و إعادة الإعتبار للقطاع العام و للإنتداب كقاعدة للشغل

9) خلق مواطن الشغل القارة و مراجعة جذرية لسياسات الاجور المتدنية خاصة في القطاع الخاص

الطفولة و الشباب و الرياضة

توطئة

ان تطور المجتمعات و قدرتها على الخلق و الابداع و المساهمة في التاريخ الانساني، يبقى مرتبطا بمدى الاهمية التي توليها لأطفالها و شبابها و بمدى تمكنهم من وسائل التعلم و الانتاج و اللعب و ممارسة كل انواع الرياضات لان الرياضة غذاء الجسم.

و لعل الفئة الاكثر تضررا خلال الثلاثين سنة الماضية كانت بلا شك الاطفال و الشباب الذين همشوا و تدنت كل امكانات الرعاية و الاحاطة بهم مما خلف آثارا اجتماعية كبيرة داخل هذه الفئات و على مستوى المجتمع ككل، فانتشرت امراض الاطفال الذهنية و البدنية و ارتفعت نسب الانقطاع عن التعليم لدى فئات الشباب مما سهل انتشار الجريمة في صفوفهم و كانوا فريسة للضياع و لعصابات المخدرات و لكل اشكال التهميش.

فتدنت كل البنى التحتية الموجهة للأطفال من رياض اطفال بلدية و فضاءات اللعب و التنزه و المساحات الخضراء و المنتزهات، كما تهمشت دور الشباب و الثقافة و تصحرت لانعدام الامكانات المادية و الادبية من الدولة التي تخلت عن دورها الاساسي لرعاية هذه الفئة المركزية في النسيج المجتمعي.

و تراجع دور الدولة في انجاز الفضاءات الرياضية المخصصة للأطفال و الشباب مما فتح الباب واسعا امام الاستثمار الخاص في هذا الجانب و بأسعار مشطة.

و امام هذه الوضعية فان الجبهة الشعبية من حيث هي جبهة شباب و انطلاقا من ايمانها بأهمية الطفولة، فإنها تقدم هذا البرنامج المتكامل في مجال العناية بالطفولة و الشباب و الرياضة متمحورا حول المشاريع التالية:

❖ الطفولة

- الترفيع في المنحة العائلية الممنوحة للاطفال و التي لم تتغير منذ الستينات من 7,5 د الى 30 د للطفل الواحد و الى حدود الطفل الثالث و سحبها على القطاع العام و الخاص
- تعميم رياض الاطفال البلدية على كل البلديات و تمتيع الاولياء بمساهمة 25 بالمائة من الكلفة الشهرية للروضة لمدة سنتين فقط (سن الرابعة و الخامسة)
- تحمل الدولة كلفة علاج الاطفال الاقل من 6 سنوات و المصابين بامراض خطيرة و مكلفة

- تعميم راحة الامومة على القطاع الخاص و تمديها لمدة اربعة اشهر كاملة الاجر في القطاعين العام و الخاص
- تمتيع الاطفال الاقل من 12 سنة بتخفيض 50 بالمائة من معلوم الانشطة الرياضية بمركز الرياضة و القاعات الرياضية العمومية
- احداث مراكز بالجهات للإحاطة بالأطفال المصابين بمرض المتوحدين هذا المرض النفسي الذي بدا ينتشر بشكل كبير في السنوات الفارطة و الذي وصل عددهم الى حوالي 12 الف

❖ الشباب

- بناء دور للشباب بكل المناطق البلدية و تجهيزها و صيانتها و تأطيرها بالكفاءات المتخصصة في تنشيط الشباب
- بناء 6 مراكز للتخييم و التنشيط الثقافي و الرياضي الشبابي بكل من بنزرت و سليانة و قفصة و سيدي بوزيد و قابس و القيروان
- اعادة هيكلة منظومة الرياضة المدرسية و الجامعية
- بناء 1000 ملعب بالأحياء الشعبية تتوفر فيها الشروط الضرورية لممارسة الرياضات الجماعية
- بناء قاعات مغطاة متعددة الاختصاصات بكل مراكز الولايات التي ليست بها قاعات

❖ الرياضة

- تأهيل الملاعب الرياضية البلدية و تعشيبها و صيانتها و دعم الجمعيات الهاوية بها
- بناء 30 ملعب بلدي معشب بالبلديات التي تفتقر لملاعب
- اعادة النظر في طرق التصرف و التسيير في الملاعب الكبرى و توفير كل الامكانات لصيانتها باعتبارها ملكا عاما
- بناء ثلاث ملاعب كبرى بكل من سليانة و القيروان و قابس بطاقة استيعاب بحوالي 40 الف متفرج لتطوير المنشئات و توزيعها على كامل البلاد
- تجهيز المراكز الرياضية الوطنية و الجهوية و خاصة المتعلقة بالرياضات الفردية لتطوير أدائها و تحسين مردودية اللاعبين
- اعادة النظر في القانون المنظم للاحتراف في البلاد في اطار تصور جديد للرياضة المحترفة

تقييم كلفة الاجراءات و المشاريع الموجهة للطفولة و الشباب و الرياضة

المشروع او الاجراء	الكلفة السنوية	كلفة خمس سنوات
الطفولة	**450 مليون د**	**2250 مليون د**
الترفيع في المنحة العائلية الممنوحة للاطفال و التي لم تتغير منذ الستينات من 7,5 د الى 15 د شهريا	270 مليون د	1350 مليون د
تعميم رياض الاطفال البلدية على كل البلديات و تمتيع الاولياء بمساهمة 25بالمائة من الكلفة الشهرية للروضة لمدة سنتين فقط (سن الرابعة و الخامسة)	100 مليون د	500 مليون د
تحمل الدولة كلفة علاج الاطفال الاقل من 6 سنوات و المصابين بامراض خطيرة و مكلفة	20 مليون د	100 مليون د
تعميم راحة الامومة على القطاع الخاص و تمديها كاملة الاجر 4 اشهر في القطاعين العام و الخاص	150 مليون د	750 مليون د
تمتيع الاطفال الاقل من 12 بتخفيض 50 بالمائة من معلوم الانشطة الرياضية بمركز الرياضة و القاعات الرياضية العمومية	10 مليون د	50 مليون د
احداث مراكز بالجهات للإحاطة بالأطفال المصابين بمرض المتوحدين	2 مليون د	10 مليون د
الشباب	**46 مليون د**	**230 مليون د**
بناء دور للشباب بكل المناطق البلدية و تجهيزها و صيانتها و تأطيرها بالكفاءات المتخصصة في تنشيط الشباب	20 مليون د	100 مليون د
بناء 6 مراكز للتخييم و التنشيط الثقافي و الرياضي الشبابي بكل من بنزرت و سليانة و قفصة و سيدي بوزيد و قابس و القيروان	3 مليون د	15 مليون د
اعادة هيكلة منظومة الرياضة المدرسية و الجامعية	10 مليون د	50 مليون د
بناء 1000 ملعب بالأحياء الشعبية تتوفر فيها الشروط الضرورية لممارسة الرياضات الجماعية	10 مليون د	50 مليون د
بناء قاعات مغطاة متعددة الاختصاصات بكل مراكز الولايات التي ليست بها قاعات	3 مليون د	15 مليون
الرياضة	**140 مليون د**	**700 مليون د**
تأهيل الملاعب الرياضية البلدية و تعشيبها و صيانتها و دعم الجمعيات الهاوية بها	20 مليون د	100 مليون د
بناء 30 ملعب بلدي معشب بالبلديات التي تفتقر لملاعب	30 مليون د	150 مليون د
بناء ثلاث ملاعب كبرى بكل من سليانة و القيروان و قابس بطاقة استيعاب بحوالي 40 الف متفرج لتطوير المنشئات و توزيعها على كامل البلاد	75 مليون د	375 مليون د
تجهيز المراكز الرياضية الوطنية و الجهوية و خاصة المتعلقة بالرياضات الفردية	15 مليون د	75 مليون د
المجموع العام	**636 مليون د**	**3180 مليون د**

البرنامج الثقافي

الخطوط التوجيهية

1- دعم الثقافة الوطنية و الابداع في كل الميادين بما يجعل الثقافة صناعة و ذلك ب:

- الرفع من ميزانية وزارة الثقافة الى مستوى يمكن من تمويل البنى التحتية الثقافية (دور سينما – مسارح...) و تشجيع الانتاج الثقافي

- اعطاء امتيازات جبائية للمستثمرين في القطاع الثقافي (دور سينما – مسارح - مطابع...) او الانتاج الثقافي (المسرح – الكتاب (...

- ضبط سياسة وطنية لتشجيع الاستثمار في قطاعات السينما والمسرح والموسيقي

2- دعم قطاعات الثقافة (السينما والمسرح و الموسيقى...)عبر التشجيع على التعليم و التدريب و التكوين المهني و دعم الجمعيات الثقافية (المسرحية/ السينمائية/ الادبية...) خاصة الشبابية (التكوين و التمويل)

3- دعم الانتاج الموسيقي و المسرحي عبر بعث مهرجانات متخصصة

4- دعم مراكز العروض للرسم و النحت بكل اشكاله و الوانه (التشجيع المادي للعارضين – تشجيع باعثي دور العرض)

5- دعم دور النشر المتخصصة في الانتاج الثقافي (امتيازات مالية و جبائية)

6- دعم المهرجانات الثقافية (ماديا)

7- رصد جوائز وطنية للإنتاج الثقافي (سينما- مسرح – موسيقى...)

8- النهوض بالأوضاع المادية للفنانين و المبدعين ومراجعة نظام التغطية الاجتماعية و التقاعد

تقرير حول القطاع الثقافي

كانت الثقافة في تونس و لازالت الحلقة الاضعف في المنظومة التنموية و الاجتماعية ، كما انها القطاع الاقل اهتماما من السياسيين و هو ما جعل ميزانيتها الاضعف بين كل القطاعات على امتداد الفترات السابقة ، كما ارتبط البعد الثقافي في الذهنية العامة للشعب على انها من اختصاص فئة المثقفين و خاصة الخاصة في المجتمع، و لقد سعت الحكومات المتعاقبة على السلطة في تونس تكريس هذه المفاهيم الظلامية الخاطئة.

و انطلاقا من ايمانها العميق بان الثقافة ضرورية للمواطن مثل الاكل و الشرب و النوم، و ان ضرب الثقافة هو المدخل الرئيسي لتحييد المواطن عن اهتمامه بالشأن العام و بالتالي اعادة صناعة منظومة الاستبداد، فان الجبهة الشعبية تعتبر ان الثقافة و الاستثمار فيها من قبل الدولة و القطاع الخاص اولوية مهمة و ضمان لتوازن المجتمع و قدرته على الخلق و الابداع.

و بالتالي فانه وجب اعادة النظر في القطاع الثقافي من حيث هو وسيلة لتطوير الوعي و الارتقاء بالذوق العام للشعب، و كذلك من حيث هو قطاع قادر على المساهمة في خلق الثروة.

و لتحقيق هذه الاهداف تقترح الجبهة الشعبية :

- بناء و تهيئة و صيانة دور الثقافة بكل البلديات
- بناء 10 قاعات سينما جديدة بالولايات الداخلية
- دعم عرض الافلام لنشر ثقافة السينما
- بناء 10 قاعات عرض مسرحي بالولايات الداخلية
- تهيئة و تجديد المكتبات العمومية و تطوير مضامينها و آليات عملها و خاصة من ناحية الثقافة الرقمية
- تطوير و تدعيم التعليم للمواد المسرحية و الموسيقية بالمدارس الابتدائية و الاعدادية و الثانوية
- ادراج تدريس مادة السينما بالتعليم الثانوي
- بناء 5 دور بالمدن الكبرى متخصصة في عرض الابداع الثقافي من نحت و رسم و تصوير و غيرها
- تطوير و اعادة هيكلة مدارس الموسيقى
- احداث معهدان عاليان متخصصين في تدريس السينما
- دعم الفرق الموسيقية و المسرحية على قاعدة تقديم عروضها للناس في المناطق الداخلية

- اكمال مشروع مدينة تونس الثقافية و تجهيزها بكل الامكانات التي تجعلها مدينة للثقافة
- اعادة النظر في المهرجانات الصيفية التي اصبحت بدون مضامين و بدون اضافات ذات بعد ثقافي
- دعم المهرجانات ذات الطابع المتخصص و توزيعها على كامل السنة
- تأهيل وصيانة المتاحف و المواقع الاثرية المفتوحة و اعادة النظر في اسعار تذاكر الدخول لها حتى تصبح في متناول الطبقات الشعبية و الوسطى
- اعداد برامج للتسويق لها و التشجيع على زياراتها خاصة من طرف التلاميذ و الشباب
- دعم النشر و تسويق الكتاب المحلي داخليا و خارجيا
- رصد الامكانات المادية اللازمة لمقاومة الفكر الارهابي و الظلامي
- اعادة النظر في مهرجان الكتاب من حيث التوقيت و من حيث المضمون

بعد تقييم كلفة انجاز كل هذه المشاريع و الاجراءات بالأسعار القارة، يمكننا القول ان كلفة البرنامج الثقافي يقدر بحوالي 100 مليون د على خمس سنوات اي باستثمار عمومي سنوي بحوالي 20 مليون دينار اي بزيادة 10 بالمائة سنويا على ما كان عليه الامر من قبل

التمويل

(الجباية- الاقتراض)

الفهرس

- الخطوط التوجيهية
- تقارير

ا- الجباية

1- مالية عمومية تعتمد نظاما جبائيا عادلا و فاعلا

2- من اجل اعادة النظر في النظام الجبائي

3- ا لاجراءات الجبائية بمشروع الميزانية البديل للجبهة الشعبية :واقعية و جراة

4- التهرب الجبائي : بين ضعف الدولة وقوة الاعراف

5- الجباية المحلية

ب- الاقتراض

الخطوط التوجيهية

التمويل

مالية عمومية تعتمد نظاما جبائيا عادلا و فاعلا

- **الاهداف العامة**

✓ إرساء نظام جبائي عادل و ناجع و يشجع الاستثمار و ذلك من خلال:

- اعتبار الجباية أداة و وسيلة للحد من الفوارق بين الفئات الاجتماعية و الجهات (العدالة الجبائية)
- مقاومة التهرب الجبائي و تحسين المردودية(النجاعة)
- المساهمة في تنمية الثروة الوطنية (تشجيع الاستثمار)

✓ توحيد النصوص الجبائية و تبسيط الاجراءات

✓ تحديث الادارة و توفير الامكانات المادية و البشرية و التكنولوجية

✓ تكثيف المراقبة الجبائية و الاستخلاص عبر تفعيل النصوص القانونية السارية المفعول

✓ القطع مع ظاهرة العفو الجبائي كتوجه سياسي يكرس المنافسة غير الشريفة و يضرب مبدأ العدالة الاجتماعية

- **الاهداف الخاصة حسب الضرائب**

1- الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات

✓ مراجعة جدول الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين في اتجاه تخفيف الضغط الجبائي على الأجراء والطبقات الضعيفة وذلك:

- بـالترفيع في سقف شريحة الدخل السنوي غير الخاضع للأداء على الدخل
- و الترفيع من النسبة القصوى للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين

✓ مراجعة قواعد اسداء النظام التقديري

✓ تأكيد مبدأ الضريبة التصاعدية على الدخل في مادة الضريبة على الشركات.

✓ توسيع قاعدة الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات بالتقليص من الاعفاءات

2- الاداء على القيمة المضافة و المعلوم على الاستهلاك

- **الاداء على القيمة المضافة**

✓ توسيع قاعدة الاداء

- ✓ مراجعة الاعفاءات
- ✓ اضافة نسبة اداء على القيمة المضافة ب28./. تتعلق بالمواد الاستهلاكية الفاخرة (produits de luxe)

· **المعلوم على الاستهلاك**

توسيع قاعدة الاداء بادخال مواد جديدة ضمن المواد الخاضعة للمعلوم

3- معاليم التسجيل و الطابع الجبائي

- اعادة النظر في بعض معاليم التسجيل لإدماجها:

..ضمن الضريبة على الدخل (معلوم تسجيل التركات مثلا)

..او الاداء على القيمة المضافة (تسجيل العقارات)

- الغاء او مراجعة معاليم الطابع الجبائي قصد التخفيف او الادماج ضمن اداءات اخرى

4- المعاليم الديوانية

مراجعة المجلة الديوانية بهدف:

- توفير الوسائل التشريعية لحماية الاقتصاد الوطني و المالية العمومية
- تمكين اعوان الديوانة من مجابهة التهريب

5- الجباية المحلية

مراجعة مجلة الجباية المحلية بهدف دعم موارد البلديات بتمكينها:

- من حق سن معاليم جديدة و خاصة
- من حق تغيير نسب المعاليم الواردة بمجلة الجباية المحلية

6- الامتيازات الجبائية

- مراجعة مجلة تشجيع الاستثمارات في اتجاه تشجيع الاستثمار اساسا في الجهات المهمشة
- ربط الامتيازات الجبائية بالاستثمار المنتج و ذي القيمة المضافة و التشغيل و التكوين
-

7- الاجراءات الجبائية

مراجعة مجلة الحقوق و الاجراءات الجبائية في اتجاه:

- ✓ دعم مجهود مقاومة التهرب الجبائي من خلال:
- مراجعة التشريع بتشديد العقوبات خاصة
- دعم حقوق الادارة في اطار المتابعة و المراقبة الجبائية (رفع السر البنكي)
- ✓ دعم حقوق المطالب بالاداء
- الغاء اجراء دفع 20 ./. من المبلغ الموظف عند اصدار قرار توظيف اجباري للاداء
- الغاء حق تنفيذ الحكم غير النهائي

8- المحاسبة العمومية

تطوير المردودية و النجاعة في استخلاص الديون الجبائية و مراقبة المال العام و ذلك عبر مراجعة التشريع في اتجاه تسهيل استخلاص الديون الجبائية

تقارير

مالية عمومية تعتمد نظاما جبائيا عادلا و فاعلا

انطلاقا من مرجعيتها الفكرية و اهدافها الاستراتيجية اختارت الجبهة لتمويل مشاريع التنمية و الانفاق الاجتماعي التعويل على القدرات الذاتية للشعب التونسي حتى لا تكون تونس و شعبها رهينتين للاستعمار و الاستغلال الاجنبي عبر التداين الفاحش.

و هذه الطريق تعني التعويل اساسا على الجباية و بصورة تكميلية على مداخيل المؤسسات العمومية المنتجة (مثل شركة الفسفاط).

و لكن نظرا للظروف الاقتصادية الصعبة في السنوات الاخيرة و التي نعتقد انها ستتواصل بطريقة او باخرى لمدة طويلة فان التعويل على هذه المداخيل يجب ان يكون محدودا.

اما الاقتراض بشكليه الداخلي و الخارجي – وان كان لا يمثل الحل الامثل – فان الدولة التونسية قد تجد نفسها في حاجة للالتجاء اليه تحت ضغوطات الواقع الذي يتطلب تنمية "سريعة".

الجبهة الشعبية ليس لها اي مشكل مع الافتراض الداخلي فهو يمثل شكلا من اشكال التمويل للدولة من جهة و يمثل دعما للادخار(نظرا لمردوديته و ان كان يمثل شيئا ما مزاحمة للقطاع البنكي).

اما الاقتراض الخارجي فيجب فقط ان يخضع لشروط تتمثل في :

- قدرة الدولة على الخلاص اي انه لا يجب تجاوز حدود معينة للاقتراض(50 ./. من الدخل الخام على الاقصى)
- توجيهه لمشاريع تنموية منتجة (لا يجب الاقتراض من اجل الاستهلاك)
- عدم الارتباط باي شرط سياسي من المقرض.

كل هذا يجرنا الى المسالة الجبائية التي تعتبر اليوم الحل الامثل لتمويل السياسة المقترحة من الجبهة الشعبية (مشاريع التنمية الاقتصادية و البرنامج الاجتماعي).

من هذا المنطلق يجب ان تكون الجباية المقترحة ذات ابعاد مختلفة وهو ما سنبينه ضمن الاهداف العامة (ا) و بطبيعة الحال يجب تقديم حلول عملية تجسد هذه الاهداف وهو ما سنبينه ضمن الاهداف الخاصة بالضرائب المختلفة(ب) و نقدم في الختام الموارد الجبائية المنتظرة(ت)

أ- الاهداف العامة

يمكن تلخيص الاهداف العامة للنظام الجبائي المقترح (او لاصلاح النظام الجبائي الحالي اصلاحا جوهريا) في اربع محاور :

- إرساء نظام جبائي عادل و ناجع و يشجع الاستثمار
- توحيد النصوص الجبائية و تبسيط الاجراءات
- اصلاح اداري يقضي على البيروقراطية ويدعم الادارة ماديا و بشريا و يدخلها مرحلة التكنولوجيا المتطورة
- القطع مع ظاهرة العفو الجبائي كتوجه سياسي يكرس المنافسة غير الشريفة و يضرب مبدأ العدالة الاجتماعية

ا-1 إرساء نظام جبائي عادل و ناجع و يشجع الاستثمار

الجباية ليست هدفا في حد ذاتها بل هي وسيلة اقتصادية و اجتماعية في الاقتصاديات الحديثة لذا اعتبرنا انه من الضروري ارساء نظام جبائي عادل.

غير ان النظام الجبائي العادل قد لا يؤدي مهمته و لا يحقق اهدافه اذا لم يكن ناجعا و لم يعط الاستثمار الذي سيوفر الثروة حقه.

- العدالة الجبائية.

العدالة الجبائية هدف اساسي من اهداف الاصلاح الجبائي وهي عنصر من عناصر ارساء العدالة الاجتماعية التي تمثل ركيزة من ركائز برنامج و اهداف الجبهة الشعبية.

لذا يجب اعتبار (او اعتماد) الجباية أداة و وسيلة للحد من الفوارق بين الفئات الاجتماعية و الجهات اذ يمكن عن طريق الجباية تشجيع قطاع اقتصادي معين او تشجيع فئة اجتماعية معينة او تشجيع الاستثمار في جهة معينة و بالتالي يمكن ان تكون الجباية اداة و وسيلة للعدالة الاجتماعية و الجهوية و للتوضيح فان العدالة في مفهومنا لا تعني المساواة.(1)

.....

1- انظر من اجل اعادة النظر في النظام الجبائي (فيما يلي)

- النجاعة

المقصود بالنجاعة هو مردودية النظام الجبائي موضوع الاصلاح اذ ما الفائدة في ارساء نظام جبائي عادل لا يطبق في الواقع و لا مردودية له فالنظام الجبائي الناجع هو النظام ذو المردودية العالية .

و هنا نلاحظ ان العديد من القوانين تسن و لا تطبق او تطبق بصورة رديئة فلا نجني من وراء التشريع (الذي قد يكون اثار مشاكل عدة)اي مردود او مردودا ضعيفا.

و لكن لا بد ان نلاحظ ان المردودية لا ترتبط فقط بالتشريع بل هي مرتبطة ايضا بالامكانيات المادية للادارة المكلفة بالتطبيق و المتابعة كما هي مرتبطة بالارادة السياسية (2).

و في هذا الاطار تدخل مقاومة التهرب الجبائي الذي يمثل احد اكبر الاشكالات المطروحة على مصالح الجباية بمختلف تركيباتها. (3)

- المساهمة في تنمية الثروة الوطنية (تشجيع الاستثمار).

يمكن للنظام الجبائي المقترح ان يكون احد الاعمدة المهمة للمساهمة في تنمية الثروة الوطنية و ذلك عبر تشجيع الاستثمار.

مع العلم ان مجلة تشجيع الاستثمار الحالية تحتاج لمراجعة شاملة من وجهة نظر جبهوية حتى تعطي الفرصة لالستثمار بالجهات المحرومة و حتى يكون التشجيع على الاستثمار مرتبطا بما يقدمه المستثمر للجهة في ميدان التشغيل و ما يقدمه من اثراء معرفي و تقني.

كما نلاحظ ان مشروع مجلة الاستثمار الذي طرحته النهضة و ملحقاتها على المجلس الوطني للمصادقة عليه ثم سحبته حكومة جمعة يمثل خطرا جسيما للبلاد و في حق الشعب التونسي (ملكية الاراضي- التشغيل- القضاء...)

و يجب على الجبهة ان تقدم بديلها لان هذا الموضوع سيطرح قريبا حسب راينا نظرا للضغط الممارس على السلطات المعنية وهو ضغط يقصد منه الحصول على اقصى التنازلات من السلط التونسية لفائدة الراس مال الاجنبي و خاصة الشركات المتعددة الجنسية القوية ماليا و المهيمنة على الاسواق (البترول- البنوك...)

.....

1- انظر فيما يلي "من اجل اعادة النظر في النظام الجبائي "

2- انظر فيما يلي "التهرب الجبائي : بين ضعف الدولة وقوة الاعراف"

3- انظر فيما يلي "من اجل اعادة النظر في النظام الجبائي "

ا-2 توحيد النصوص الجبائية و تبسيط الاجراءات

هذا الهدف لا يمثل اشكالا و قد تم طرحه على مستوى الاصلاح المقترح من الادارة في مناسبات عدة (4) و يتمثل :

- من جهة اولى في توحيد النصوص الجبائية المختلفة و المتعدة (6 او7) في نص واحد (المجلة الجبائية) وهو عمل تقني ممكن.
- من جهة ثانية في تبسيط الاجراءات الجبائية سواء على مستوى قباضات المالية او على مستوى مصالح المراقبة الجبائية (اجال ايداع التصاريح بالقباضة – تعدد التصاريح- المعلومات المطلوبة- طريقة التصريح اي ادخال وسائل تقنية جديدة...)

هذا العمل يتطلب رؤية معينة توفق بين حقوق المطالب بالاداء من جهة و حق الادارة في المعلومة كما يتطلب الاخذ بعين الاعتبار الواقع السوسيولوجي الرافض لاعتبار دفع الاداء واجبا و الذي يشجع على التهرب الجبائي و لا يعتبره اجراما في حق الشعب و البلاد انطلاقا من مخزون ثقافي و اجتماعي.

ا-3 <u>الاصلاح الاداري</u>

ان الاصلاح الاداري المطلوب يتعلق بالمصالح المختصة في الجباية (المراقبة الجبائية- قباضات المالية- الديوانة...)

و يكون الهدف من هذا الاصلاح :

- القضاء على البيروقراطية (بارتباط بتبسيط الاجراءات و ادخال وسائل عمل تقنية جديدة ...)
- دعم الادارة ماديا (توفير الامكانيات المادية على غرار السيارات لتنقل اعوان المراقبة الجبائية او اعوان التنفيذ بالنسبة للقباضات المالية و اعوان الديوانة)
- و دعمها بشريا (توفير العدد الكافي من الاعوان للقيام بالمراقبة الجبائية و الديوانية و متابعة تنفيذ الاستخلاص بالنسبة لاعوان القباضات المالية.

و قد اقترحنا ضمن الميزانية البديلة لسنة 2014 انتداب ما لا يقل عن 1500 عون سنويا للتنقيص من العجز الموجود حاليا . و يبقى هذا المقترح ساري المفعول اذا كنا نرغب في ارساء نظام جبائي فاعل قادر على مقاومة التهرب الجبائي اضافة الى مقاومة معضلة التهريب.

- ادماج التكنولوجيا المتطورة ضمن المنظومة الجبائية وهو الحل الذي يساعد على تجاوز العجز او النقص البشري و يفتح افاقا جديدة للعمل الذكي.

ا-4 القطع مع ظاهرة العفو الجبائي كتوجه سياسي يكرس المنافسة غير الشريفة و يضرب مبدأ العدالة الاجتماعية

اعتمد نظام بن علي العفو الجبائي كوسيلة لتمكين الخزينة العمومية من بعض المداخيل الانية و لكنه استعمله ايضا كوسيلة لشراء الذمم و قد تم في عهده اللجوء الى العفو الجبائي 3 او 4 مرات كانت النتائج غير ذات جدوى كبيرة على مستوى المردود المالي غير انها كانت كارثية على مستوى الرسالة التي تلقاها المطالب بالادء اذ اصبح كل مطالب بالاداء ينتظر العفو الجبائي لتسوية وضعيته الجبائية المخالفة للقانون و اصبح احترام الواجب الجبائي من باب "الخبل و العته".

و قد واصلت حكومتا النهضة على نفس المنوال و اقرت اجراءات تتعلق بالعفو الجبائي ضمن قوانين المالية التي تم تبنيها.

لذا يقترح القطع مع هذه الممارسة و عدم اصدار قوانين تنص على العفو الجبائي.

ب- الاهداف الخاصة حسب الضرائب

1- الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات

- مراجعة جدول الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين في اتجاه تخفيف الضغط الجبائي على الأجراء والطبقات الكادحة وذلك بـالترفيع في سقف شريحة الدخل السنوي غير الخاضع للأداء على الدخل و الترفيع من النسبة القصوى للضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين (5)

نلاحظ بخصوص الجزء الاول من المقترح ان حكومة جمعة اعتبرت ان مبلغ 5.000 د غير خاضع للضريبة(وهو المقترح الذي تقدمت به الجبهة سابقا ضمن مشروع الميزانية البديلة)

نلاحظ كذلك ان الاتحاد العام التونسي للشغل طالب بترفيع مبلغ 5.000د الى 7.000د.

و ترى الجبهة انه من الضروري مراجعة جدول الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين و ذلك باعتبار المبادئ التالية:

- تخفيف الضغط الجبائي على المداخيل الضعيفة
- بعث شرائح جديدة

.....

5-انظر :الاجراءات الجبائية بمشروع الميزانية البديل للجبهة الشعبية : واقعية و جراة

- الترفيع من النسبة القصوى للضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين(الى حد 45./.).

 مراجعة قواعد اسداء النظام التقديري

تم بمقتضى قانون المالية لسنة 2014 اعتبار بعض الانشطة غير خاضعة للنظام التقديري.

و اقترحت الجبهة ضمن مشروع قانون المالية البديل لسنة 2014 مراجعة النظام التقديري(6) من خلال:

- اعادة النظر في المقاييس و اجراءات الانتفاع بالنظام التقديري:
.. التنقيص من رقم المعاملات
..ربط الانتفاع بالنظام التقديري بمعاينة مقر النشاط و وسائل العمل...
- حصر الانتفاع بالنظام التقديري في شريحة صغار المستغلين و لمدة محددة باربع (04) سنوات يتم على اثرها تقديم طلب لادارة الجباية للتثبت من رقم المعاملات (السقف المحدد) كشرط لمواصلة الانتفاع بالنظام التقديري.
- احداث عقوبات مالية رادعة ضد المنتفعين بالنظام التقديري عن غير وجه.

- تأكيد مبدأ الضريبة التصاعدية على الدخل في مادة الضريبة على الشركات.

يتمثل المقترح في ادخال مبدا الضريبة التصاعدية على ارباح الشركات و يستحسن ان يطبق هذا المبدا في مرحلة اولى تجريبية على المؤسسات الصغرى و المتوسطة.

- توسيع قاعدة الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات بالتقليص من الاعفاءات

تتضمن مجلة الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات فيما يتعلق خاصة بقطاعي الصناعة و التجارة العديد من الاعفاءات.

و يتمثل المقترح في مراجعة هذه الاعفاءات و بالتالي الغاءها وهو ما يمكن من توسيع قاعدة الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات و توفير مداخيل جبائية اضافية .

.....

6- انظر الكتيب الذي نشرته الجبهة الشعبية حول الميزانية البديلة "مشروع بديل لميزانية سنة 2014" مارس 2014

2- الاداء على القيمة المضافة و المعلوم على الاستهلاك

2-1 الاداء على القيمة المضافة

- توسيع قاعدة الاداء

يمكن مراجعة التشريع الحالي بهدف اعطاء تعريف جديد للخاضعين للاداء و توسيع قاعدته و ادخال قطاعات جديدة غير خاضعة حاليا للاداء لتوفير مداخيل اضافية دون الزيادة في نسب الاداء.

- مراجعة الاعفاءات

هذه المراجعة من شانها ان تمكن بعض القطاعات من تحسين ظروف المنافسة و ذلك باخضاعها لنسبة اداء و ان كانت ضعيفة حتى لا تكون سببا في ارتفاع الثمن وهو ما يمكن هذه القطاعات من طرح الاداء على شراءاتها

كما ان مراجعة الاعفاءات قد تمكن من اخضاع بعض المنتوجات للاداء مما يوفر مداخيل اضافية.

- اضافة نسبة اداء جديدة تتعلق باستهلاك بعض المواد الفاخرة (produits de luxe)

بهدف تطوير المداخيل الجبائية يمكن اضافة نسبة اداء جديدة (من 25 الى 28 ./.) تتعلق بالمواد التي لا يعتبر استهلاكها اساسيا و يعتبر استهلاكها كماليا وهو ما يعبر عنه بالمواد الفاخرة مثل بعض العطور و المجوهرات.... و قد كان معمولا بنسبة من هذا القبيل سابقا.

2-1 المعلوم على الاستهلاك

توسيع قاعدة المعلوم و ذلك بادخال مواد جديدة تخضع للمعلوم.

3- معاليم التسجيل و الطابع الجبائي

اعادة النظر في جملة من معاليم التسجيل لادماجها ضمن الضريبة على الدخل او الاداء على القيمة المضافة.

- اعادة النظر في بعض معاليم التسجيل لإدماجها:

..ضمن الضريبة على الدخل (معلوم تسجيل التركات مثلا)

..او الاداء على القيمة المضافة (تسجيل العقارات)

- الغاء او مراجعة معاليم الطابع الجبائي قصد التخفيف او الادماج ضمن اداءات اخرى

4- المعاليم الديوانية

مراجعة المجلة الديوانية بهدف حماية الاقتصاد الوطني و المالية العمومية و القدرة على مجابهة التهريب و ذلك ب:

- توفير الوسائل التشريعية لحماية الاقتصاد الوطني و المالية العمومية
- تمكين اعوان الديوانة من مجابهة التهريب

5- الجباية المحلية

مراجعة مجلة الجباية المحلية بهدف دعم موارد البلديات بتمكينها:

- من حق سن معاليم جديدة و خاصة
- من حق تغيير نسب المعاليم الواردة بمجلة الجباية المحلية

6- الامتيازات الجبائية

- مراجعة مجلة تشجيع الاستثمارات في اتجاه تشجيع الاستثمار اساسا في الجهات المهمشة
- ربط الامتيازات الجبائية بالاستثمار المنتج و ذي القيمة المضافة و التشغيل و التكوين

7- الاجراءات الجبائية

مراجعة مجلة الحقوق و الاجراءات الجبائية في اتجاه :

✓ دعم مجهود مقاومة التهرب الجبائي من خلال:
- مراجعة التشريع و خاصة مراجعة النظام القانوني للسر البنكي(7)

قامت حكومة جمعة بمراجعة التشريع المتعلق بالسر البنكي غير ان المقترح الحكومي جاء مقيدا بشروط تجعل المراجعة منقوصة جدا.

.....

7- انظر: التهرب الجبائي : بين ضعف الدولة و قوة الاعراف

و قد سبق للجبهة ان تقدمت ضمن مشروع الميزانية بمقترح في الغرض يهدف الى تمكين ادارة الجباية للعمل بصورة ناجعة.

- الشروع في تنفيذ خطة استراتيجية لتنظيم قطاع الاقتصاد الموازي (8)و ذلك كما يلي:

.. منح اعفاءات جبائية و تسهيلات محاسبية للمعنيين بالامر مقابل تسليمهم معرفات جبائية و التزامهم بواجباتهم الجبائية و القانونية الاخرى(التغطية الاجتماعية للشغالين...)

.. تسليط عقوبات مشددة على الرافضين لتسوية وضعياتهم بما في ذلك مصادرة ممتلكاتهم و ممتلكات الاشخاص المسؤولين عنهم قانونا (الزوجة و الابناء...)

- تعصير الادارة
- تكثيف الانتدابات

✓ دعم حقوق المطالب بالاداء

- الغاء اجراء دفع 20 ./. من المبلغ الموظف عند اصدار قرار توظيف اجباري للاداء
- الغاء حق تنفيذ الحكم غير النهائي

8-المحاسبة العمومية

تطوير المردودية و النجاعة و مراقبة المال العام و ذلك عبر:

- مراجعة التشريع
- تعصير الادارة
- تكثيف الانتدابات

.....

8- انظر: التهرب الجبائي : بين ضعف الدولة و قوة الاعراف

ت- الموارد الجبائية المنتظرة

يمكن للاصلاحات التشريعية المتعلقة بالجباية من جهة و الاصلاحات الادارية من جهة اخرى مثلما تم توضيحها اعلاه ان تحسن بصورة تصاعدية خلال الخمس سنوات القادمة من مردودية الجباية.

لذا تم تقدير الموارد الجبائية خلال الخمس سنوات القادمة كما يلي:

السنة	الموارد المقدرة
2015	18.444.300.000 د
2016	20.288.730.000 د
2017	22.317.603.000 د
2018	25.549363.000 د
2019	28.104.299.000 د
المجموع	114.704.295.000 د

من اجل اعادة النظر في النظام الجبائي

مقدمة

1- ان الوضع الثوري في تونس - منذ اواخر شهر ديسمبر 2010- من شانه اذا اكتمل ان يؤدي – حسب راينا- الى ثورة ديموقراطية بالمعنى العام للكلمة.
2- و نقصد بالثورة الديموقراطية ثورة تهدف الى ارساء الحريات العامة او السياسية (حرية التعبير – حرية التنظم – حرية التظاهر...) و العدالة الاجتماعية (تقاسم الخيرات بعدل- تساوي الفرص- الحق في الدراسة و الصحة المجانية للجميع...) ولكن ايضا الى تدعيم و تشجيع الراسمال الوطني و بالتالي الاقتصاد الوطني و الثقافة و الفن الوطنيين و بصفة عامة كل ما هو وطني بمعنى ان الثورة الديموقراطية لها بعد وطني و ذلك بقصد محاربة كل مظاهر الاستعمار الجديد.
3- هذه الثورة باعتبارها تعني التغيير الشامل ستمس بل يجب ان تمس رياحها بالتاكيد كافة الميادين و بالتالي لا يمكن ان تمر دون طرح الاشكالات القائمة في ميدان الجباية و ما يجب القيام به في المستقبل في هذا الميدان الحيوي .
4- ان الجباية تطرح في الوضع الحالي من جهة اولى جانبا هاما يتعلق بتمويل هياكل الدولة و الجماعات العمومية و العديد من المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية مما يعني ان نجاح الثورة مرتبط شديد الارتباط بنجاح النظام الجبائي المعتمد و من جهة ثانية تطرح الجباية جانبا لا يقل اهمية يتعلق بالعدالة الجبائية بين الافراد و الجهات مع ضرورة دفع الاقتصاد و تشجيع بعض القطاعات دون خلق عدم توازن من شانه ان يميز طرفا عن طرف اخر.
5- و بطبيعة الحال فان النظام الجبائي القائم حاليا في تونس و منذ 1956 كامتداد لفترة الاستعمار الفرنسي المباشر هو نظام كان في خدمة المنظومة السياسية القائمة انذاك و حتى هذا التاريخ و يمكن القول ان من مهام الثورة و من مصلحتها الحيوية ان تقوم باعادة النظر بعمق في هذا النظام و ليس بمجرد اصلاح بما يمكن الثورة:
   - من تمويل مؤسسات الدولة و الجماعات العمومية التي ستقوم بالمهام الجديدة المناطة بعهدتها
   - و من تمويل الاقتصاد الجديد الذي يطرح مهام جديدة تختلف بطبيعتها عن السائد
   - و بلوغ اهداف العدالة الجبائية و الاجتماعية مع دعم المؤسسات الوطنية الناشئة دون السقوط في فخ الميز
6- سنحاول ان نتعرض في هذا المقال الى الاهداف من اعادة النظر في النظام الجبائي والوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف.

اولا- اهداف اعادة النظر في النظام الجبائي

7- تهدف عملية اعادة النظر في النظام الجبائي الى ارساء نظام جبائي موحد و مبسط وعادل من شانه الحط من الضغط الجبائي مع مردودية مرتفعة و تمكين المطالب بالاداء من حقه في الدفاع امام ادارة ديموقراطية و قضاء عادل و مستقل

1- التوحيد و التبسيط

2-1 التوحيد

8- يقصد بالتوحيد من جهة اولى توحيد المرجعية على مستوى النصوص اي بمعنى واضح ايجاد مجلة جبائية وحيدة تحتوي كافة المواد الجبائية من مختلف الاداءات و الضرائب الى جانب الاجراءات و الامتيازات الجبائية و غيرذلك من المواد.

9- و يعلم الجميع ان النصوص الجبائية المجمعة ضمن مجلات تبلغ حاليا الستة على الاقل (مجلة الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات و مجلة الاداء على القيمة المضافة و مجلة معاليم التسجيل و الطابع الجبائي و مجلة تشجيع الاستثمارو مجلة الجباية المحلية و مجلة الحقوق و الاجراءات الجبائية)

10- و اضافة الى هذه المجلات هناك العديد من النصوص الجبائية غير المدمجة ضمن مجلات جبائية و نسوق على سبيل المثال مجلة المحروقات التي تحتوي جانبا هاما من الاحكام الجبائية كما يمكن ذكر القانون المتعلق بالمعلوم على الاستهلاك .

11- و يمكن ايضا ان ندمج ضمن هذه الترسانة من المجلات و النصوص مجلة المحاسبة العمومية . فهذه المجلة تعتني بجانب هام و اساسي في قطاع الجباية. فالمجلات الانفة الذكر تحدد اساسا قاعدة التوظيف و المراقبة و النزاع في حين تهتم مجلة المحاسبة العمومية بالاستخلاص و قد بقيت الى حد هذا التاريخ الكثير من الجوانب المتعلقة بالاستخلاص مغمورة و غير واضحة المعالم نذكر على سبيل االمثال نظام النزاع في مادة الاستخلاص مما يجعل ادماج هذه المجلة ضمن المنظومة الجبائية العامة ضرورة ذات فائدة قصوى.

12- كما يقصد بالتوحيد من جهة ثانية توحيد الضرائب اذ نلاحظ انه بالرغم من ان هذا الهدف كان عنصرا من عناصر الاصلاح الجبائي الذي تم في اواخر الثمانينات و بداية التسعينات من القرن الماضي الا ان هذا الهدف لم يتحقق بصورة ناجعة.

13- فقد تم توحيد الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين و ذلك باستيعابها لمجمل الاداءات و الضرائب المتعلقة باصناف المداخيل المختلفة (الاجور و المرتبات و المرابيح التجارية و الصناعية و المرابيح غير التجارية و المداخيل العقارية و المداخيل الفلاحية و مداخيل الاوراق المالية و راس المال) غير انه تم الاحتفاظ بضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين مستقلة تماما عن الضريبة الاصلية وهي الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين بعنوان القيمة الزائدة العقارية.

14- و نلاحظ وجود العديد من الاداءات و الضرائب و المعاليم بتسميات مختلفة الى جانب الاداءات الثلاثة الاساسية (الضريبة على الدخل و الضريبة على الشركات و الاداء على القيمة المضافة و معاليم التسجيل و الطابع الجبائي) مثل المعلوم على التكوين المهني و المعلوم الممول لصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الاجراء و غيرهما من المعاليم و الاداءات.

15- و قد يكون من المجدي اضافة الى توحيد التشريع الجبائي ضمن مجلة وحيدة توحيد التشريع الجبائي ضمن ضريبتين اساسيتين: ضريبة اولى تتعلق بالمداخيل مهما كانت و مهما كان صاحبها و ضريبة ثانية تتعلق بالاستهلاك.

16- و بطبيعة الحال فنحن نعتقد ان الضريبة الاساسية يجب ان تكون الضريبة المتعلقة بالمداخيل و ذلك لعدة اعتبارات اهمها ان العدالة الجبائية و الاجتماعية تتحقق على اساس المساهمة في ميزانية الدولة حسب المداخيل المحققة اي حسب قدرة كل شخص .

2-1 التبسيط

17- يعتبر التشريع الجبائي الحالي معقدا بالرغم من محاولة تبسيطه عند القيام بالاصلاح الجبائي في الثمانينات و التسعينات من القرن السابق(1)

18- و تتمثل عملية التبسيط في تفادي تعدد الضرائب و الاداءات مثلما هو الحال في النظام الجبائي القائم حاليا.

19- كما يتمثل التبسيط في تفادي تعدد انظمة التوظيف (Les régimes d'imposition) داخل المنظومة الواحدة مثلما هو الحال في مادة الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين اذ نجد النظام الحقيقي و النظام الحقيقي المبسط و النظام التقديري بالنسبة للمتعاطين للانشطة التجارية و الصناعية و نجد النظام الحقيقي و النظام التقديري بالنسبة للمتعاطين للانشطة غير التجارية و يمكن ان نسوق العديد من الامثلة التي تبين هذا التعدد الذي لا طائل منه و الذي يعقد النظام دون فائدة ترجى منه.

20- اما في مادة الاداء على القيمة المضافة فنلاحظ ان الفصل الاول من المجلة التي تعنى بهذه المادة يمثل غابة يصعب اختراقها و ذلك لاسباب عدة اهمها ان النظام السابق كان يرغب في اصلاح تدريجي في مادة الاداء على القيمة المضافة. و قد ادخل على النص الاساسي العديد من التحويرات فاصبح كثير التعقيد في حين كان يمكن اختصاره و تبسيطه في بضع جمل او كلمات.

.....

1- انظر M.MTIR : La justice fiscale en Tunisie

21- و الى جانب ذلك فان ما يميز التشريع المتعلق بالاداء على القيمة المضافة هو تعدد نسب الاداء بالرغم من محاولة اختصارها في البداية ثم كثرة الاعفاءات اذ نجد اعفاءات لاسباب اجتماعية و اقتصادية و سياسية ...

22-و يمكن ان نطبق العديد من الملاحظات المذكورة و المتعلقة بالضريبة على الدخل او الاداء على القيمة المضافة على مادة معاليم التسجيل و الطابع الجبائي. فهذا المعلوم الذي يعتبر اداء غير مباشر(1) باعتباره يمس الاستهلاك شبيه بالاداء على القيمة المضافة.

23- و يمكن ببساطة الغاء معاليم التسجيل و الطابع الجبائي تماما و قد يقتضي الامر تعويض المداخيل المتاتية منه اولا بالاداء على القيمة المضافة خاصة فيما يتعلق بعمليات بيع و شراء العقارات باعتبارها عمليات تجارية و ثانيا بالضريبة على الدخل خاصة فيما يتعلق بالارث .

24- كما ان النظام الجبائي الحالي يحتوي على ترسانة من الامتيازات الجبائية و ذلك في شكل اعفاءات من دفع الاداءات و الضرائب تتفاوت في الاهمية و المدة وقد وردت هذه الاعفاءات ضمن مجلة خاصة (مجلة تشجيع الاستثمار) و ضمن باقي المجلات و خاصة مجلة الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات و مجلة معاليم التسجيل وهو ما يتطلب اعادة النظر بعمق و مراجعة شاملة من اجل التبسيط و التوحيد او الالغاء التام ان اقتضى الامر باعتبار عدم مردودية الكثير من الامتيازات و باعتبار انه تم تشريع بعض الاعفاءات قصد تمتيع اشخاص معينين بامتيازات غير مستحقة و لا علاقة لها بخدمة الاقتصاد الوطني و ذلك في الظروف التي يعرفها الجميع و التي تميزت بالمحسوبية و بوضع التشريع في خدمة اهداف شخصية.

25- كل هذه امثلة تبين انه يمكن تبسيط النظام القائم حاليا مع تحسين مردوديته و جعله اكثر عدلا و بعيدا عن الضغط الجبائي الحالي و بطبيعة الحال فان هذه الافكار في حاجة الى التعمق و الاثراء و ذلك باشراك المختصين في الجباية و الاقتصاد و بصفة عامة كل المهتمين بالشان العام .

.....

1- يختلف الفقهاء في تصنيف معاليم التسجيل فيعتبر البعض انه اداء غير مباشر نظرا الى انه يتعلق بالاستهلاك في حين يعتبر البعض الاخر انه اداء على راس المال.

2- العدالة الجبائية و المردودية و الحط من الضغط الجبائي

26- ان الاتفاق قائم اليوم على ان الضغط الجبائي حاليا يتجاوز بكثير طاقة الكثير من ابناء الشعب وهو يتجاوز ايضا ما هو معمول به في الكثير من البلدان التي تسعى الى ارساء عدالة جبائية نسبية.

27- كما يعتبر الكثير من المختصين ان النظام الجبائي الحالي غير عادل نظرا لما يتحمله الاجراء خاصة من ضغط جبائي يفوق بكثير ما تتحمله طبقات اخرى من المجتمع.

28- و لا يختلف اثنان اليوم في ان اعادة النظر في النظام الجبائي الحالي يجب ان تاخذ بعين الاعتبار مردودية النظام الجبائي الجديد من جهة و العدالة الجبائية بعيدا عن الضغط الجبائي المفرط من جهة اخرى.

2-1 مردودية النظام الجبائي

29- ان مردودية النظام الجبائي تعتبر عنصرا اساسيا في كل نظام جبائي. فالنظام الجبائي- مهما كان- يهدف اساسا لتمويل مؤسسات و دواليب الدولة و الجماعات المحلية. وبطبيعة الحال فان النظام الجبائي الناجح هو ذاك الذي يتمكن من توفير التمويل المطلوب دون شطط في الضغط على مداخيل المطالبين بالاداء افراد ا كانوا او جماعات (شركات و غيرها)

30- كيف يمكن الوصول الى هذه المعادلة الصعبة اي الحط من الضغط الجبائي مع تمكين دواليب الدولة من التمويل الضروري و ارساء العدالة الجبائية.

31- نعتقد انه يجب اولا ترشيد استهلاك دواليب الدولة و الجماعات المحلية اي انه يجب بصورة اوضح الضغط على مصاريف الدولة .

32- فنحن نلاحظ ان ميزانية الدولة خاصة تطورت من سنة الى اخرى دون مجاراة او مراعاة التطور الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد و للمطالبين بالاداء انفسهم اي بصورة اكثر بساطة ان الدولة تستهلك اكثر مما يخوله لها انتاج البلاد و انتاج المطالبين بالاداء و ذلك مثل العائلة التي تستهلك اكثر من دخلها بالاعتماد على القروض او باستهلاك مدخراتها.

33- و في هذا الباب يمكن للباحثين المختصين ان يبينوا كيف كانت تمول ميزانية الدولة و ما هي نسبة الجباية في تمويل هذه الميزانية اولا و كيف تم اللجوء الى الاقتراض الداخلي و الخارجي و الى بيع المؤسسات العمومية التي انشئت على كاهل ابناء الشعب التونسي على مدى حقبات طويلة و مدى مساهمتها في ميزانية الدولة ثانيا.

34- و اضافة الى الجانب المتعلق بتقليص الاستهلاك يجب ان نحرص على ان تكون مردودية النظام الجبائي الجديد عالية الى اقصى حد ممكن.

35- و في اعتقادنا يمكن تحسين و تطوير مردودية النظام الجبائي اذا توفرت ثلاث عناصر اساسية تتمثل فيما يلي:

- ارساء تشريع جبائي يراعي القدرة الحقيقية للمطالب بالاداء في المساهمة في التمويل العمومي.
- ارساء قواعد مراقبة جبائية شفافة و صارمة في نفس الوقت و ارساء ادارة جبائية ديموقراطية وعصرية.
- ارساء قواعد تقاضي جبائي تمكن من قيام القضاء بدوره باستقلال عن الادارة و عن كل السلط مهما كانت و تمكين المطالب بالاداء من حقه في الدفاع بكل حرية مما يمكن من ترسيخ العدالة الجبائية بصورة حقيقية.

36- كما يجب اضافة الى ما سبق مراجعة الفلسفة العامة لنظام الامتيازات الجبائية او ما يسمى بنظام تشجيع الاستثمار اذ يجب اعادة النظر في الاسس المعتمدة صلب هذا النظام ذي المردودية المنخفضة جدا و ذي التكلفة العالية جدا.و نعتقد ان ترشيد هذا النظام من شانه ان يساعد على تمويل اضافي للميزانية.

2-2 العدالة الجبائية

37- نحن نعتقد ان نظاما جبائيا مقبولا من المطالب بالاداء - لانه عادل و يتيح لكل الحق في ابداء رايه فيه كالحق في الدفاع عن النفس في صورة التعرض الى مراقبة جبائية- من شانه النجاح.فلا احد ينكر العلاقة الوطيدة بين السياسة و الجباية اذ ان الجباية مبنية على مبدا قبول توظيف الاداء (le consentement à l'impôt)

38- و تتطلب العدالة الجبائية ارساء تشريع جبائي يراعي القدرة الحقيقية للمطالب بالاداء في المساهمة في التمويل العمومي اي قدرته على دفع الضرائب طبق طاقته الحقيقية.

39- كما تتطلب العدالة الجبائية اقامة نظام جبائي عادل يعتمد – حسب راينا - اساسا على الضريبة على الدخل التصاعدية (اي الضريبة المباشرة) و بصورة ثانوية على الاداءات غير المباشرة (الاداء على القيمة المضافة و غيرها)

40- و يمكن في اطار ارساء ضريبة اساسية على الدخل اعفاء اصحاب الدخل الضعيف جدا اعفاء تاما ثم تكون الضريبة تصاعدية مع اعتماد نسب اداء متقاربة.

41- كما ان العدالة الجبائية تتطلب ارساء قواعد مراقبة جبائية شفافة و صارمة في نفس الوقت و ذلك على عكس ما هو موجود اليوم ضمن النظام الحالي الذي يتميز بالصرامة فحسب و يعطي كل الحقوق للادارة في حين يجد المطالب بالاداء نفسه في موقف ضعف و دون وسائل دفاع تضعه على قدم المساواة مع الادارة . و في هذا الباب نلاحظ ان النظام الجبائي الحالي يضع الكثير من الواجبات على كاهل المطالب بالاداء دون

تمكينه من الحقوق التي تتماشى مع هذه الواجبات كما ان النظام الحالي يعطي سلطة شبه مطلقة للادارة وهو بالتالي نظام منحاز للادارة على حساب المطالب بالاداء.

42- و تتطلب العدالة الجبائية ارساء ادارة جبائية ديموقراطية وعصرية فالادارة الديموقراطية تتطلب اعطاء المطالب بالاداء نفس الحقوق التي تتمتع بها الادارة واعفائه من بعض الواجبات المجحفة التي تكرس الهيمنة اما الادارة العصرية فتتطلب توفير الامكانيات المادية بما فيها كل الوسائل التكنولوجية الحديثة التي من شانها تسهيل المعاملات مع المطالب بالاداء كما تتطلب توفير العنصر البشري ذي الكفاءة القادر على التعامل بمرونة و عن معرفة بالملفات المطروحة دون اجحاف و صلف.

ثانيا- وسائل انجاز و نتفيذ النظام الجبائي الجديد

43- ان اعادة النظر في النظام الجبائي القائم حاليا تقتضي الى جانب مراجعة التشريع الجبائي الحالي - مثلما تعرضنا اليه - توفير وسائل للنجاح في عملية الانجاز و التنفيذ وهو ما يدعو الى اصلاح اداري شامل من جهة اولى و اصلاح قضائي من جهة ثانية

1- الاصلاح الاداري

44- ان النظام الجبائي مهما كان ومهما تطور لا يمكن ان يحقق اهدافه المنشودة و خاصة هدف العدالة الجبائية اذا لم يتوفر العنصر البشري القادر و المؤهل لتنفيذ هذه الاهداف. و اضافة الى العنصر البشري فان التكنولوجيا الحديثة اصبحت اليوم عنصرا اساسيا للقيام بالاعمال الادارية بسرعة و بشفافية فائقتين.

45- و انطلاقا مما سبق ذكره يمكن القول ان الاصلاح الاداري يجب ان يتم على اساس جملة من العناصر نختصرها فيما يلي: العنصر المادي (ا) و العنصر التنظيمي (ب) و العنصر البشري (ت).

أ- العنصر المادي

46- يتمثل العنصر المادي في تمكين الادارة الجبائية من كافة الوسائل المادية (مقرات عمل لائقة- وسائل نقل للقيام بالمراقبة الميدانية في احسن الظروف) و خاصة التقنيات الحديثة التي تمكن من الحصول على المعلومة المالية باعتبارها اساس عمل الادارة.

47- و نلاحظ انه في مجال التقنيات الاتصالية الحديثة يمكن تطوير الادارة و جعلها عصرية الى اقصى حد ممكن مع مردودية عالية و كلفة منخفضة و ذلك بتجاوز "الادارة الورقية" و الاعتماد على هذه التقنيات الحديثة مثلما هو الحال في بعض البلدان المتقدمة التي حققت هذا الهدف منذ مدة طويلة.و قد مكنها تحقيق هذا الانجاز من تحسين و تطوير المداخيل الجبائية باقل كلفة و باكثر سرعة وشفافية و عدل.

ب- العنصر التنظيمي

48- اما العنصر التنظيمي فيتعلق باعادة النظر في التنظيم الاداري القائم بما يؤدي الى تحسين مردودية اعوان المالية و ذلك بتشجيع الاختصاص من جهة كبعث وحدات مراقبة جبائية مختصة في بعض الميادين و القطاعات (القطاع المالي من بنوك و ايجار مالي و غيره- القطاع السياحي- قطاع المحروقات- المؤسسات الاجنبية...) و اعادة النظر من جهة اخرى في دور قباضات المالية وطرق الاستخلاص وفصل اعمال استخلاص موارد الدولة الجبائية عن الكثير من الاعمال الاخرى التي تقوم بها و التي تعطل دورها الاساسي وتجعل مردوديتها الجبائية محدودة و مكلفة.

49- و يدخل ضمن التنظيم طبيعة العلاقات التي يجب ان تقوم بين مختلف مصالح المالية (اداءات- محاسبة عمومية- ديوانة...)

50- كما يمكن ان نضيف ضمن العنصر التنظيمي عنصر العلاقة بين الادارة و المطالب بالاداء و ذلك ببعث وسائل اتصال بين الطرفين و التقليص من الاجراءات و الواجبات المحمولة على هذا الاخير.

ت- العنصر البشري

51- هذا العنصرر اساسي في عملية الاصلاح و يجب ان يهتم بكافة الجوانب : الانتداب و التكوين و الاجور و كافة الحقوق الاخرى بما فيها حرية العمل النقابي و التكليف بتحمل المسؤوليات لذلك يجب الاهتمام اساسا بما يلي:

- تكوين اعوان المالية بمختلف اختصاصاتهم (اداءات – ديوانة- قباضات مالية) تكوينا اساسيا في مادتي القانون و الاقتصاد و المالية و تعميق معارفهم في المادة الجبائية مع ضرورة الاعتماد اكثر فاكثر على المتخرجين من الجامعة.
- تمكين اعوان المالية من كافة حقوقهم طبق ما يقتضيه القانون مع تشجيعهم على الانخراط و التنظم صلب نقابات تمثلهم و اقامة حوار جدي بين الادارة و النقابة وهو ما يمكن هؤلاء الاعوان من القيام بواجبهم على احسن وجه و باريحية و يمكن الادارة في نفس الوقت من اتخاذ الاجراءات الضرورية ضد كل من لا يقوم بواجبه على احسن وجه او يخل بقواعد المهنة و الاخلاق.
- ارساء قواعد جديدة تتعلق بتحميل المسوؤلية للمشرفين على الادارات المختلفة حسب المؤهلات العلمية و القدرة الحقيقية و الفعلية على التسيير و تلافي ما انجرت اليه الادارة سابقا من تعيين مسؤولين على اساس التبعية و الاخلاص لشخص او لحزب.
- توفير الحماية الضرورية للاعوان عند ممارستهم لاعمالهم و وظائفهم و ارساء قواعد تحفيز جديدة لتحسين المردودية.

2- الاصلاح القضائي

52- نحن نعتقد ان الاصلاح القضائي ليس شانا خاصا بالجباية نظرا الى ان الاصلاح القضائي و اصلاح المنظومة القضائية بصورة عامة هو شان عام يهم كل القطاعات و عموم الناس.

53- غير اننا نود ان نلاحظ انه لا يمكن التوصل الى اعادة النظر في النظام الجبائي دون التعرض للجانب القضائي اذ يمكن لاي كان ان يلاحظ ان المطالبين بالاداء قد فقدوا الثقة تماما في النظام القضائي الجبائي القائم.

54- و حسب راينا يتطلب او يهم الاصلاح القضائي الجبائي ثلاث جوانب: الجانب التشريعي و الجانب التنظيمي و الجانب البشري.

أ- فيما يتعلق بالتشريع

55- هناك الكثير من الاحكام الواردة بالمجلة الحالية للحقوق و الاجراءات الجبائية التي يجب اعادة النظر فيها اوالغاؤها تماما.و قد يكون من الصالح عدم اخضاع النزاع الجبائي لاجراءات خاصة .

56- فالصلح الجبائي في المرحلة القضائية لم يكن ذا فائدة تذكروكان دوما يمثل مضيعة للوقت لكل الاطراف و هدرا للطاقات وهو ما يجعلنا نرغب في مراجعة هذا الاجراء او الغائه تماما.

57- كما ان الاجراءات الخاصة بالدعوى الجبائية (اجال التقاضي- اجراءات رفع الدعوى- اثار الاستئناف...) لا تتطلب تشريعا خاصا.

58- اما دفع عشرين في المائة من اصل مبالغ الاداء موضوع قرار التوظيف الاجباري للاداء او تقديم ضمان بنكي بنفس المبلغ فنرى انه لا مجال للابقاء عليه فهذا الاجراء مخالف لكل مبادئ التقاضي العادل.

59- و بطبيعة الحال فما تم ذكره يمثل امثلة تؤكد ضرورة التعمق في كافة الاحكام الواردة بالمجلة واعادة النظر فيها.

ب- فيما يتعلق بالتنظيم

60- ما نلاحظه هو ان القضاء الجبائي موزع حاليا بين القضاء العدلي و القضاء الاداري.

61- فالقضاء العدلي ينظر في النزاعات الجبائية المتعلقة باساس الاداء ابتدائيا و استئنافيا و ينظر نفس هذا القضاء في نزاعات الاستخلاص و لكن بصورة مباشرة لدى محكمة الاستئناف.وتنظر محاكم الناحية في النزاعات الجبائية المتعلقة بالجباية المحلية.

62- اما القضاء الاداري (المحكمة الادارية) فينظر تعقيبيا في كل النزاعات المتعلقة بالجباية مهما كانت.

63- نلاحظ ايضا ان اجراءات التقاضي تختلف من حالة الى اخرى فالجباية المحلية و القضايا المتعلقة بالاستخلاص تخضع لاحكام مجلة المرافعات المدنية و التجارية في حين تخضع النزاعات المتعلقة باساس التوظيف لمجلة الحقوق و الاجاراءات الجبائية. و في كل الحالات تخضع اجراءات التعقيب لقانون 1972 المتعلق بالمحكمة الادارية.

64- و حسب راينا فان الاصلح توحيد الاجراءات من جهة اولى و توحيد القضاء عدليا كان او اداريا من جهة ثانية.

ت- فيما يتعلق بالجانب البشري

65- نعتقد ان الجانب البشري اساسي في المنظومة القضائية مثلما هو الحال بالنسبة لاعوان المالية.

66- و يبدو لنا ان المسالة تتعلق من جهة اولى بتكوين القضاة و امكانية تخصصهم في المادة الجبائية و من جهة ثانية باستقلاليتهم.

67- فبخصوص التكوين نلاحظ ان القضاة وهم في الاصل طلبة كليات الحقوق يتم تكوينهم تكوينا مهنيا ضمن المعهد العالي للقضاء . و نلاحظ ان كليات الحقوق لا تدرس بصورة معمقة القانون الجبائي و في الكثير من الحالات لا يتم تدريس هذه المادة بتاتا. لذا فان القضاة في حاجة الى تكوين معمق في مادة الجباية و تكوين اضافي في المحاسبة التجارية باعتبارها عنصرا مكملا.

68- اما فيما يتعلق بالتخصص فنعتقد ان التنظيم القضائي الحالي لا يشجع على التخصص لاسباب عدة لعل اهمها تدرج القضاة في سلم الترقية و الذي يتطلب المرور بدوائر مختلفة الاختصاص. وبالتالي يحتاج هذا الامر مراجعة الاسس المعتمدة لترقية القضاة وتمكينهم من التخصص مع حفظ حقوقهم في الترقية.

الخاتمة

69- لقد جاء طرح موضوع اعادة النظر في النظام الجبائي الحالي بارتباط بالوضع الثوري الذي تعيشه البلاد غير ان هذا الموضوع كان مطروحا من مدة نظرا للصعوبات التي يمر بها و المتعلقة خاصة بالمردودية و العدالة.

70- انها الان فرصة تاريخية فعلا لفتح المجال للجميع لابداء الراي و الافصاح بالتصورات الممكنة لان المسالة لا يجب ان تحل في مكتب مغلق بين بعض المختصين فحسب.

الاجراءات الجبائية بمشروع الميزانية البديل للجبهة الشعبية :

واقعية و جرأة

قدمت الجبهة الشعبية لجماهير الشعب التونسي رؤيتها الاقتصادية و الاجتماعية عبر مشروع ميزانية بديل لميزانية حكومة "النهضاويين" لسنة 2014 المتميزة بالتقشف (على حساب قوت الشعب التونسي) و بالالتجاء للاقتراض الخارجي الفاحش لتمويل نفقات الدولة و بغياب التنمية و التشغيل.

و قد اعتمد خبراء الجبهة جملة من المبادئ لاعداد المشروع لعل اهمها : التعويل على القدرات الذاتية و عدم الالتجاء للاقتراض الخارجي حفاظا على استقلال تونس المالي و بالتالي السياسي و الاقتصادي و حماية للاجيال القادمة في تحمل اعباء الاقتراض.

التعويل على القدرات الذاتية يعني بالنسبة لخبراء الجبهة ترشيد اعباء و نفقات الدولة و اعتماد الاقتراض الداخلي دون غيره و لكنه يعني اساسا تطوير الموارد الجبائية.و في هذا الباب قدمت الجبهة جملة من المقترحات تتماهى مع رؤيتها الوطنية للمسائل الاقتصادية و الاجتماعية و تعلقها بحماية الوطن من كل المخاطر.

تساوي الموارد الجبائية الواردة ضمن قانون المالية لسنة 2014 مبلغ 17.000 مليون دينار (م.د) و تتاتى هذه الموارد من مجموع الضرائب و الاداءات و المعاليم السارية المفعول و خاصة الضرائب المباشرة (الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات) و الضرائب غير المباشرة (الاداء على القيمة المضافة و المعلوم على الاستهلاك و معاليم التسجيل و معاليم الديوانة).

و قد اقترح مشروع الجبهة الغاء العديد من الاجراءات الجبائية الواردة ضمن قانون المالية لسنة 2014 مثل التخفيض في نسبة الضريبة على الشركات من 30 الى 25 في المائة و اقترح في المقابل تطوير الموارد الجبائية في حدود 20.500 م د اي باضافة 3.500 م د لما تم اقراره بقانون المالية لسنة 2014.

و تتمثل الاجراءات الجبائية المقترحة التي كان الهدف منها تطوير الموارد الجبائية لتمويل نفقات الدولة دون اللجوء للاقتراض الخارجي و دون المساس بالقدرة الشرائية المهترئة للطبقات الشعبية و المتوسطة و لضمان قدر ادنى من العدالة الجبائية فيما يلي:

- الزيادة في نسبة الضريبة على الشركات بصورة استثنائية بالنسبة لمداخيل 2013 و بالنسبة لبعض القطاعات الاقتصادية
- محاربة التهرب الجبائي

- مراجعة جدول الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين

اولا- الزيادة في نسبة الضريبة على الشركات بصورة استثنائية بالنسبة لمداخيل 2013 و بالنسبة لبعض القطاعات الاقتصادية

نظرا للظرف الاقتصادي الصعب و لحاجة ميزانية الدولة لتمويلات استثنائية و تفاديا لتحميل الطبقات الشعبية تبعات الازمة الاقتصادية اقترحت الجبهة ضمن مشروع الميزانية الزيادة – بصورة استثنائية- في نسبة الضريبة على الشركات ب5 نقاط و ذلك بالنسبة لمداخيل 2013 التي يتم التصريح بها سنة 2014.

و تتعلق الزيادة الاستثنائية في نسبة الضريبة على الشركات ببعض القطاعات الاقتصادية دون غيرها نظرا الى ان هذه القطاعات لم تتاثر بصورة كبيرة بالازمة الاقتصادية و نظرا لقدرة هذه القطاعات على المساهمة في دعم ميزانية الدولة دون التاثير على مسارها العادي. و تتمثل القطاعات المعنية في قطاع النفط و المالية و الاتصالات و تجارة التفصيل في المغازات (المساحات) الكبرى.

ثانيا- محاربة التهرب الجبائي

التهرب الجبائي هو عدم دفع الضرائب و الاداءات الواجب دفعها للدولة او الجماعات المحلية و يمثل التهرب الجبائي بالنسبة للنظام الجبائي في تونس خطرا دائما محدقا بهذا النظام.و ان كان التهرب الجبائي لا يخص تونس فحسب فان نسبة هذا التهرب قد تفاقمت و اصبحت السمة الرئيسية لهذا النظام مما يمكننا من الجزم- بالرغم من قلة او عدم وجود الاحصائيات الجدية- بان ما يدخل خزينة الدولة يمثل القليل في حين يفلت الكثير.و قد بينت دراسات في بلدان عدة لبلدان مماثلة لبلدنا ان المحاربة الفعلية للتهرب الجبائي يمكن ان تجعل هذه البلدان تستغني تماما عن الاقتراض ذلك ان مبلغ الاقتراض يساوي على الاقل مبلغ الاموال التي افلتت من قبضة الدولة.

ان التهرب الجبائي يكون عادة نتيجة لعدم قدرة الدولة على القيام بواجب المراقبة و المتابعة للمتهربين كما يمكن ان يكون نتيجة اختيارات تشريعية. و يتخذ التهرب الجبائي اشكالا عدة و لكن يمكن تصنيف التهرب الجبائي بالنسبة لتونس طبقا لما سبق لصنفين اساسيين:

- تهرب المؤسسات المصرح بوجودها
- تهرب المؤسسات غير المصرح بوجودها

و قد قدمت الجبهة الشعبية ضمن مشروع الميزانية البديل مقترحات عملية لمحاربة التهرب الجبائي بصنفيه المذكورين.

أ- تهرب المؤسسات المصرح بوجودها

يمكن تصنيف تهرب المؤسسات المصرح بوجودها الى صنفين ايضا:

- **التهرب عن طريق اخفاء (او التنقيص) في رقم المعاملات او الترفيع في الاعباء:**

تقوم العديد من المؤسسات (اشخاص طبيعيين او معنويين) باخفاء جزء من رقم المعاملات (عادة ما يكون مهما) و بالتالي فانها لا تصرح الا بالجزء اليسير من رقم معاملاتها و هذا من شانه ان يؤدي الى التنقيص من المرابيح الخاضعة للضريبة على الدخل او الضريبة على الشركات و الى عدم دفع الاداء على القيمة المضافة ان كانت المؤسسة خاضعة لهذا الاداء.

كما تعمد بعض المؤسسات الى الترفيع في الاعباء القابلة للطرح مما يؤدي الى التنقيص في الارباح الخاضعة للضريبة. و بالرغم من ان القانون يخول لمصالح المراقبة الجبائية مراقبة هذه المؤسسات فان هذه المراقبة تنتهي في الكثير من الحالات بعدم اكتشاف الحقيقة.

و قد اقترح مشروع الجبهة لمجابهة هذه الوضعية تنقيحا للاحكام القانونية المتعلقة بالسر البنكي.ذلك ان الاحكام السارية المفعول حاليا تنص على ان البنوك لا يمكنها تمكين مصالح المراقبة الجبائية من تفاصيل العمليات البنكية التي تقوم بها المؤسسات (التجارية و الصناعية).و قد اقترح مشروع الجبهة تنقيح الاحكام الحالية بما يخول لمصالح الجباية الاطلاع على تفاصيل العمليات البنكية التي تقوم بها المؤسسات الخاضعة للمراقبة.

و نلاحظ ان هذا الاجراء معمول به في كل البلدان بما فيها البلدان المسماة "ديمقراطية " مثل فرنسا و الولايات المتحدة.كما نلاحظ ان هذا الاجراء لا يمس بالمعطيات الشخصية للمعنيين بالامر نظرا الى ان اعوان الجباية يخضعون للسر المهني و مطالبون بعدم افشاء المعلومات التي يتحصلون عليها.

- **التهرب عن طريق الانضواء تحت النظام التقديري**

تصنف مجلة الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين و الضريبة على الشركات مداخيل الاشخاص الطبيعيين الى 7 اصناف من ضمنها صنف المداخيل الصناعية و التجارية.و تنص نفس المجلة المذكورة على ان المداخيل الصناعية و التجارية يمكن ان تخضع:

- للنظام الحقيقي (régime réel) وهو نظام يعتمد على مسك محاسبة يفترض انها تبين النتائج الحقيقية للنشاط التجاري او الصناعي.و قد اقر المشرع كتفريع لهذا النظام امكانية مسك محاسبة مبسطة.

- او للنظام التقديري (régime forfaitaire) وهو نظام يحدد مبلغ الضريبة الواجبة بصورة تقديرية على اساس رقم المعاملات المصرح به و الذي لا يجب ان يتجاوز بموجب القانون مبلغ 100.000 دينار بالنسبة لانشطة الشراء لغرض البيع و انشطة التحويل و الاستهلاك على عين المكان و 50.000 د بالنسبة الى انشطة الخدمات.

و يخضع الانضواء تحت النظام التقديري – الموجه لصغار المستغلين الذين يحققون مداخيل في صنف الارباح الصناعية و التجارية- الى العديد من الشروط من ضمنها ان المؤسسة يجب ان تكون فردية ذات منشاة واحدة و نشاط واحد , غير موردة وغير مصدرة ...

لكن الواقع اليوم يؤكد ان عدد المنضوين تحت النظام التقديري اصبح يتجاوز 400.000 شخص وهؤلاء في اغلبهم لا يستحقون الانضواء تحت هذا النظام لانهم يحققون ارقام معاملات تتجاوز كثيرا المبالغ المحددة قانونا او لانهم يقومون بانشطة متعددة و في كلمة فان الكثيرين لا تتوفر فيهم شروط التمتع بهذا النظام.

و تتطلب عملية فرز المستحقين لهذا النظام عملا كبيرا من مصالح المراقبة الجبائية لذا اقترح مشروع الجبهة اعادة النظر في قواعد الانضواء تحت هذا النظام و ذلك بحصر المنتفعين بالنظام التقديري في الاشخاص الذين يقومون بالتعاقد مع الادارة لمدة محددة(3 او 4 سنوات) على اثر زيارة و معاينة لمحل العمل من اعوان الادارة و التاكد من جملة من العناصر(عدد العمال- وسائل العمل...) و يتم على اثرمرور سنوات التعاقد مراجعة العقد بصورة اوتوماتيكية.

ب- تهرب المؤسسات غير المصرح بوجودها

يقوم العديد من الاشخاص بانشطة تجارية و صناعية دون ان يكون لهم وجود قانوني و دون ان يصرحوا بوجودهم لدى مصالح الجباية.و يمثل هذا النشاط الذي يعبر عنه بالاقتصاد (او القطاع) الموازي خطرا كبيرا على الاقتصاد الوطني فالى جانب الخسارة الثابتة لخزينة الدولة (نظرا لعدم دفع الضرائب) فان المؤسسات القانونية (المصرح بوجودها) متضررة بصورة جدية نظرا للمزاحمة غير المشروعة(اثمان ارخص و يد عاملة ارخص و اكثر ليونة) وهو ما ادى في بعض الحالات الى نقص في نشاط المؤسسات المتضررة او الى اغلاق محلات.كما ان هذا الاقتصاد الموازي – في الظروف الحالية لتونس- قد يكون مرتبطا بالنشاط الارهابي(تهريب السلع محمي من الارهابيين مقابل تمكينهم من جزء من الارباح او مساعدتهم في تهريب السلاح و الاشخاص)

ان محاربة هذا الصنف من التهرب الجبائي صعب للغاية و يتطلب ارادة سياسية ثابتة و يجب ان يتم بتعاون و تنسيق مطلق بين المصالح الامنية (الامن الداخلي و الجيش) و المالية (مصالح الجباية و الديوانة).

و قد اقترح مشروع الجبهة التعامل مع هذا الصنف من التهرب بكثير من الحكمة و ذلك ب:

- تمكين الاشخاص الراغبين في تصحيح وضعيتهم القانونية و الجبائية من التمتع باعفاءات تتعلق بالمدة الزمنية الخاضعة للتوظيف او بمبلغ الضرائب و الاداءات.
- ارساء عقوبات شديدة للاشخاص الذين يرفضون تسوية وضعياتهم القانونية والجبائية.

و في كل الحالات المذكورة فان العبئ الثقيل لمحاربة التهرب الجبائي يقع على كاهل مصالح وزارة المالية المكلفة بالمراقبة (الجبائية و الديوانية) و الاستخلاص لذا اقترح مشروع الجبهة دعم هذه المصالح ماديا و معنويا و اقترح خاصة انتداب ما لايقل عن 1500 عون جديد كبداية لبرنامج اشمل على مدى 5 او 10 سنوات.

ثالثا- مراجعة جدول الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين

ان مراجعة جدول الضريبة على دخل الاشخاص الطبيعيين يمكن ان يمكّن الدولة من مداخيل اضافة اذا راجعنا الشرائح العليا للجدول غير ان مشروع الجبهة ارتاى ان يعطي بعدا اضافيا لمراجعة الجدول. اقترح المشروع ما يلي:

- اضافة شريحة جديدة للجدول (اكثر من 60.000د) تخضع لنسبة 40./.(عوض 35 ./.)
- اعفاء الشريحة السفلى (1.500- 5.000 د)الخاضعة لنسبة 15./

و اذا كان اخضاع الشريحة الجديدة (اكثر من 60.000د) لنسبة 40 ./. من شانه ان يساهم بموارد جديدة اضافية للميزانية فان اعفاء الشريحة السفلى (1.500- 5.000 د) من شانه ان يؤدي الى نقص مهم في الموارد.

و قد ارادت الجبهة من هذا المقترح ان تكرس مبدا العدالة الجبائية من جهة (تحميل العبئ الجبائي حسب مستوى الدخل) و المساهمة في دعم القدرة الشرائية للطبقات الشعبية ناهيك ان هذا الاجراء من شانه ان يوفر مبلغ 525د في السنة لكل مطالب بالضريبة يساوي دخله السنوي الصافي او يفوق 5.000د.

نلاحظ انه ورد بقانون المالية لسنة 2014 اجراء ينص على اعفاء الاجراء الذين يقل دخلهم السنوي عن 5.000 د من الضريبة على الدخل.و يعاب على هذا الاجراء اقتصاره على الاجراء فحسب (فالفلاح و صاحب المهنة الحرة غير معني مثلا) كما يعاب على الاجراء عدم ادراجه ضمن جدول الضريبة و تطبيقه خارج هذا الاطار و هذا يعني ان الشخص (الاجير) الذي يتجاوز دخله السنوي ولو ببعض الدينارات مبلغ 5.000د يصبح خاضعا للضريبة.

في النهاية نلاحظ ان الاجراءات الجبائية لمشروع الميزانية البديل للجبهة كانت ملامسة للواقع و لم تكن مشطة كما انها وضعت اليد على مكامن الداء الذي ينخر النظام الجبائي الذي يتطلب اصلاحا جوهريا شاملا ليكون عادلا و فعالا لتمويل ميزانية الدولة و دفع البلاد نحو التطور بتوفير الظروف المناسبة ماليا للتنمية و التشغيل.

التهرب الجبائي : بين ضعف الدولة و قوة الاعراف

تعيش تونس ازمة اقتصادية و مالية ما فتئت تتفاقم في الثلاث سنوات الاخيرة و تتمثل اهم ميزات هذه الازمة في تقلص النشاط الاقتصادي (السياحة- التصدير...) و غياب الاستثمار (المحلي و الاجنبي) وبالتالي نقص في التشغيل و تصاعد نسبة البطالة. و قد اثرت كل هذه العوامل على المالية العمومية ذلك ان العوامل المذكورة ادت الى نقص كبير في الموارد الجبائية من جهة و الموارد غير الجبائية من جهة اخرى مما جعل الحكومات المتتالية منذ 2011 تعول اساسا على الاقتراض الخارجي و قد بلغ حجم الاقتراض نسبا تهدد بالخطر و تنذر البلاد بفقدان استقلالها المالي و السياسي و تضع الاجيال القادمة في وضع حرج.

و قد دعا شق من المختصين في الاقتصاد و المالية الى تجنب الاعتماد على الاقتراض الخارجي و الاعتماد على القدرات الذاتية للبلاد و من ضمن هؤلاء مجموعة من خبراء الجبهة الشعبية الذين بينوا في اطار "ميزانية بديلة لميزانية الحكومة لسنة 2014" ان هناك حلولا اخرى غير الحلول المعتادة المملاة من المؤسسات المالية الدولية و خاصة صندوق النقد الدولي و ان حلول المدارس الاقتصادية الليبرالية بينت فشلها الذريع في تونس و في غيرها من البلدان.

و قد اردنا في هذا المقال ان نبين صحة ما ورد بمشروع الجبهة بخصوص الاعتماد على القدرات الذاتية و بصورة خاصة الجباية. و لم تذهب الجبهة – في حرصها على الاعتماد على الجباية- الى الزيادة في نسب الضرائب و الاداءات (وهو شيء ممكن نظرا الى ان نسبة الضغط الجبائي التي تبلغ في تونس 20 ./. ليست نسبة قوية بالمقارنة مع العديد من البلدان) و لكنها اقترحت فقط مقاومة التهرب الجبائي كوسيلة لتمويل الميزانية عوض الالتجاء الى الاقتراض الخارجي.

التهرب الجبائي يعني ببساطة عدم التصريح و دفع الاداءات و الضرائب المستحقة للدولة او للجماعة العمومية. و للتهرب الجبائي اسباب عديدة و اشكال عديدة و لكن هناك ايضا حلول عديدة تتطلب فقط الجراة السياسية و الحس الوطني.

1- اسباب التهرب الجبائي

في كل انحاء العالم لا يدفع المطالب بالاداء الضرائب باريحية و عن طيب خاطر و لكنه يدفعها عندما يعرف ان التهرب من الدفع لن يحميه بل سيحمله عبئا اكبر(خطايا مالية او عقوبة بدنية).

لذا يمكن القول ان اول اسباب التهرب الجبائي هو ضعف الدولة سواء على مستوى التشريع او على مستوى التطبيق.و للاسف الشديد فان التشريع التونسي يتضمن الكثير من نقاط

الضعف التي تجعل التهرب الجبائي ممكنا. كما ان الادارة الجبائية التونسية تشكو حالة من الضعف تجعل التهرب الجبائي متاحا .و يتمثل ضعف الادارة في النقص الفادح في اعوان المراقبة و النقص في التكوين كالنقص في الامكانيات المادية.

لكن اضافة الى ضعف الدولة (اونتيجة لذلك) نجد قوى ضغط تلعب دورا مهما في التهرب الجبائي و لعل اقوى قوة ضغط في بلادنا هي منظمة الاعراف التي تدافع بشراسة عن "رجال الاعمال" و بالتالي عن راس المال.و من اهم المسائل التي فرضتها منظمة الاعراف على الدولة اعتماد النظام القانوني الحالي للسر البنكي الذي يمنع على ادارة الجباية معرفة المعاملات البنكية للمطالبين بالاداء.

2- اشكال التهرب الجبائي

ياخذ التهرب الجبائي اشكالا عدة و يمكن ذكر بعضها بارتباط بوضع المنظومة الجبائية في تونس:

أ- **التهرب الجبائي الجزئي**:

التهرب الجبائي الجزئي يعني ان المطالب بالاداء لا يقوم بالتصريح بكافة مداخيله و قد يلجا لذلك الى التنقيص في رقم معاملاته او الترفيع في مصاريفه.

- التنقيص في رقم المعاملات : يقوم العديد من التجار و الصناعيين و اصحاب الاعمال الحرة بالتنقيص في رقم المعاملات و بالتالي لا يصرحون الا بجزء من رقم معاملاتهم(البيوعات او الخدمات). و تمكنهم هذه الطريقة من الافلات من دفع الاداءات غير المباشرة (الاداء على القيمة المضافة مثلا) و النتقيص من مبلغ الربح الخاضع للضريبة على الدخل او على الشركات.
- الترفيع في المصاريف : كما يقوم الكثير من التجار و الصناعيين و اصحاب الاعمال الحرة بالترفيع في المصاريف و هذا يؤدي بالضرورة الى التنقيص في الربح الخاضع للضريبة على الدخل او على الشركات.
- عدم التصريح ببعض المداخيل: يلجا بعض المطالبين بالاداء الذين يحققون مداخيل عدة (مثلا تاجر له مداخيل عقارية او فلاحية اضافة لمداخيله التجارية) الى الاغفال عمدا عن التصريح بالمداخيل العقارية او الفلاحية و هذا من شانه التنقيص في قيمة الضريبة على الدخل.
- "اختيار" نظام جبائي دون اخر: اقر القانون الجبائي في تونس نظامين بالنسبة للتجار و الصناعيين . يسمى النظام الاول النظام الحقيقي و يتمثل في اعتماد محاسبة قانونية لتحديد الربح الخاضع للضريبة اما النظام الثاني و يسمى النظام التقديري فيتمثل في تحديد الضريبة تقديريا على اساس رقم المعاملات.و قد اقر

المشرع عدة شروط للتمتع بهذا النظام (من اهمها شرط رقم المعاملات الذي لا يجب ان يتجاوز حدا معينا.)

هذا النظام موجه لصغار التجار و الصناعيين غير ان عدد المنتفعين به بلغ اليوم قرابة نصف مليون قد يستحق منهم حق التمتع به الخمس (100 الف). اما البقية فيتمتعون بالنظام التقديري بدون موجب و بطرق ملتوية.لذا فان هؤلاء لا يدفعون الضريبة المستحقة للدولة و يتهربون بالتالي من دفع الضريبة المستحقة بطريقة "ازورارية".

ب- التهرب الكلي

يتمثل التهرب الكلي في عدم التصريح بالوجود و عدم دفع اي ضريبة او اداء كليا ذلك ان الشخص ينشط فعليا و لكن لا وجود قانوني له.و يعبر عن الاشخاص المعنيين بالناشطين في القطاع الموازي او غير المنظم.و يرتبط الاقتصاد الموازي عادة بالتهريب سواء عن طريق الحدود البرية او البحرية .

3- بعض الحلول

أ- مراجعة النظام القانوني للسر البنكي

ان النظام القانوني الحالي للسر البنكي الذي يمنع مصالح المراقبة الجبائية من امكانية معرفة المعاملات البنكية للتجار و الصناعيين يمثل حاجزا كبيرا لمعرفة حقيقة ارقام المعاملات و مصاريف المؤسسات التجارية و الصناعية و يشجع كثيرا التهرب الجبائي.لذا يجب رفع السر البنكي بالنسبة لمصالح المراقبة الجبائية.

ب- مراجعة النظام التقديري

ان مراجعة النظام التقديري تتطلب ارساء قواعد جديدة تتمثل اساسا في مصادقة الادارة على الانتفاع بهذا النظام باعتباره نظاما استثنائيا لا يتمتع به الا صغار التجارو تكون المصادقة في شكل عقد بين الطرفين و تتم مراجعة العقد كل سنتين او ثلاثة.و يجب ان ينص القانون على معاينة ميدانية و تصريح بعدد العمال و الوسائل المستعملة.

ت- اجراءات خاصة بالاقتصاد الموازي

يمثل الاقتصاد الموازي خطرا محدقا بالاقتصاد عامة و بموارد الدولة خاصة ذلك ان هذا القطاع – حسب بعض الدراسات- يتصرف في ما يعادل نصف الاقتصاد الوطني.

و الضرر الحاصل من هذا القطاع يمس اولا المؤسسات الاقتصادية نظرا للمزاحمة غير الشريفة (افتكاك جزء كبير من السوق المحلية لضعف الاثمان مقارنة بالقطاع المنظم وهو

ما يضر ايضا بالجودة و شروط الصحة...) و يمس القطاع الموازي سوق الشغل و الشغالين (على مستوى التغطية الاجتماعية).

و يمس الضرر الحاصل من القطاع الموازي ميزانية الدولة و ذلك نظرا لان "المؤسسات" المعنية لا تساهم في تمويل ميزانية الدولة و لكنها قد تتمتع بما تصرفه الدولة على البنية التحتية.

لذا من الضروري اتخاذ اجراءات خاصة بالقطاع الموازي تتمثل على المستوى الجبائي في:

- تمكين الاشخاص الراغبين في تسوية وضعياتهم من بعض التسهيلات والاعفاءات
- اتخاذ اجراءات زجرية مشددة ضد الرافضين لتسوية وضعياتهم.

ث- اجراءات تتعلق بالإدارة

ان كل الاجراءات التشريعية التي اشرنا اليها ورغم اهميتها تكون عديمة النفع اذا لم يتم ايلاء عناية قصوى بالمصالح الادارية المهتمة بالمالية العمومية (ادارات الاداءات و المحاسبة العمومية و الديوانة). و تتمثل هذه العناية في توفير اقصى عدد ممكن من الاعوان ذوي الكفاءة للقيام بأعمال المراقبة و التتبع . كما يجب توفير الامكانيات المادية بما في ذلك التقنية . و اخيرا لا بد من توفير الحماية المادية و المعنوية للأعوان نظرا لان العمل المطلوب يتطلب الكثير من العطاء و الكثير من التضحية لمواجهة الكثير من المخاطر.

الجباية المحلية: تدعيم اللامركزية و الديمقراطية التشاركية

خصص الدستور الباب السابع (الفصول من 131 الى 142) للسلطة المحلية التي تقوم على أساس اللامركزية المتجسدة في جماعات محلية، تتكون من بلديات وجهات وأقاليم، يغطي كل صنف منها كامل تراب الجمهورية وفق تقسيم يضبطه القانون.

- تمتع الجماعات المحلية بالشخصية القانونية، وبالاستقلالية الإدارية والمالية، وتدير المصالح المحلية وفقا لمبدا التدبير الحر.
- تدير الجماعات المحلية مجالس منتخبة.

تنتخب المجالس البلدية والجهوية انتخابا عاما حر مباشر سريا نزيها وشفافا.

تنتخب مجالس الأقاليم من قبل أعضاء المجالس البلدية والجهوية. يضمن القانون الانتخابي تمثيلية الشباب في مجالس الجماعات المحلية.

- تتمتع الجماعات المحلية بصلاحيات ذاتية وصلاحيات مشتركة مع السلطة المركزية وصلاحيات منقولة منها.

توزع الصلاحيات المشتركة والصلاحيات المنقولة استنادا إلى مبدإ التفريع.

تتمتع الجماعات المحلية بسلطة ترتيبية في مجال ممارسة صلاحياتها، وتُنشر قراراتها الترتيبية في جريدة رسمية للجماعات المحلية.

- **للجماعات المحلية موارد ذاتية، وموارد محالة إليها من السلطة المركزية، وتكون هذه الموارد ملائمة للصلاحيات المسندة إليها قانونا.**

كل إحداث لصلاحيات او نقل لها من السلطة المركزية إلى الجماعات المحلية، يكون مقترنا بما يناسبه من موارد.

يتم تحديد النظام المالي للجماعات المحلية بمقتضى القانون.

- تتكفل السلطة المركزية بتوفير موارد إضافية للجماعات المحلية تكريسا لميدأ التضامن وباعتماد آلية التسوية والتعديل.

تعمل السلطة المركزية على بلوغ التكافؤ بين الموارد والأعباء المحلية.

- للجماعات المحلية في إطار الميزانية المصادق عليها حرية التصرف في مواردها حسب قواعد الحوكمة الرشيدة وتحت رقابة القضاء المالي.

- تخضع الجماعات المحلية فيما يتعلق بشرعية أعمالها للرقابة اللاحقة.
- تعتمد الجماعات المحلية آليات الديمقراطية التشاركية، ومبادئ الحوكمة المفتوحة، لضمان إسهام أوسع للمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنمية والتهيئة الترابية ومتابعة تنفيذها طبقا لما يضبطه القانون.
- يمكن للجماعات المحلية أن تتعاون وأن تنشئ شراكات فيما بينها لتنفيذ برإمج أو إنجاز أعمال ذات مصلحة مشتركة.

كما يمكن للجماعات المحلية ربط علاقات خارجية للشراكة والتعاون اللامركزي.

يضبط القانون قواعد التعاون والشراكة.

- مجلس الجماعات المحلية هيكل تمثيلي لمجالس الجهات مقره خارج العاصمة.

ينظر مجلس الجماعات المحلية في المسائل المتعلقة بالتنمية والتوازن بين الجهات، ويبدي الرأي في مشاريع القوانين المتعلقة بالتخطيط والميزانية والمالية المحلية، ويمكن دعوة رئيسه لحضور مداولات مجلس نواب الشعب.

تضبط تركيبة مجلس الجماعات المحلية ومهامه بقانون.

- يبت القضاء الإداري في جميع النزعات المتعلقة بتنازع الاختصاص التي تنشأ فيما بين الجماعات المحلية وبين السلطة المركزية والجماعات المحلية.

ولغاية توفير الموارد الذاتية الكفيلة بالنهوض بالجماعات المحلية يقترح توظيف لفائدتها مداخيل جبائية قارة وهوما يستوجب مراجعة آليات التمويل الحالية.

<u>صندوق التعاون بين الجماعات المحلية</u>

أحدث بمقتضى الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2013 صندوق التعاون بين الجماعات المحلية يتولى المساهمة في تنمية الموارد المالية للجماعات المحلية وخاصة منها البلديات الصغرى ومحدودة الموارد. ويتولى الوزير المكلف بالجماعات المحلية الإذن بالدفع لمصاريف الصندوق وتكتسي نفقات الصندوق صبغة تقديرية.

ويمول الصندوق بمردود المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أوالتجارية أوالمهنية الذي يتجاوز خلال السنة 100.000 د بالنسبة الى كل مؤسسة ومردود المعلوم المتأتي من مساهمة الجماعات المحلية في أشغال تعميم التيار الكهربائي والتنوير العمومي

والصيانة المنصوص عليه بالنقطة 3 من الفصل 91 من مجلة الجباية المحلية لسنة 1977 والمستخلصة بواسطة فاتورة استهلاك الكهرباء والغاز وغيرها من الموارد.

وتم ضبط طرق ومقاييس توزيع موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحلية بمقتضى الأمر عدد 2797 لسنة 2013 مؤرخ في 8 جويلية 2013 وذلك كما يلي :

- توزع موارد صندوق التعاون بين الجماعات المحلية على أربعة أقساط ذات ثلاثة أشهر تصرف بالنسبة للثلاثة أقساط الأولى منها تباعا خلال أشهر أفريل وجويلية وأكتوبر من سنة التنفيذ، ويتم صرف القسط الرابع على كامل الموارد المنقولة بالصندوق، خلال شهر فيفري من السنة الموالية..

- يوزع مردود المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية الذي يتجاوز خلال السنة 100.000 دينار بالنسبة إلى كل مؤسسة حسب النسب التالية :

- 18% لبلدية تونس.

- 10% لبلديات صفاقس وسوسة وبنزرت وبن عروس وحلق الوادي توزع على أساس الموارد الذاتية القارة المنجزة بالعنوان الأول خلال السنة المنقضية

- 67% للبلديات الأخرى توزع على أساس معدل مواردها الذاتية القارة المنجزة بالعنوان الأول للسنة المنقضية للساكن الواحد كما يلي :

30% توزع حسب عدد السكان للبلديات التي تساوي أو تفوق مواردها هذا المعدل،

70% توزع حسب عدد السكان للبلديات التي تقل مواردها عن هذا المعدل.

- 5% للمجالس الجهوية توزع كما يلي :

20% بالتساوي بين المجلسين الجهويين بتونس والمنستير،

80% حسب عدد السكان للمجالس الجهوية الأخرى،

- يوزع مردود المعلوم بعنوان مساهمة الجماعات المحلية في أشغال تعميم التيار الكهربائي والتنوير العمومي والصيانة كما يلي :

- 4 مليمات حسب المناب الحقيقي الراجع من المعلوم لكل جماعة محلية بعنوان استهلاك التيار الكهربائي،

- المردود المتبقي من المعلوم في حدود :

20% للمجالس الجهوية توزع كما يلي :

20% بالتساوي بين المجلسين الجهويين بتونس والمنستير،

80% توزع حسب عدد السكان للمجالس الجهوية الأخرى والتي تقل مواردها الذاتية القارة المنجزة بالعنوان الأول للسنة المنقضية للساكن الواحد عن المعدل المحتسب لكافة هذه المجالس،

80% توزع على أساس عدد السكان للبلديات التي تقل مواردها الذاتية القارة المنجزة بالعنوان الأول للسنة المنقضية للساكن الواحد عن المعدل المحتسب لكافة البلديات.

وتتولى الشركة التونسية للكهرباء والغاز، على أساس تصريح شهري حسب نموذج تعده الإدارة، تحويل كامل محصول المعلوم المستخلص بواسطة فواتير استهلاك الكهرباء والغاز بعنوان مساهمة الجماعات المحلية في أشغال تعميم التيار الكهربائي والتنوير العمومي والصيانة إلى الحساب الخاص المفتوح للغرض بالخزينة، وذلك خلال الثمانية وعشرين يوما الأولى الموالية للشهر الذي تم بعنوانه استخلاص المعلوم.

المال المشترك للجماعات المحلية

تم بمقتضى القانون عدد 36 لسنة 1975 ادماج الحسابين الخاصين بالخزينة المعبر عنهما بالمال المشترك للجماعات المحلية والمال المشترك للوقود وأغلفة العجلات (أمر 1948) وذلك في مال خاص بالخزينة واحد اطلق عليه اسم المال المشترك للجماعات المحلية.

ويضبط مناب الجماعات المحلية من المال المشترك بـ 82 % ويوزع على أساس 14 % للمجالس الجهوية و86 % للبلديات.

يوزع المناب الراجع للبلديات على النحو التالي:

- لحد % 10 بالتساوي بين كل البلديات.
- لحد % 45 على أساس عدد سكان كل بلدية.
- لحد % 41 (يخفض الى 37% حسب مشروع ق . م لسنة 2014)

على أساس معدل المقابيض التي تحصلت عليها كل بلدية خلال الثلاث سنوات الأخيرة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية.

- لحد % 4 (يرفع الى 4% حسب مشروع ق . م لسنة 2014)

على أساس عدد سكان البلديات التي لها معدل للثلاث سنوات الأخيرة بعنوان تثقيلات المعلوم على العقارات المبنية المرسمة بالزمام السنوي ومن المقابيض بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمعلوم على النزل ومداخيل الأسواق المستلزمة يقل عن المعدل الوطني للمقابيض بعنوان المعاليم والمداخيل المذكورة للثلاث سنوات الأخيرة.

كما يوزع المدخر البالغ 18% من محصول المال المشترك على بلدية تونس والمجلس الجهوي لتونس والبلديات مراكز الولايات وصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية. ويمكن تخصيص جزء من المدخر وإضافته الى المناب الراجع للبلديات المذكورة.

ويقترح في مشروع قانون المالية لسنة 2014 لتخلي عن الطريقة الحالية المعتمدة لتوزيع هذا الإعتماد في شكل مبالغ جزافية يقع إستصدارها ضمن أمر التوزيع السنوي، وإقرار توزيعها حسب النسب التالية :

-لحد % 24 لبلدية تونس.

-لحد 3% للمجلس الجهوي بتونس.

-لحد % 30 للبلديات مراكز الولايات.

-لحد % 27 لصندوق القروض ومساعدة

الجماعات المحلية.

-لحد % 16 لمتطلبات سلطة الإشراف

المركزية في مجال تلبية الحاجيات الخصوصية

والطارئة للجماعات المحلية

صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية

تم بمقتضى القانون عدد 37 لسنة 1975 تحويل صندوق القروض البلدية المحدث بالأمر المؤرخ في 15 ديسمبر 1902 الى صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية ويتمتع بالشخصية المدنية وبالاستقلال المالي. وتتكون موارد الصندوق من :

- المبلغ المقام من الموارد السنوية للمال المشترك للجماعات المحلية.
- أقساط ترجيع أصل القروض المسندة من قبل الصندوق والفوائد المترتبة عنها.
- الأموال التي يقترضها الصندوق.

- محصول العمليات المالية التي يقوم بها الصندوق في نطاق مشمولاته.

ويقدم الصندوق المذكور للبلديات ونقابات البلديات ومجالس الولايات وكذلك للمؤسسات العمومية المحلية التابعة لها :

- قروضا لتمويل العمليات الاستثمارية ذات المصلحة العامة.
- إعانات لنقابات البلديات وللجماعات المحلية التي تتحمل تكاليف خاصة أو ضرورية أوغير منتظرة أو التي تواجه وضعية مالية صعبة .
- إعانات لتحمل فوائد القروض التي تبرمها الجماعات المحلية لدى مؤسسات أخرى غير الصندوق.

ويرخص للصندوق في القيام بعمليات استثمارية ذات مصلحة محلية أو جهوية ويسند الإعانات في حدود نصف المبالغ الراجعة للصندوق من الموارد السنوية للمال المشترك للجماعات المحلية

وقد تم ضبط شروط اسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بمقتضى الأمر عدد 1135 لسنة 1997. حيث يتولى الصندوق اسناد القروض ومنح المساعدات بناء على طلب من الجماعة المحلية أو المؤسسة العمومية المحلية المعنية. ويكون المطلب مصحوبا بالوثائق التالية :

- مضمون من مداولة مجلس الجماعة المحلية أومجلس إدارة المؤسسة العمومية المحلية المعنية ينص على المقادير المطلوبة بعنوان قرض أومساعدة وعلى غرض استعمالها.
- دراسة فنية اقتصادية ومالية للمشروع المزمع تمويله مع تقديم بيانات حول آجال الإنجاز.
- كشف حول الوضعية المالية للجماعة المحلية أو المؤسسة العمومية المحلية .
- كشف في القروض التي هي بصدد الإستخلاص.
- كشف في المساعدات المتحصل عليها.

ويضبط مقدار القرض حسب طبيعة المشروع وتكلفته مع اعتبار طاقة تداين الجماعة المحلية أو المؤسسة العمومية المحلية. كما تضبط نسب الفائض وآجال الإستحقاق الخاصة بالقروض وفقا لبيانات الجدول التالي على أن توفر الجماعة المحلية أو المؤسسات المحلية تمويلا ذاتيا لا يقل عن 10 % من الكلفة الجملية للمشروع :

نوع المشروع	نسبة الفائض	مدة الإسترجاع	مدة الإعفاء من الدفع
-الطرقات والأرصفة - التنوير العمومي - التطهير وتصريف مياه الأمطار - تهيئة المساحات الخضراء - الماء الصالح للشراب - مصبات الفضلات ومراكز التحويل - البناءات الإدارية - اقتناء عقارات - التجهيزات الشبابية والرياضية والثقافية.	7.5 %	15 سنة	سنة واحدة
المشاريع الإقتصادية	8.5 %	10 سنوات	سنة واحدة
اقتناء معدات وتجهيزات	6 %	7 سنوات	سنة واحدة
تمويل الدراسات للمشاريع	7.5 %	7 سنوات	سنة واحدة

كما يتولى الصندوق منح مساعدات للجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المحلية تخصص لتمويل مشاريعها التنموية وذلك وفقا لبيانات الجدول التالي :

نوع المشروع	مقدار المساعدة
-الطرقات والأرصفة - التنوير العمومي - التطهير وتصريف مياه الأمطار - تهيئة المساحات الخضراء .	الى غاية 33 % من الكلفة الجملية للمشروع
- مصبات الفضلات ومراكز التحويل	الى غاية 40 % من الكلفة الجملية للمشروع
- الماء الصالح للشراب	الى غاية 45 % من الكلفة الجملية للمشروع

- مشاريع البرنامج الوطني لتهذيب الأحياء الشعبية	الى غاية 70 % من الكلفة الجملية للمشروع

هذا وقد تم ضبط اعتماد البداية للصندوق بـ 86،161 م .د وذلك بمقتضى القانون عدد 56 لسنة 2001.

الاقتراض

تمثل الجباية بالنسبة لبرنامج الجبهة الشعبية المصدر او المورد الاساسي لتمويل ميزانية الدولة و بالتالي لتغطية مجمل المصاريف و من بينها الاستثمار العمومي.

و مثلما يمكن ان نلاحظه في باب الجباية(انظر الملاحق) تمثل الموارد الجبائية في بداية الخماسية (2015-2019) 60 ./. من موارد الميزانية في السنة الاولى (2015) بارتباط بالوضع المالي و الاقتصادي الذي تعيشه البلاد منذ الثلاث او اربع سنوات الاخيرة .

غير اننا نتوقع ان تتطور هذه الموارد في حدود 2019(في صورة تطبيق الاصلاح الجبائي المقترح) لتمثل 80 ./. من جملة موارد الميزانية وهو رقم مهم جدا خاصة ان الموارد غير الجبائية قد شحت في السنوات الاخيرة و لا ينتظر ان تعود بقوة في المرحلة الحالية.

ان المداخيل غير الجبائية (المداخيل المتاتية من المؤسسات العمومية مثل الفسفاط) قد تراجعت بصورة مذهلة و لا يمكن التعويل عليها في الخماسية القادمة الا في حدود ضئيلة.

لذا تم تقديرالموارد غير الجبائية كما يلي:

السنة	الموارد المقدرة
2015	2.000 م د
2016	2.500 م د
2017	3.000م د
2018	3.500م د
2019	4.000 م د
المجموع	15.000 م د

و اذا اخذنا الموارد الجبائية المقدرة و الموارد غير الاعتيادية المقدرة و المتعلقة باسترجاع اصل القروض (انظر الملاحق) و اضفناها للموارد غير الجبائية المقدرة نحصل على ما يلي:

جملة الموارد(دون احتساب التداين)

السنة	الموارد المقدرة
2015	23.044 م د
2016	25.513 م د
2017	27.993 م د
2018	32.043 م د
2019	35243 م د

و يستنتج من الارقام السابقة المتعلقة بالموارد (دون احتساب التداين) اذا قارناها بمجموع النفقات المقدرة للخماسية القادمة(انظر لمجموع النفقات ضمن الملاحق) ان الموارد السابقة الذكر غير قادرة على تغطية النفقات.

لذا هناك حلان ممكنان:

- الحل الاول يتمثل في التقليص من النفقات بكل ما يعنيه ذلك من مراجعة للنفقات الاجتماعية و نفقات الاستثمار خاصة نظرا الى ان مجموعة من النفقات القارة لا يمكن المساس منها (مثل نفقات التاجير)
- الحل الثاني يتمثل في الالتجاء الى الاقتراض او التداين وهو نوعان:

.. اقتراض او تداين داخلي و لا يطرح الا اشكالا وحيدا وهو مزاحمة الدولة للقطاع البنكي و لكن هذه اشكالية بسيطة يمكن تجاوزها و قد تم تقدير هذا التداين في الخمس سنوات القادمة كما يلي:

التداين الداخلي

السنة	الموارد المقدرة
2015	2.500 م د
2016	2.625 م د
2017	2.756 م د

2018..... 2.894 م د
2019..... 3.039م د

المجموع
13.814.692.600د

.. اقتراض او تداين خارجي يبدو ضروريا و لكنه يطرح بعض الاشكاليات ايضا.
+ اول الاشكاليات ان الجبهة الشعبية طرحت عند تقديمها للميزانية البديلة(مارس 2014) ضرورة تعليق خلاص الديون المتاتية من فترة حكم بن علي مدة ثلاث سنوات و ذلك في انتظار القيام بعملية تدقيق و تحديد الديون الفاسدة ليتم باتفاق مع الاطراف الدائنة تحديد الديون القابلة للخلاص و الديون غير القابلة للخلاص.

و قد تبنت الجبهة الشعبية في البرنامج الانتخابي المقترح نفس الموقف و بالتالي فان نفقات الدولة بالنسبة لسنوات 2015 و 2016 و 2017 لا تتضمن خلاص اصل الدين و لا فوائده.

+ ثاني الاشكاليات: يطرح الموقف المذكور انفا اشكالا اخلاقيا و عمليا في نفس الوقت: هل يمكن ان تعلق خلاص الديون من جهة و تذهب للسوق العالمية للتداين؟

هناك موقفان او اجابتان بخصوص هذه المسالة :

.. الموقف الاول يرى انه يصعب جدا التداين من الخارج عندما يتم تعليق خلاص الديون الخارجية لان الدائنين سيعتبرون عدم الخلاص تملصا و هروبا من خلاص الديون و عدم ايفاء بالالتزامات.

.. اما الموقف الثاني فيرى انه من الممكن تعليق الخلاص و التداين في نفس الوقت نظرا الى انه سيتم يفتح نقاش مع الدائنين و فتح نقاش مع الدائنين يعني انه ليس هناك تهرب من الخلاص.

و في اسوا الحالات يمكن اللجوء الى اسواق مالية جديدة مثل بلدان ما يسمى بالبريكس(BRICS)

و في النهاية تم تبني الموقف الثاني و اخذنا في تقديراتنا تعليق خلاص الديون سنوات 2015 و 2016 و 2017 و الالتجاء للتداين الخارجي مع ضرورة احترام الشروط الثلاثة التي ذكرناها انفا وهي:

- عدم تجاوز جملة الديون نسبة 45./. من الناتج الوطني الخام

- ضرورة توجيه موارد الاقتراض للاستثمار
- عدم وجود شروط سياسية للاقراض

و من هذا المنطلق و على اساس ما سبق ذكره تم تقدير الاقتراض الخارجي خلال الخمس سنوات القادمة (2015-2019) في الحدود التالية:

السنة	الموارد المقدرة
2015	7195م د
2016	6709 م د
2017	4890م د
2018	4999 م د
2019	3057 م د
المجموع	26850 م د

الخاتمة

ان الجبهة الشعبية و هي تقدم لكل المواطنين برنامجها الانتخابي، لا تبيع لهم الوهم و لا تطرح افكارا و اجراءات خارجة عن السياق،

ان هذا البرنامج نابع من ايمان الجبهة الشعبية بحقوق غالبية افراد الشعب في العيش الكريم و في تحقيق السيادة الوطنية و استقلال القرار الوطني، و هو المدخل الحقيقي لتحقيق اهداف الثورة، هذه الاهداف التي انقلبت عليها منظومة23 اكتوبر 2011 و قبرتها، و سمحت لمنظومة الفساد و الاستبداد بالعودة.

ان دماء شهدائنا من شكري بالعيد و الحاج محمد البراهمي و بالمفتي و غيرهم من قافلة شهداء الجبهة الشعبية و الوطن تحملنا مسؤولية مواصلة المشوار حتى تحقيق الاهداف التي سالت من اجلها الدماء الغالية.

ان هذا البرنامج الذي يعبر عن قناعات كل مكونات الجبهة الشعبية و النابع من واقع تونس و طموحات شعبها كان نتيجة جهد و عمل مناضلي الجبهة الشعبية بأشراف خبرائها دون غيرهم وهو مدعوم بدراسات معمقة تتعلق بمختلف القطاعات وجهات البلاد،

ان الجبهة الشعبية تقدم لأبناء شعبنا مشروع وطني جامع يصحح المسار الخاطئ الذي عاشته تونس منذ ثلاث سنوات.

ان تونس اخرى ممكنة، تلك هي رسالة الجبهة الشعبية

برنامج الجبهة الشعبية
بالأرقام

تقييم كلفة الاجور و التدخلات الاجتماعية للدولة

✓ **الاجور بما فيها الزيادات و الانتدابات المحدثة:**

	2015	2016	2017	2018	2019
الكلفة	**12025 م د**	**13177 م د**	**13900 م د**	**14400 م د**	**15120 م د**

كتلة الاجور خلال خمس سنوات القادمة ستكون حوالي : 68622 مليون د

✓ **منظومة الدعم:**

	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
المحروقات	2000 م د	1800 م د	1500 م د	1500 م د	1500 م د	8300 م د
المواد الاساسية	1500 م د	1350 م د	1200 م د	1050 م د	1000 م د	5100 م د
المجموع	3500 م د	3150 م د	2700 م د	2550 م د	2500 م د	**13400 م د**

كلفة الدعم العمومي للمحروقات و المواد الاساسية خلال الخمس سنوات القادمة ستكون حوالي: 13400 م

✓ **التدخلات الاجتماعية :**

	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
المساعدات الاجتماعية	750 م د	900 م د	800 م د	700 م د	600 م د	3750 م د
منحة البحث عن عمل	300 م د	350 م د	450 م د	300 م د	300 م د	1700 م د
تدخل الدولة في تمويل الصناديق الاجتماعية عبر تغطية العجز	300 م د	250 م د	200 م د	150 م د	100 م د	1000 م د
المجموع	**1350 م د**	**1600 م د**	**1450 م د**	**1150م د**	**1000 م د**	**6150 م د**

تقييم خدمات الدين الخارجي في حال مواصلة الخلاص

	2015	2016	2017	2018	2019	المجموع
خدمات الدين	2200 م د	2500 م د	3000 م د	3000 م د	3000 م د	13700م د

الكلفة الجملية للاستثمار المباشر

القطاع	الكلفة السنوية	الكلفة الخماسية
المشاريع الصناعية	467 م د	2335 م د
مشاريع الطاقة	585 م د	2640 م د
الفلاحة	705 م د	3300 م د
السياحة	100 م د	500 م د
التعليم	492 م د	2410 م د
الصحة	265 م د	1325 م د
البيئة و اطار العيش	223 م د	1006 م د
البنى التحتية و النقل	1940 م د	9700 م د
التكوين المهني	145 م د	725 م د
الطفولة	450 م د	2250 م د
اصلاح المنظومة الامنية و تحديث المنظومة السجنية	400 م د	2000 م د
هيكلة القوات المسلحة و تحديثها	400 م د	2000 م د
الشباب	46 م د	230 م د
الرياضة	140 م د	700 م د
الثقافة	20 م د	100 م د
المجموع	**6244 م د**	**31200 م د**

الكلفة الجملية للاستثمار غير المباشر

القطاع	الكلفة السنوية	كلفة خمس سنوات
الصناعة	1150 م د	5750 م د
الفلاحة	1300 م د	6500 ك د
الطاقة	600 م د	3000 م د
السياحة	250 م د	1250م د
تاهيل و تطوير الادارة العمومية	500 م د	2500 م د
بناء مقار الوزارات و الادارات العمومية	600 م د	3000 م د
المحموع	**4400 م د**	**22000 م د**

الكلفة الجملية للاستثمارات في اطار البرنامج الانتخابي للجبهة الشعبية تقدر بحوالي 10640م د سنويا و 53200 م د خلال الخمس سنوات القادمة

القدرة التشغيلية لهذه الاستثمارات: توفير حوالي 375 الف موطن شغل على امتداد الخمس سنوات القادمة، على ان الامتصاص الحقيقي لفائض طلبات الشغل يبدا سنة 2017 و يصل الى مستوى 105 آلاف موطن شغل سنة 2019

- ✓ **كلفة كتلة الاجور**: 68622 الف م د خلال خمس سنوات اي بمعدل 13724 م د سنويا
- ✓ **كلفة التدخلات الاجتماعية**: 6150 م د خلال خمس سنوات اي حوالي 1230 م د سنويا
- ✓ **كلفة الدعم**: 13400 م د خلال خمس سنوات اي حوالي 2680 م د سنويا
- ✓ **خدمات الدين الخارجي**: 13700 م د خلال خمس سنوات اي حوالي 2740 م د سنويا

ملاحق

1- الموارد و النفقات
2- مؤشرات
   - النمو
   - التضخم
   - التشغيل
3- مشاريع تنمية
4- الاجراءات الاستعجالية

ملحق عدد 1 : الموارد و النفقات

- **الموارد**

الموارد الجبائية

السنة	الموارد المقدرة
2014	17.566.000.000د
2015	18.444.300.000د
2016	20.288.730.000د
2017	22.317.603.000د
2018	25.549363.000د
2019	28.104.299.000د
المجموع	114.704.295.000د

الموارد غير الجبائية

السنة	الموارد المقدرة
2014	1.204.000.000د
2015	2.000 م د
2016	2.500م د
2017	3.000 م د
2018	3.500 م د
2019	4.000م د

المجموع: 15.000 م د

موارد غير اعتيادية (استرجاع اصل القروض)

السنة	الموارد المقدرة
2014	100.000.000د
2015	100.000.000د
2016	100.000.000د
2017	100.000.000 د
2018	100.000.000د
2019	100.000.000د
المجموع	500.000.000د

التداين الداخلي

السنة	الموارد المقدرة
2014	3.000.000.000د
2015	2.500.000.000.د
2016	2.625.000.000د
2017	2.756.250.000د
2018	2.894.362.500د
2019	3.039.080.100د
المجموع	13.814.692.600د

- التداين الخارجي

السنة	الموارد المقدرة
2014	.....
2015	7195 م د .....
2016	6709 م د .....
2017	4890 م د .....
2018	4999 م د .....
2019	3057 م د .....

- المجموع 26850 م د

جملة الموارد(دون احتساب التداين)

السنة	الموارد المقدرة
2015	23044 م د .....
2016	25513 م د .....
2017	27993 م د .....
2018	32043 م د .....
2019	35243 م د .....

-

- **النفقات**

- التاجير العمومي

السنة	النفقات المقدرة
2015.....	12.025م د
2016.....	13177م د
2017.....	13900 م د
2018.....	14400 م د
2019.....	15120 م د

المجموع: 68622 م د

- وسائل المصالح

السنة	النفقات المقدرة

(التقديرات تأخذ بعين الاعتبار التخلي التدريجي عن السيارات الادارية و خاصة السيارات الوظيفية و سيارات المصلحة المستغلين للمصلحة الشخصية)

2015..... 900 م د

2016..... 700 م د

2017..... 600 م د

2018.....550 م د

2019.....500 م د

المجموع:3.260 م د

- **التدخل العمومي**

السنة	النفقات المقدرة
2014	5.577.818.000د
2015	4850 م د
2016	4750 م د
2017	4150 م د
2018	3700 م د
2019	3500 م د

المجموع : 20950م د

- نفقات التصرف الطارئة

السنة	النفقات المقدرة
2015	268.811.000د
2016	268.811.000د
2017	268.811.000د
2018	268.811.000 د
2019	268.811.000د

المجموع: 1344,055 م د

- تسديد الدين العمومي الداخلي

السنة	النفقات المقدرة
2014	1.475.000.000د.
2015	2625 م د
2016	2.756 م د
2017	2.894 م د
2018	3.039 م د
2019	3.190 م د
المجموع	14.200 م د

- نفقات التنمية

(استثمارات مباشرة+ تمويل عمومي)

* الاستثمارات الجملية

السنة	النفقات المقدرة
2014 -	
2015	9000 م د
2016	10000 م د
2017	10500 م د
2018	11500 م د
2019	12200 م د

المجموع:53200 م د

- **الاستثمارات المباشرة**

السنة	النفقات المقدرة
2015	5000 م د
2016	5500 م د
2017	6000 م د
2018	6500 م د
2019	8200 م د

المجموع:31200م د

- **التمويل العمومي**

السنة	النفقات المقدرة
2015	4000 م د
2016	4500 م د
2017	4500 م د
2018	5000 م د
2019	4000 م د

المجموع:22000 م د

*نفقات التنمية الطارئة

السنة	النفقات المقدرة
2014	133.000.000د
2015	133.000.000د
2016	133.000.000د
2017	133.000.000د
2018	133.000.000د
2019	133.000.000د

*نفقات التنمية المرتبطة بالموارد الخارجية الموظفة

السنة	النفقات المقدرة
2014	438.765.000د
2015	438.765.000د
2016	438.765.000د
2017	438.765.000 د
2018	438.765.000د
2019	438.765.000د

- تسديد خدمات الدين العمومي الخارجي

السنة	النفقات المقدرة

-
- 2015..... .. تعليق خلاص الديون
- 2016..... تعليق خلاص الديون
- 2017..... تعليق خلاص لديون

2018..... 3000 م د -

2019..... 3000 م د -

المجموع :6000 م د

- جملة النفقات

السنة	النفقات المقدرة

2015..... 30239 م د

2016..... ..... 32222 م د

2017..... 32883 م د

2018.....37000 م د

2019..... 38300م د

ملحق عدد 2

مؤشرات

- **النمو**

2015	2016	2017	2018	2019
./.3	./.4	./.5	./.6	./.7

- **التضخم**

من المتوقع ان يتراجع التضخم من 6,5 حاليا الى حدود 5.5 اواخر سنة 2015 ليستقر حول نسبة 4 بالمائة سنة 2018

2015	2016	2017	2018	2019
6.5	5.5	5.5	4	4

- **عجز الميزانية**

الحد من عجز الميزانية من 8 بالمائة سنة 2015 الى حدود 3,75 بالمائة سنة2019

2015	2016	2017	2018	2019
8				3.75

- **المديونية**

الحد من المديونية بحوالي 10 نقاط لتستقر في حدود 40 بالمائة من الناتج المحلي الخام سنة 2019

2015	2016	2017	2018	2019
50				40

- التشغيل

سيمكن هذا البرنامج الواقعي و الطموح في نفس الوقت من تحقيق:

- ✓ 45 الف موطن شغل سنتة 2015
- ✓ 60 الف موطن شغل سنة 2016
- ✓ 75 الف موطن شغل سنة 2017
- ✓ 90 الف موطن شغل سنة 2018
- ✓ 100 الف موطن شغل سنة 2019

و سيمكن هذا من الحط من نسبة البطالة بحوالي 6 نقاط خلال الخمس سنوات القادمة لتستقر نسبتها سنة 2019 في حدود 10 بالمائة فقط بعدما ما كانت 16 بالمائة سنة 2014

2015	2016	2017	2018	2019
16	15	13	11	10

- الفقر

تراجع نسبة الفقر بحوالي 8 نقاط لتستقر سنة 2019 في حدود 17 بالمائة

2015	2016	2017	2018	2019
25	23	21	19	17

- **الامية**

تراجع نسبة الامية بخمس نقاط سنة 2019

- تحسين مؤشرات الخدمات العامة و خاصة في مجالات الصحة و التعليم و النقل

ملحق عدد 3 : جانب من المشاريع التنموية

- مصفاة الصخيرة
- ثلاث مصانع للاسمنت
- تطوير مصنع الفولاذ
- بناء ميناء المياه العميقة بالنفيضة
- بناء شبكة من الطرقات السيارة بحوالي 1000 كلم تربط جل ولايات البلاد
- الوصول الى مساحة المليون هك مساحات سقوية سنة 2019
- هيكلة الاراضي الدولية الفلاحية و ادماجها في دورة الانتاج
- بناء ثلاث ملاعب رياضية متطورة بالمناطق الداخلية
- اعادة تعبيد و تهيئة 3000 كلم من الطرقات المرسمة و خاصة الطرقات الجهوية و المحلية خلال الخمس سنوات القادمة
- تهيئة و تعبيد 5000 كلم من المسالك الريفية و الفلاحية

ملحق عدد 4

الاجراءات الاستعجالية

1- **اجراءات سياسية**

- سن قانون يتعلق بالإرهاب و التهريب و غسل الاموال
- الشروع الفعلي في هيكلة المنظومة الامنية و الدفاعية و اتخاذ الاجراءات اللازمة من حماية للأعوان و الجنود و تجهيزهم بكل الوسائل و توفير كل امكانات التكوين و التأهيل
- اعادة النظر في قانون العدالة الانتقالية بما يضمن محاسبة من اجرم في حق الشعب سياسيا و سرق ثرواته و اهدر خيراته
- اعادة العلاقات الديبلوماسية مع سوريا
- الشروع في ضبط الحدود مع ليبيا في اطار خطة وطنية لمقاومة تهريب السلاح و السلع و الارهاب

2- **اجراءات اقتصادية**

- مساعدة اصحاب النزل من قروض ميسرة لإعادة فتح نزلهم و تنشيط القطاع
- مراقبة مسالك التوزيع و اسواق الجملة للخضر و الغلال للتحكم الفعي في الاسعار
- اسقاط ديون الفلاحين الصغار
- اقرار عودة العمل لكل المشاريع الكبرى و التي كانت متوقفة لأسباب اجتماعية و عقارية
- اقرار اجراءات استثنائية للحوض المنجمي للحداث نقلة في مستوى اطار العيش و الخدمات و التشغيل
- اتخاذ اجراءات تحفيزية للدفع التنمية ا بالمناطق الحدودية كشكل من اشكال مقامو الارهاب و التهريب
- تجميد اسعار المواد الاستهلاكية الضرورية

3- **اجراءات اجتماعية**

- احداث منحة البحث عن شغل لا تقل عن 250 د شهريا
- فتح حوار اجتماعي للزيادة في الاجور بهدف تحسين المقدرة الشرائية
- توحيد كل الجهود و تجميع كل الامكانات المادية و اللوجستية بما فيها امكانات الجيش للتخلص من الفضلات بكامل تراب البلاد في اطار سياسة عامة لتحسين اطار العيش